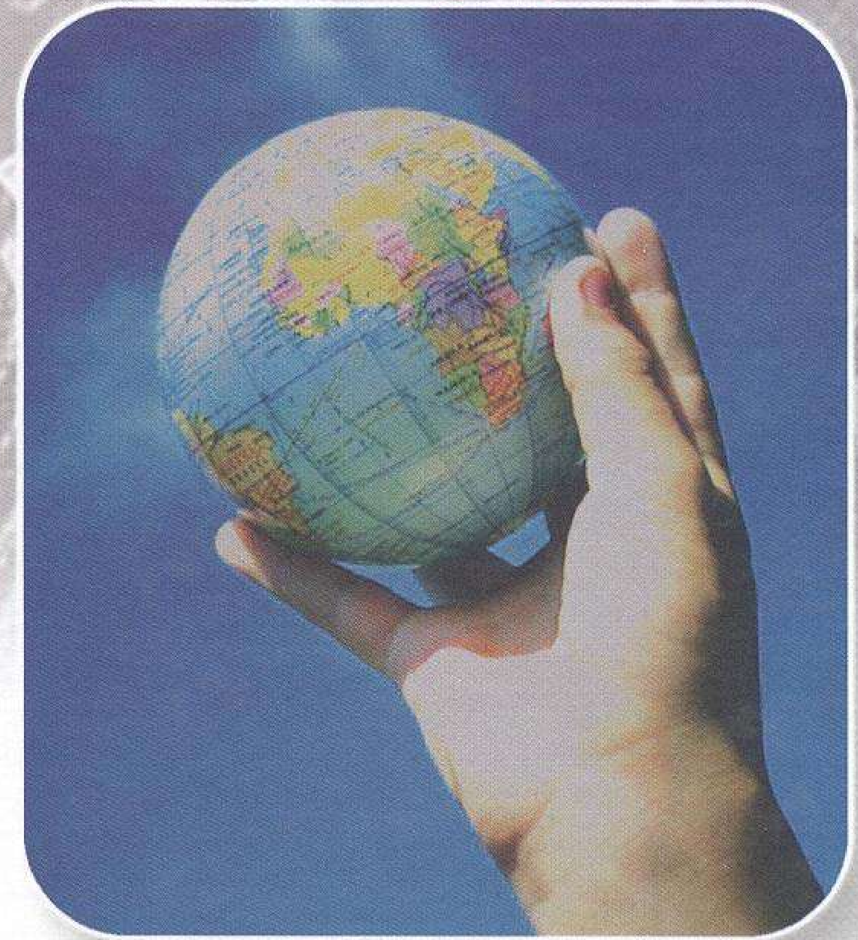
إدارة الأزمات الدولية
المالية والإقتصادية



الأستاذ الدكتور
حمد فواز الدليمي

الدكتور
أحمد يوسف دودين
جامعة الزرقاء الخاصة - قسم إدارة الأعمال





الأزمات المالية الدولية والعالمية

تأليف

الأستاذ الدكتور

حمد فوّاز الدليمي

الدكتور

أحمد يوسف دودين

جامعة الزرقاء الخاصة- قسم إدارة الأعمال



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة

المكتبة الوطنية

(2010/2/583)

332.673

الدليمي , حمد فواز

إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية/ حمد فواز الدليمي

عمان : دار جليس الزمان 2010.

ر.أ.: (2010/2/583)

الواصفات: الانتكاس الاقتصادي // الاقتصاد الدولي // الاستثمار المالي

- أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

ردمك ISBN 978-9957-81-088-7

الطبعة الأولى

2011

الناشر

دار جليس الزمان للنشر والتوزيع

شارع الملكة رانيا- مقابل كلية الزراعة- عمارة العساف- الطابق الأرضي, هاتف:

5343052 009626 -- فاكس 0096265356219

الإهداء

إلى طلاب العلم في كل مكان أهدي هذا العمل...



المقدمة

إن الأزمة المالية العالمية ناجمة عن الإقراض المفرط الذي مارسته المصارف الاستثمارية في الدول الكبرى في العالم، والحديث عن أزمة أخلاق وقيم سبقت الأزمة المالية وأدت إليها، وربما تقودها إلى مرحلة اللاحل، وبالتالي تقود العالم إلى اللامعلوم. ينتقل رحى الأزمة من دولة إلى أخرى ومن سوق إلى سوق أوسع أو أضيق، ماحياً الأصفار ومدمراً الثروات ومهدداً بانهيارات وكساد وبطالة، وربما اضطرابات وثورات وحروب.

الأزمة لم تبلغ ذروتها بعد، ويعيش العالم إرهاصاتها خلال هذه الأيام، وربما تشهد الأيام المقبلة تجليات أكثر دراماتيكة وانعكاسات أكثر عنفاً ونتائج أكثر كارثية، تلف الدنيا من أقصاها إلى أقصاها، ولا تبقي بالاً مرتاحاً ولا عيناً بلا بكاء على رخاء اندثر وكفاف لم يدرك، كحلم يتبدد.

الأزمة المالية الحالية هي نتيجة نظام مالي معين متبّع منذ حوالى ثلاثين عاماً، مر خلالها العالم المالي بتجارب أدت إلى خضات معينة كانت منحصرة في بلد معين أو منطقة معينة، بعدها ظهر ما يسمى بعامل العدوى بحيث تنتقل أزمة معينة إلى أزمة أسواق أخرى.

إن الانهيار الحاصل سيؤدي إلى إنهاء أحادية القيادة، والعودة إلى قيادات متوزعة، وتكتلات اقتصادية ستنتج عنها تكتلات سياسية وعسكرية، فمثلاً دول جنوب شرق آسيا سوف تنضم إلى بعضها أكثر، كذا الحال بالنسبة لدول أميركا اللاتينية، الاتحاد الأوروبي سيشهد تكتلاً أكبر بين دوله القوية، تركيا قد تنضم إلى دول الشرق الأوسط، وإيران، سنشهد تغيرات في العالم يصعب حاليا التكهن في نتائجها، إنما الأكيد سيكون هناك مجموعات اقتصادية وسياسية، وقد يكون هناك بعض القلاقل العسكرية، وأتمنى أن لا يحصل نوع من الاستفزاز من الدول بذريعة الخوف على المستقبل.

لقد قمت بتقسيم هذا الكتاب الى الفصول التالية:

- **الفصل الاول: ماهية الأزمات الدولية.**
- **الفصل الثاني: تشخيص اسباب الازمة الاقتصادية العالمية والامريكية.**
- **الفصل الثالث: الأزمات الدولية العالمية (الازمة المالية الدولية الامريكية).**
- **الفصل الرابع: مقترحات لمعالجة الازمة المالية الدولية في أمريكا.**
- **الفصل الخامس: المتغيرات المالية في الازمة الدولية.**
- **الفصل السادس: صندوق النقد الدولي ودوره في الازمات المالية.**
- **الفصل السابع: اضطراب الاسواق المالية العالمية.**
- **الفصل الثامن: أزمة المخالفات المصرفية والطرق الكفيلة لمعالجتها.**
- **الفصل التاسع: أزمة الدين العام الدولية وكيفية معالجتها.**
- **الفصل العاشر: أزمة الفساد المالي الدولي وكيفية علاجها.**

وفي النهاية أرجو ان اكون قد وفقت في تقديم هذا الكتاب، وخاصة في ظل افتقار جميع مكتباتنا وجامعاتنا ومعاهدنا لهذا الموضوع، كما انه الاول من نوعه الذي طرح في فترة اتسمت بالازمات والضيق المالي الدولي والذي أثرت على جميع دول العالم قاطبة.

و الله ولي التوفيق

الفصل الاول
ماهية الأزمات الدولية

الفصل الاول

ماهية الأزمات الدولية

لمحة تاريخية عن الازمات المالية الدولية

شهد العالم وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ومن أهمها:

- **أزمة عام 1866**: حيث تعرضت عدد من البنوك الإنجليزية للإفلاس، مما أدى إلى أزمة مالية عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني. وتعد هذه الأزمة أقدم الأزمات المالية التي عرفها العالم.

- **أزمة " الكساد الكبير Great Depression " فى 1929**: والتي تعد أشهر الأزمات المالية التى شهدها الاقتصاد العالمى وأقواها أثراً. إذ هبطت أسعار الأسهم فى سوق المال الأمريكية بنسبة 13 %، ثم توالت الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبث أن امتدت آثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكى وما تبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية في الإقتصاد الأمريكي تمثلت مظاهره في:

- انخفاض شديد فى الاستهلاك الكلي.
- انخفاض الاستثمارات من جانب القطاع الانتاجي.
- ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى حوالى ثلث قوة العمل الأمريكية فى عام 1932.

النتائج المترتبة

- امتدت آثار هذه الأزمة إلى خارج الولايات المتحده لتضرب دول أوروبا الغربية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي.
- فقدان شرعية الفروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر المعروف بـ "دعه يعمل، دعه يمر".
- قيام الاقتصاديون في الغرب بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر.
- ظهرت النظرية الكينزية لتؤكد على ضرورية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

- **أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين:** ففي ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال، توسعت البنوك التجارية العالمية فى الإقراض لحكومات دول العالم الثالث. وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بتعثر تلك الحكومات واعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها، كما فعلت المكسيك فى العام 1982 وتبعها عدد من الدول.

النتائج المترتبة

- بدأت محاولات حكومات الدول الدائنة لاحتواء أزمة الديون العالمية خوفا من انهيار مؤسساتها المالية وقطاعها البنكي، فتدخلت لمنع مؤسساتها المالية من الافلاس وانهيار جهازها المصرفي.
- استمرت الأزمة على مدار عقدين من القرن الماضي، وخضوع الدول المدينة لوصفة المؤسسات الدولية تحت ماعرف ببرامح الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي

."Economic Reform and Structural Adjustment Program"

- **الأزمة المالية عام 1997:** شهدت الدول الأسيوية أزمة ماليـة شـديدة بـدأت بانهيـار عملة تايلاند عقب قرار تعويم العملة الذى اتخذته الحكومة والتـي فشـلت بعـد ذلـك محاولاتها فى دعم عملتها فى مواجهة موجة المضاربات القوية التى تعرضت لها.

النتائج المترتبة

- أثـر ذلـك فـوراً عـلى دول أخـرى مثـل الفلبـين، اندونيسـيا ، كوريـا الجنوبيـة وغيرها.
- تفاقمت الأزمة حيث تزايد حجـم الـدين الخـارجى لأربعـة مـن أكـبر الـدول الآسيوية إلى أن بلغ 180% من حجم إجمالى الناتج المحلى لها.
- تدخلت المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صـندوق النقـد الـدولى فـتم طـرح حزمة سياسات لانقاذ الوضع شريطة قيام تلـك الـدول بتنفيـذ بـرامج معينـة للاصلاح الاقتصادى والهيكلى كما حـدث في أندونسـيا وكوريـا الجنوبيـة ودول أخرى، فيما عدا ماليزيا التي رفضت هذه الحزمة.

- **أزمة "فقاعات شركات الإنترنت" في أواخـر القـرن العشر-ين ومطلـع الألفيـة الثالثـة:** عرف العالم نوعاً جديداً من الأزمات المالية بدأت حين أدرجـت أسـهم تلـك الشركات فى سوق الأوراق المالية في الولايـات المتحـدة والـذي يعـرف بمـؤشر ناسـداك "NASDAQ" حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير فى وقت حقق فيه عـدد قليل من تلك الشركات أرباحاً حقيقية مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة فى عام 2000 .

النتائج المترتبة

- انخفاض أسعار تلك الأسهم بسرعة وبصورة ملحوظة.
- تزامن هـذا الانخفـاض مـع حـدوث هجـمات سـبتمبر 2001 والتـى أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت.
- استمرار الانخفاض لتهبط قيمة مؤشر التكنولوجيا المـرجح لـنسداك بحـوالى 78% فى 2002.
- قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سـعر الفائـدة مـن 6.25% إلى 1% وذلك لحفز النمو الاقتصادي نتيجة لتأثر تلك الشركات بشدة.

مفهوم الأزمة المالية وأنواعها

المفهوم

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، هو أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ فى بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى.

أو هي حالة عصبية مفزعة مؤلمة تضغط على الأعصاب وتشل الفكر وتحجب الرؤيا، تتضارب فيها عوامل متعارضة وتتداعى فيها الأحداث وتتلاحق وتتشابك فيها الأسباب بالنتائج وتتداخل الخيوط ويخشى من فقد السيطرة على الموقف وتداعياته وآثاره ونتائجه.

إن ظهور الأزمة للوجود يضع الطرف الذي يواجهها أمام هدفين أو مطلبين:

الأول: هو حماية المصالح والأوضاع القائمة بأقل تكلفة مادية وبشرية.

الثاني: هو العمل قدر المستطاع على تجنب الدخول في غمار مواجهة عسكرية مكلفة.

أنواع الازمات المالية

1. **الأزمات المصرفية**: تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة فى طلب سحب الودائع. فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، و بالتالى يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك.

وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت الى بنوك أخرى، فتسمى فى تلك الحالة أزمة مصرفية "Systematic Banking Crisis". وعندما يحدث العكس،

أى تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القـروض خوفـاً مـن عـدم قدرتها على الوفاء بطلبات السـحب تحـدث أزمـة فى الإقـراض، وهـو مـا يسـمى بــأزمة الائتمان او Credit Crunch. وقد حدث في التاريخ المـالي للبنـوك العديـد مـن حـالات التعثر المالي مثل مـا حـدث فى بريطانيـا لبنـك "Overend & Gurney " ومـا حـدث في الولايات المتحدة عندما انهار "بنك الولايات المتحدة Bank of United States" فى عـام 1931 وبنك "Bear Stearns".

2. **أزمات العملة وأسـعار الصرف:** تحـدث عنـدما تتغـير أسـعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قـدرة العملـة عـلى آداء مهمتهـا كوسـيط للتبـادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المـدفوعات Balance of Payments Crisis. وتحـدث تلـك الأزمـات لـدى اتخـاذ السـلطات النقديـة قـرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالى تحدث أزمة قد تؤدى لانهيـار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حـدث فى تايلانـد وكـان السـبب المبـاشر فى انـدلاع الأزمة المالية فى شرق آسيا عام 1997. وعلى الـرغم مـن أن قـرار تعـويم أو خفـض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قراراً تطوعيـاً مـن السـلطة النقديـة، الا أنـه فى أغلب الحالات يكون قراراً ضروريـاً تتخـذه فى حـال وجـود قصـور فى تـدفقات رأس المال الأجنبى أو تزايد فى التدفقات الخارجة. بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالى، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسـياً فى تبـاطؤ النمـو الاقتصـادى وحدوث الانكماش بل قد تصل الى درجة الكساد.

3. **أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات":** تحدث العديـد مـن الأزمـات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظـاهرة "الفقاعـة" "bubble". حيـث تتكـون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفـاع غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم

على سبيل المثال هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهاً قوياً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره فى الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.

أسباب الأزمات المالية

تتعدد النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تختلف أيضا في حدتها وتأثيرها ومداها الزمني، فمنها ما قد ينتج عن ذعر مصرفى "Banking Panic"، والذي بدوره يترتب عليه كساد أو انكماش فى النشاط الاقتصادي؛ بينما فى أحيان أخرى قد يكون السبب إنهيار حاد فى أسواق الاسهم خاصةً بعد وجود فقاعة Bubble، في أسعار بعض الأصول كما سبق الإشارة ، أو بسبب أزمة عملة وانهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عدداً من الآثار السلبية على المسار التنموي للاقتصاد القومي.

ومن اهم أسباب الأزمات

1- ازمات تظهر نتيجة تصرف أو عدم تصرف المنظمة وتتضمن الأخطاء الإدارية والفنية أو الفشل في تحقيق أساليب العمليات المعيارية.
2- الأزمات الناتجة عن الاتجاهات العامة في البيئة الخارجية.
3- الأزمات الناتجة من خارج المنظمة وليس للمنظمة أي سبب في حدوثها.
4- الأزمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى الجدل الدائر حول إلقاء ظلال المسؤولية على النظام الرأسمالى. فهناك من يرفض النظام الرأسمالي برمته، فوفقا لنظرية "مينسكي" "Minsky's Theory" فإن القطاع المالى فى الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة أو ما أسماه "Financial Fragility" وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التى يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة فى ذلك القطاع على الاقتصاد ككل. و تدور نظرية "مينسكى" في تفسير الأزمات المالية في النظام الرأسمالي على أن أي اقتصاد يمر بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية.

فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد، تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة فى تعاملها مع القطاع المالى، وهو ما يسمى "التمويل المتحوط". وفي إبان مرحلة النمو، تبدأ التوقعات المتفائلة فى الطفو على السطح وتتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ فى الحصول على التمويل والتوسع فى الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض بلا مشكلات تُذكر. وتنتقل "عدوى" التفاؤل بدورها بعد ذلك إلى القطاع المالي، ويبدأ المقرضون فى التوسع فى إقراض الشركات دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ولكن بناءً على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظراً لأرباحهم المتوقعة.

وفي ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرةً بشكل معنوي فى نظام الائتمان، وفي حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادى كبير يبدأ القطاع المالى في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التى قد لا يتمكن ضخ أموال في الإقتصاد من حلها، وتتحول الى أزمة اقتصادية تؤدى لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجدداً.

ومـن التفسـيرات الحديثـة للأزمـة الماليـة مـا طرحتـه نظريـة المباريـات " game theory" تحــت مــا يعــرف "بمباريــات التنســيق بــين اللاعبــين في الأســواق الماليــة" "**Coordination Games**". إذ تؤكد أدوات التحليل الإقتصادى وجـود علاقـات موجبـة بين القرارات التى يتخذها لاعبو الحلبة الاقتصـادية (المضـاربون، المسـتثمرون،....). فقـد يكون قرار المستثمر فى كثـير مـن الأحيـان باتخـاذ الاتجـاه الـذى يتوقـع هـذا المسـتثمر الآخرين أن يتخذوه.

بمعنى آخر، قد يكون قرار شراء أصل ما، بناءً على التوقع بـأن قيمـة ذلـك الأصـل ستزداد، وأن له القدرة على توليد دخل مرتفع، بينما فى أحيان أخرى قد يتخـذ المسـتثمر القرار ذاته نظـراً لتوقعـه قيـام المسـتثمرين الآخـرين بأخـذ ذات القـرار، حينئـذ، تبـدو الصورة مختلفة. وقد أكدت بعض الـنماذج الرياضـية التـى اسـتخدمت لتحليـل أزمـات العملة مثل نموذج "بول كروجمان Paul Krugman" ذلك السلوك. على سبيل المثال أن نظام سعر الصرف الثابت قد يحتفظ باستقراره لفترة طويلة، ولكن قد يحدث له انهيـار سريع لمجرد وجود عوامل قد تسبب أن يتوقع الآخرون انخفاض سعر الصرف، ومـن ثـم يبدأ السعر فى الانخفاض وربما الانهيار فعلياً.

ومع اختلاف صور الأزمات الماليـة التـى يشـهدها الاقتصـاد العـالمي الا ان هنـاك عدة عوامل قد تزيد من حدة و تأثير تلك الأزمات، مثل:

- **عدم المواءمة بين حجم الأصول وحجم الالتزامات للمؤسسات المالية:** حيث لا تتناسب المخاطر التى تتحملها تلك المؤسسات مع أصولها، خاصة مع ارتفاع الوزن النسبي لحجم الأصول طويلة الأجل بميزانية تلك المؤسسات، وبالتالي تتعرض لامكانية التعـثر والافـلاس. فعلى سبيل المثال حين تتيح البنوك سحب الودائع في أى وقت بينما تتوسـع في الاقـراض طويل الأجل كالقروض لتمويل شراء العقارات مـثلاً فهـي بـذلك تتحمـل مخـاطر ماليـة مرتفعة. كذلك الحال بالنسبة للـدول، فكثـير مـن الاقتصـادات الناميـة تلجـأ الى إصـدار سندات قيمتها الاسمية مقيمة بالدولار أو

اليورو، وهو ما قـد يـؤدي الى عـدم تناسـب القيمـة الاسـمية لالتزامـاتهم أى السـندات المصدرة وأصول تلك الحكومات المتمثلة في الضرائب المحصلة بالعملة المحلية. وفي تلـك الحالة تظهر امكانية حدوث ما يسمى بحالة التعثر عن سداد الالتزمات أي عندما تعجز تلك الحكومات عن الوفاء بالتزاماتها من العملة الأجنبية عند استحقاق تلك السندات.

- **أثر العدوى:** أو ما يسمى" **Contagion Effect**" أى انتقال الأزمات المالية مثل تلك الخاصة بأسعار العملة أو انهيار أسواق الأسهم وانتشارها في دول أخـرى. ويختلـف الاقتصاديون حول مـا إذا كـان حـدوث أزمـة فى أكـثر مـن دولـة فى ذات الوقـت نتيجـة لانتشار غير مبرر "للعدوى" بالفعل، أم بسبب مشكلات حقيقية تعانى منها الاقتصـادات التى انتقلت إليها الأزمة، سواء اختلفت تلك الأسباب فيما بينها أم تشابهت.

اسباب قوة الازمة

1- طـرح الهـدف ومحاولـة السـيطرة عـلى الأفعـال الصـادرة عـن الأطـراف أو الطرف المعتدي وردود أفعال الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى.
2- مرونة القرار السياسي وملاءمته للأهداف البديلة المرسومة.
3- توفير البدائل والخيارات، وتجنب العقبات التي قد تبرز.
4- ترك هامش للتحركات السياسية تضمن "حفظ ماء الوجه" لدى الخصم.

حجم الأزمة

يشيع معيار الحجم أو الضخامة في تصنيف الأزمات فهناك:

أ- ازمة صغيرة أو محدودة تقع داخل احدى منظمات أو مؤسسات المجتمع.

ب- ازمة متوسطة.

ج- ازمة كبيرة.

ويعتمد معيار الحجم أو الضخامة على معايير مادية كالخسائر والأضرار الناجمة عن ازمة المرور أو تعطل في توليد الطاقة الكهربائية، ثم هناك في كل ازمة معايير معنوية كالأضرار والآثار التي لحقت بالرأي العام وبصورة المجتمع أو المؤسسة التي تعرضت للازمة.

المدى الزمني لظهور وتأثير الازمة

يعتمد هذا المعيار على عمر الازمة، في هذا الإطار هناك نوعان من الأزمات:

1- الازمة الانفجارية السريعة: وتحدث عادة فجأة وبسرعة، كما تختفي ايضا بسرعة، وتتوقف نتائج هذه الأزمات على الكفاءة في إدارة الأزمة، والتعلم منها مثال: اندلاع حريق ضخم في مصنع لإنتاج المواد الكيماوية.

2- الأزمة البطيئة الطويلة: تتطور هذه الأزمة بالتدرج ، وتظهر على السطح رغم كثرة الإشارات التي صدرت عنها، لكن المسؤولين لم يتمكنوا من استيعاب دلالات هذه الإشارات والتعامل معها، ولا تختفي هذه الازمة سريعا، بل قد تهدد المجتمع لعدة ايام، من هنا لابد من تعديل الخطة الموجودة لمواجهة الأزمة أو وضع خطة جديدة، والتعامل مع الأزمة في سرعة وحسم وبلا تردد، فكل دقيقة لها قيمة، وفي كل دقيقة ستواجه بتحديات وضغوط من رؤسائك، ومن الجمهور، بل ومن بعض وسائل الإعلام المحلية أو الأجنبية، لكن كل هذه التحديات قد تكون فرصة لاختبار مدى قدرة فريق الازمة على التصرف، كما قد تكون فرصة امام العاملين لإثبات تماسكهم ووحدتهم, مثال: وجود مشكلات بين العاملين والإدارة حول ساعات العمل والأجر الإضافي وظروف العمل، والدخول في مفاوضات بين الطرفين، وفشل المفاوضات.

عوامل النجاح في إدارة الأزمة

1- إدراك أهمية الوقت: إن عنصر الوقت احد أهم المتغيرات الحاكمة في إدارة الأزمات، فالوقت هو العنصر الوحيد الذي تشكل ندرته خطرا بالغا على إدراك الأزمة، وعلى عملية التعامل معها، إذ أن عامل السرعة مطلوب لاستيعاب الأزمة والتفكير في البدائل واتخاذ القرارات المناسبة، والسرعة في تحريك فريق إدارة الأزمات والقيام بالعمليات الواجبة لاحتواء الأضرار أو الحد منها واستعادة نشاط المنظمة.

2- إنشاء قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات والبيانات الخاصة بكافة أنشطة المنظمة، وبكافة الأزمات والمخاطر التي قد تتعرض لها، وآثار وتداعيات ذلك على مجمل أنشطتها، ومواقف للأطراف المختلفة من كل أزمة أو خطر محتمل.

والمؤكد إن المعلومات هي المدخل الطبيعي لعملية اتخاذ القرار في مراحل الأزمة المختلفة، والإشكالية أن الأزمة بحكم تعريفها تعني الغموض ونقص في المعلومات، من هنا فأن وجود قاعدة أساسية للبيانات والمعلومات تتسم بالدقة والتصنيف الدقيق وسهولة الاستدعاء قد يساعد كثيرا في وضع أسس قوية لطرح البدائل والاختيار بينها.

3- توافر نظم إنذار مبكر تتسم بالكفاءة والدقة والقدرة على رصد علامات الخطر وتفسيرها وتوصيل هذه الإشارات إلى متخذي القرار، ويمكن تعريف نظم الإنذار المبكر بأنها أدوات تعطي علامات مسبقة لاحتمالية حدوث خلل ما يمكن من خلالها التعرف على أبعاد موقف ما قبل تدهوره، وتحوله إلى أزمة تمثل مصدرا للخطر على المنظمة. ونظرا لاهمية نظام الانذار فأن هناك اجراءات لقياس فاعلية نظم الانذار المبكر وتقييم ادائها بشكل دوري.

4- الاستعداد الدائم لمواجهة الازمات: ان عملية الاستعداد لمواجهة الأزمات تعني تطوير القدرات العملية لمنع أو مواجهة الازمات، ومراجعة اجراءات الوقاية، ووضع الخطط وتدريب الافراد على الادوار المختلفة لهم اثناء مواجهة الازمات، وقد سبقت الاشارة إلى عملية تدريب فريق ادارة الازمات، لكن عملية التدريب قد تشمل في بعض المنظمات ذات الطبيعة الخاصة كل الافراد المنتمين لهذه المنظمة، وتشير ادبيات ادارة الأزمات إلى وجود علاقة طردية بين استعداد المنظمة لمواجهة الكوارث وثلاثة متغيرات تنظيمية هي حجم المنظمة، والخبرة السابقة للمنظمة بالكوارث، والمستوى التنظيمي لمديري المنظمة.

5- القدرة على حشد وتعبئة الموارد المتاحة، مع تعظيم الشعور المشترك بين أعضاء المنظمة أو المجتمع بالمخاطر التي تطرحها الازمة، وبالتالي شحذ واستنفار الطاقات من أجل مواجهة الازمة والحفاظ على الحياة، وتجدر الاشارة إلى ان التحديات الخارجية التي تواجه المنظمات أو المجتمعات قد تلعب دوراً كبيراً في توحيد فئات المجتمع وبلورة هوية واحدة له في مواجهة التهديد الخارجي.

6- نظام اتصال يقيم بالكفاءة والفاعلية: لقد اثبتت دراسات وبحوث الازمة والدروس المستفادة من ادارة ازمات وكوارث عديدة ان اتصالات الازمة تلعب دورا بالغ الاهمية في سرعة وتدفق المعلومات والآراء داخل المنظمة وبين المنظمة والعالم الخارجي، وبقدر سرعة ووفرة المعلومات بقدر نجاح الادارة في حشد وتعبئة الموارد وشحذ طاقات أفراد المنظمة، ومواجهة الشائعات، وكسب الجماهير الخارجية التي تتعامل مع المنظمة، علاوة على كسب الرأي العام أو على الأقل تحييده.

ومن الضروري وضع خطط وقوائم للاتصالات أثناء الأزمة وتجديدها أول بأول، وكذلك تكليف احد افراد فريق ادارة الازمة بادارة عمليات الاتصال

الداخلي والخارجي واعداد الرسائل الاتصالية أو الاعلامية المناسبة التي يمكن من خلالها مخاطبة جماهير المنظمة.

سمات الازمة

1- المفاجأة، فهي غير متوقع حدث سريع وغامض.

2- جسامة (ضخامة) التهديد، والذي قد يؤدي إلى خسائر مادية أو بشرية هائلة تهدد الاستقرار وتصل احيانا إلى القضاء على كيان المنظمة.

3- مربكة، فهي تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام، وتخلق حالة من حالات القلق والتوتر، وعدم اليقين في البدائل المتاحة، خاصة في ظل نقص المعلومات الامر الذي يضاعف من صعوبة اتخاذ القرار، ويجعل من أي قرار ينطوي على قدر من المخاطرة.

4- ضيق الوقت المتاح لمواجهة الازمة، فالاحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع وربما حاد، الامر الذي يفقد اطراف الازمة، احيانا القدرة على السيطرة في الموقف واستيعابه جيدا، حيث لابد من تركيز الجهود لاتخاذ قرارات حاسمة وسريعة في وقت يتسم بالضيق والضغط.

5- تعدد الاطراف والقوى المؤثرة في حدوث الازمة وتطورها، وتعارض مصالحها، مما يخلق صعوبات جمة في السيطرة على الموقف وادارته، وبعض هذه الصعوبات ادارية أو مادية أو بشرية أو سياسية أو بيئية...الخ.

الأزمة في العلاقات الدولية

1- ينظر إلى الازمة الدولية من خلال منظور تحليل النسق، والتي ترى ان الازمة الدولية هي نقطة تحول في تطور النظام الدولي العام أو احد نظمه الفرعية قد تؤثر فيه بالسلب أو الايجاب، وانه يتزايد معها احتمالات نشوب الحرب واستخدام القوة العسكرية من قبل اطراف الازمة.

2- يتمحور حول تحليلات مدرسة صنع القرار التي ترى ان الازمة الدولية هي موقف بين دولتين أو اكثر يتسم بخصائص ثلاث هي:

1- موقف يتضمن درجة عالية من التهديد للاهداف والقيم والمصالح الجوهرية لدول وبحيث يدرك صناع القرار ذلك التهديد لمصالح دولهم.

2- موقف يدرك فيه صناع القرار ان الوقت المتاح لصنع القرار واتخاذه هو وقت قصير. ويستلزم ذلك سرعة فائقة والا فإن موقفا جديدا سوف ينشأ لا يجدي القرار المتأخر في معالجته.

3- موقف مفاجئ، حيث تقع الاحداث الخالقة للأزمة على نحو يفاجئ صانع القرار.

وقد حاول فريق ثالث من علماء العلاقات الدولية ايجاد تعريف توفيقي بعد تعريف مدرسة النسق ومدرسة صنع القرار للأزمة الدولية فعرفها بانها:

موقف ينشأ عن احتدام صراع بين دولتين أو اكثر، وذلك نتيجة سعي احد الاطراف إلى تغير التوازن الاستراتيجي القائم لصالحه، مما يشكل تهديدا جوهريا لقيم ومصالح واهداف الخصم الذي يتجه إلى المقاومة، ويستمر هذا الموقف لفترة قصيرة ومحدودة، قد يتخللها لجوء الاطراف إلى استخدام القوة العسكرية وينتهي موقف الازمة غالبا إلى اقرار نتائج هامة مؤثرة في النظام الدولي العام أو احد نظمه الفرعي.

المقومات الأمريكية في الأزمات الدولية

دأبت الولايات المتحدة الأمريكية في مباشرتها لإدارة أزمات دولية تدخل ضمن استراتيجيتها ومصالحها على استثمار الشرعية الدولية من خلال الارتكاز إلى قرارات من الأمم المتحدة تتدخل بموجبها زجريا بشكل عسكري أو غير عسكري في هذه الأزمات، وباستغلال الإمكانيات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تتيحها لها المنظمات الإقليمية كحلف شمال الأطلسي وبعض المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية مثلما هو الشأن بالنسبة لصندوق النقد والبنك الدوليين والمنظمة العالمية للتجارة ومجموعة السبعة الكبار التي انضمت إليها روسيا بصفة مراقب، وبخاصة بعد أن بوأت-الولايات المتحدة- نفسها راعية للسلام العالمي وصرحت علنا بأن ضمان الأمن القومي الأمريكي هو بمثابة حماية للأمن العالمي.

وفي أحيان كثيرة أخرى تتدخل منفردة متحملة تبعات وتداعيات تدخلها هذا، لتقوم بتبريره فيما بعد.

وسعيا منها لتأبيد زعامتها وهيمنتها ومواجهة كل ما من شأنه عرقلة أو التشكيك في هذه الهيمنة، تلجأ الولايات المتحدة أحيانا إلى افتعال أزمات تستخدمها كوسيلة لتصفية حساباتها مع بعض الأنظمة وتديرها بسيناريو محبوك ومعد مسبقا يفرز أوضاعا دولية وإقليمية تتماشى ومصالحها الاستراتيجية.

وإذا علمنا أن مفهوم القوة ينقسم إلى ثلاثة عناصر متميزة:

- أعمال التأثير والنفوذ التي تؤثر بها الدولة على غيرها من الدول.
- الإمكانيات المستخدمة في توجيه التأثير أو النفوذ الوجهة الناجحة.

فأن الولايات المتحدة تمتلك إمكانيات هائلة وعلى مختلف الأصعدة مكنتها من التربع على مكان الصدارة في إدارة الأزمات الدولية، وتتنوع هذه الإمكانيات بين ما هو اقتصادي عسكري وسياسي.

فعلى الصعيد الاقتصادي، تمكنت هذه الدولة ومنذ الحرب العالمية الثانية من أن تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي وتتحكم فيه، فاستطاعت بناء نظام اقتصادي دولي يخدم أغراضها من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي أفرزها نظام "بريتون وودز" التي تهيمن عليها (30 بالمائة من التمويل الخاص بالبنك وصندوق النقد الدوليين). وعن طريق حقوقها التصويتية بهذه المؤسسات وقدرتها على اختيار رؤسائها ووجود مقرهما فوق ترابها، وهو ما مكنها من تعبئة سياسة كل من المؤسستين لخدمة مصالحها.

كما نجحت في تأهيل اقتصادها ليكون أكثر قوة واستقرار على الصعيد الدولي من حيث طاقة الإنتاج والمردودية أيضا، واعتماد التقنيات العالية الجودة، وسيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل التجاري الدولي، مع الدفع بالقوى الاقتصادية الدولية الكبرى المنافسة لها كاليابان ودول الاتحاد الأوربي إلى القبول بالتبادل العالمي وفقا لشروطها، هذا بالإضافة إلى تمكنها من اختراق جل اقتصاديات بلدان العالم.

وهذه الإمكانيات والقدرات التي تميز الاقتصاد الأمريكي المرتكز إلى الاتصالات والمعلومات والإعلام والترفيه تستثمرها الولايات المتحدة بشكل جيد في إدارة الأزمات الدولية من خلال نهج سياسة العقوبات الاقتصادية أو سياسة المساعدات الاقتصادية والمالية والتقنية التي أضحت وسيلة فعالة لتنفيذ سياستها الخارجية.

وعلى المستوى العسكري تمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية في العالم، فهي تخصص ميزانية سنوية ضخمة لاستثمارها في هذا المجال تصل إلى حدود 270

مليار دولار، أي ما يوازي 30 بالمائة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي الذي يقدر بحوالي 900 مليار دولار.

وقد تمكنت هذه الدولة من مراكمة ترسانة عسكرية ضخمة كما ونوعا، بدءا بالأسلحة التقليدية ثم النووية وصولا إلى الأنظمة الدفاعية المتطورة والتي ليس بإمكان دول كالصين واليابان وأوربا وروسيا امتلاكها، مع إصرارها المستمر على تقويض القدرات النووية لخصومها والحلولة دون استثمار القوى الاقتصادية الكبرى لإمكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية في المجال العسكري، ولعل هذا التفوق العسكري هو الذي أتاح لها إمكانية الانتشار العسكري الزجري –بناء على تدخلات قهرية- والودي - في إطار اتفاقيات ثنائية أو إقليمية- في مختلف أنحاء العالم (منطقة المحيط الهادي, منطقة الشرق الأوسط، أفغانستان، اليابان، أوربا ومن خلال حلف شمال الأطلسي- رغم زوال حلف وارسو...)، وهذه الإمكانيات كما يرى الخبراء تؤهل الجيش الأمريكي ليكون الجيش الوحيد في العالم القادر على خوض حربين من حجم حرب الخليج الثانية في موقعين مختلفين من العالم في نفس الوقت.

والولايات المتحدة التي أصبحت ترى أن التهديد القائم بعد الحرب الباردة يتمثل في الفوضى النابعة عن الفراغ الأمني والسياسي الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي، استفادت من تجاربها الحربية، ففي سبيل الحد من خسائرها البشرية والمادية، انتقلت من استراتيجية الانتشار العسكري المكثف في مناطق التوتر، إلى دفع الغير ليقود الحرب بدلا عنها مثلما تم في أفغانستان سنة 2001 حيث اعتمدت على أعمال قتال قوات تحالف الشمال، واكتفت هي بالتمهيد والدعم النيراني، وتركت الأعمال الرئيسية لهذه القوات.

الفصل الثاني

تشخيص اسباب الازمة الاقتصادية العالمية والامريكية

الفصل الثاني
تشخيص اسباب الازمة الاقتصادية العالمية والامريكية

تشخيص اسباب الازمة الاقتصادية العالمية والامريكية

اسباب الازمة

يمكن عنونة النظام الاقتصادي الغربي بأنه حصر المسألة الإقتصادية بزيادة الثروة (الإنتاج) وأدى إلى تركيزها لدى أثرياء محدودين. ويمكن استخراج مجموعة من المعالم التي تحدد الأزمة الاقتصادية العالمية، بعضها يتعلّق بالتشريعات وبعضها يتعلق بالسلوكات والممارسات الرأسمالية القائمة على الفردية والجشع، وهي:

1. انتشار الربا وتشريعه.
2. ظهور نظام النقد الورقي غير المربوط بالذهب والفضة.
3. هيمنة الملكية الفردية على كافة أنواع الملكيات .
4. انتشار وتشريع فكرة الملكية الفكرية للإبداعات والاختراعات .
5. تحويل النفط والطاقة إلى ملكية خاصة وتشريع امتيازات الشركات.
6. انتشار فكرة الخصخصة في العديد من القطاعات الاقتصادية.
7. تسخير المبادئ والسياسة والحروب لخدمة الشركات المنتجة للسلاح.
8. سيطرة فكرة المنفعة على السلوك الفردي وانتشار الجشع وانعدام الضوابط المعنوية (مثل الأخلاق) .
9. ترسيخ تشريعات البيوع الوهمية (بدون تقابض) وتشريع أنواع من الشركات الباطلة .
10. وتعريف المسألة الأقتصادية بزيادة الانتاج والثروة.

تفاصيل حدوث الازمة الاقتصادية العالمية الامريكية

تجلّت ذروة الإعصار المالي في العالم عندما انفجرت أزمة الرهن العقاري في أمريكا، إلا أن ذلك لا يعني أن سبب المشكلة ينحصر في أزمة الرهن العقاري، بل إن جذور المسألة تعود إلى عقود طويلة وترتبط بتشريعات النظام الاقتصادي الرأسمالي، بحيث يمكن تشبيه كشف أزمة الرهن العقاري لانهيار النظام الاقتصادي بانفجار ورم سرطاني كان يسري في العالم دون أن يدرك العالم خطورته، فاستمر بالانتفاخ إلى أن انفجر وسال منه القيح فأزكم أنوف البشر وأدركوا الخطر .

وكان الربا هو أبرز أسباب أزمة الرهن العقاري، الذي أدى إلى عجز الناس عن تسديد القروض التي اشتروا بها منازلهم، فلجأوا للبيع، وازدادت عروض البيوت المعروضة للبيع حتى بلغت ثلاثة ملايين، وبرزت مشكلة توفر السيولة للبنوك لعدم استرداد الديون المترتبة على العقارات، فانفجرت الأزمة. إلا أن حصر التفكير في مشكلة الربا لوحدها لا يحل الأزمة، ولا بد من تشخيص كافة أبعادها وفهم العناصر الفعالة والحيوية المضادة في النظام البديل.

فقد ظهر في القرن الماضي نظام نقدي ورقي غير مربوط بالذهب والفضة لم تعرفه البشرية في تاريخها الطويل، وهو نظام فاسد كما تثبت أزمات السيولة العالمية وتذبذات أسعار الصرف الخيالية، وكان هذا النظام قد بدأ يتشكل عندما قررت أمريكا عدم اعتماد التغطية الكاملة من الذهب للعملة وصارت قيمة الدولار ترتبط بقوة السياسة لا بالرصيد من الذهب كما كان عليه الحال بداية القرن الماضي .

وكانت الفردية التي يقوم عليها المبدأ الرأسمالي قد حوّلت الإنسان إلى وحش شهواني: فأخذ يستحوذ على الأشياء بغريزة حب التملك دون ضوابط تحدد الملكية، وكان ذلك نقيضا للاشتراكية التي كانت قد حصرت الملكية في الدولة.

وهذا أدى إلى تمركز رأس المال في جيوب محدودة في العالم، ومرة أخرى صارت أزمات تلك الجيوب تتحول إلى أزمات عالمية لأن نسبة صغيرة من البشر في العالم تمتلك وتتصرف بغالبية الثروة التي ينتجها العالم. وخصوصا أن المبدأ الرأسمالي يعرّف المسألة الإقتصادية بزيادة الثروة وتكثيرها دون النظر لمن يملك تلك الثروة وكيف يملكها ويتصرف بها.

وإضافة لذلك، فإن التنافس على الثراء، في ظل التقدّم المدني الذي صنعه الغرب (وحق له أن يفخر بذلك التقدم التكنولوجي) قد جعله يحول قيمة الإنتاج العقلي إلى ممتلكات فكرية يحتكرها أصحاب الإبداعات أو الجهات التي تسخرّهم، فكان تشريع الملكية الفكرية وراء انتفاخ العديد من الشركات المعلوماتية الكونية وتحولها إلى بالونات من الدولارات بشكل متزايد، حتى أصبحت قاعدة من البيانات وجمل تربط مدخلاتها ومخرجاتها تساوي ملايين الدولارات، وتباع للعديد من الجهات مرات ومرات دون أن تمتلكها تلك الجهات التي تدفع .

وخلال القرن الماضي اشتعل النفط طاقة هائلة تدير عجلة ذلك التقدم، ومرة أخرى صب العائد من ذلك النفط ومن مخرجات تلك الطاقة إلى الجيوب المحتكرة التي صاغت حركة الاقتصاد في مجال النفط والطاقة منذ بدايات القرن الماضي واستمرت في احتكاره، وبالتالي استمرت في الاستحواذ على جل العائد من ذلك المجال، فخصصت بذلك ما تمتلكه الدول، وترسخت تشريعات الملكية الفردية في كل اتجاه .

وكان الاستعمار العسكري هو عنوان القرن الماضي والذي سبقه، وكانت الحربين العالمتين قد حفزتا الصناعات الحربية، وكان الصراع بين المعسكرات والقوى الدولية قد أدى إلى سباق التسلح، ومنذ منتصف القرن الماضي ظنّت الناس أن الحروب الكبيرة قد انتهت، وفجأة انهار الاتحاد السوفياتي، وصارت شركات السلاح بحاجة إلى تنشيط الطلب على منتجاتها، فإذ بأمريكا تعلن حربا

كبيرة على أفغانستان وعلى العراق، بعدما بدأ السلاح يتكدس في مخازن الشركات المصنعة له، وهكذا نجح أرباب السياسة وأصحاب شركات السلاح في تحريك سوق المنتجات الحربية، وراجت من جديد الصناعات الحربية، وتبلورت مفاهيم جديدة للاستعمار بحجة نشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب، ولكن ذلك كان على حساب ضخ الأموال من الدول إلى الشركات وإلى الجيوب المحدودة، أي أن ذلك ساهم في تركّز الثروة في أيد محدودة وفي تحميل الدول ديونا باهظة من تكاليف تلك الحروب .

وتطورت فكرة الأسواق المالية، وصارت التجارة على الورق بدون القبض الفعلي للسلع، فصار التلاعب بالعرض والطلب يجري على شاشات رقمية وليس في أسواق البضائع الفعلية، وظهرت المضاربات كممارسات تجارية أدت إلى غلاء فاحش في الأسعار، وصار التشارك على أساس رأس المال بين أطراف لا تتلاقي ولا تتعاقد على الجهد والمال، وظهرت فكرة الشركات المساهمة التي تتذبذب أسهمها صعودا ونزولا بين دقيقة وأخرى، وصار بالإمكان إصدار تقارير مغلوطة عن أرباح تلك الشركات، وصار بالإمكان تسخير المحللين الماليين لإصدار تنبّؤات خاطئة حول الصعود المالي للشركات، فضاعت أموال الناس البسطاء الذين انجرّوا إلى أسواق المال، ومرة أخرى صبت تلك الأموال في جيوب من أسماهم الخاسرون "بالحيتان"، وتكرّرت مشاهد الإفلاس للمقامرين في الأسواق المالية .

طبعا هنالك عوامل أخرى تتعلق بانعدام الأخلاقيات وضوابط السلوك الفردي التي جعلت مدراء المؤسسات المالية يحوّلون مبالغ باهظة إلى جيوبهم الخاصة من خلال الرواتب الخيالية والحوافز المالية التي شهد عليها أرباب التحليلات الاقتصادية .

الفصل الثالث

الأزمات الدولية العالمية

الفصل الثالث

الأزمات الدولية العالمية

أولاً: الأزمة الأوروبية

في عام 1992ظهرت الأزمة الألمانية الغربية والشرقية، من خلال توسيع مشتريات الحكومة الألمانية، ثم كان الرد من قبل البنك المركزي الألماني في رفع معدلات الفائدة حتى تبقي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند الحد الذي يكون متسقاً مع الأهداف التي وضعها البنك المركزي الألماني للتضخم.

كما أدى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقي إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي الألماني مقابل الدولار الأمريكي والين الياباني، وأدى الانخفاض الحاد في صافي الصادرات. وكانت أغلب الدول الأوروبية في ذلك الوقت ثبتت في معدلات الصرف الأجنبي لها نسبة إلى المال الألماني. هذا كله أدت إلى وقوع كل من دول (إيطاليا وفرنسا وبريطانيا وباقي الدول الأخرى الأوروبية) في فخ ارتفاع معدلات الفائدة الألمانية. ومن ثم تراجع تدخل هذا الدول في الزيادة في معدلات الفائدة، وظهور حظر الدخول في الاقتصاد.

إضافة إلى وجود تناقضات بين الدول الأوروبية الغربية على ذلك:

1- ظهرت الحكومة السويدية من خلال رفع معدل الفائدة ليوم واحد إلى (500%) في السنة لوقت قصير، وبذلك أدى هذا إلى إجبار اعتقاد المضاربين أن الكلفة الاقتصادية والسياسية للإبقاء على تساوي سعر الصرف.

2- حاولت بعض الدول الأوروبية أن تصرف الاحتياجات لإبقاء على سعر التساوي حتى تحفظ الانتقال في توقعات المضاربين هذا إذا أعطوا

إلى المتاجرين بالعملـة الدوليـة. مثـال ذلـك تحملـت بريطانيـا (7) بليـون دولار خلال ساعات قليلة في شهر واحد من خـلال المضـاربين عـلى الباونـد الإسترليني.

3- بعض الدول الأخرى تساوي عملته مع اطارك الألمـاني مـع حصـول التـوازن الداخلي في فـترة شـهرين، والـذي يتعلـق بمعـدلات صرف ثابتـة في أوروبـا الغربية.

تأثير الازمة على اوروبا

أظهرت إحصائيات حديثة تراجع عمليات الطرح العام الأولى على مستوى أسواق المال عالمياً لأدنى معدل منذ حوالي 2003 في الوقت الذي من المستبعد فيه انتعـاش تلـك العمليات سيما مع استمرار تفاقم خسائر النشاط الائتماني وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.

ووفقا لبيانات أحصتها شبكة "بلوم برج" الإخبارية عبر موقعها الإلكتروني فإنه قـد تم طرح 333 شركة للاكتتاب العام في النصـف الأول حتـى يونيـو مقارنـة بــ 702 شركـة خلال نفس الفترة من العام الماضي 2007 وبلغ حجم الأموال التي تم جمعها في الأسواق العالمية من خلال عمليات الاكتتاب في النصـف الأول نحـو 73.2 مليـار دولار بانخفـاض نسبته 41% عن المستويات المسجلة في الستة شهور الأولى من العام الماضي.

ولم تتمكن صناديق الاسـتثمار الأمريكيـة خـلال الربـع الثـاني مـن إنجـاح عمليـة اكتتاب عام وذلك لأول مرة منذ عـام 1978 وتشـير الإحصـائيات إلي أنـه خـلال النصـف الأول من العام الحالي قامت 166 شركة عـلي الأقـل بسـحب أو تأجيـل عمليـات الطـرح العام الأولي من جانبها وهو ما يمثل ضعف اعداد الشركات التي اتخذت تلك الخطوة في النصف الأول من 2007. وتشير آراء الخبراء إلى أن هناك

حالة من الحذر لدي المستثمرين تجاه عمليات الاكتتابات الجديدة على مستوي البورصات العالمية نظرا للآثار السلبية التي خلفتها أزمة أسواق الائتمان الأخيرة على ثقة المستهلك.

ويقدر حجم الخسائر وعمليات شطب الديون التي سجلتها الشركات المالية الكبري على مستوي العالم بنحو 400 مليار دولار كنتيجة لأزمة الرهن العقاري الأخيرة في الولايات المتحدة وتداعياتها على أسواق الائتمان. وتعد عمليات الطرح العام من جانب الشركات من أكثر العمليات جذباً للاستثمارات الجديدة والأكثر ربحية على مستوي بورصة وول ستريت غير أن تراجع عمليات الطرح الجديدة قد أسهم في خفض رسوم الإصدار المحصلة بالنسبة للبورصة الأمريكية بحوالي 50% لتصل إلي 2.4 مليار دولار. وتشير بعض الآراء إلى أن ارتفاعات أسعار النفط قد تقلل من احتياج شركات الطاقة إلي رفع رؤوس أموالها. وتؤيد الإحصائيات علي مستوي "وول ستريت" تلك الآراء حيث انخفض عدد الشركات العاملة في مجال الطاقة التي تحولت لمساهمة عامة بنحو 55% في النصف الأول مقارنة بالعام الماضي.

المركزي الأوروبي يؤكد التوجه لرفع الفائدة

أكد البنك المركزي الأوروبي، ومقره مدينة فرانكفورت الألمانية الجنوبية الغربية عزمه على رفع الفوائد الرئيسية لليورو كخطوة لوضع حد للغلاء والتضخم المالي المستمر في منطقة اليورو.

وأشار البنك في تقريره الشهري الذي أوردته وكالة الأنباء الكويتية "كونا" إلى أن مجلس ادارته الذي يضم محافظي البنوك المركزية للدول الأوروبية الأعضاء في وحدة النقد الأوروبية يراقب التطورات المالية وسوق المال بمزيد من اليقظة كي تكون قراراته مناسبة وكي يتمكن من التفاعل والتصرف بحزم.

وفي وقت سابق، قلل "المركزي" الأوروبي من احتمالات استمرار سلسلة عملية رفع أسعار الفائدة بدول منطقة اليورو رغم استمرار ضغوط التضخم والتي تسجل أعلى معدلات نمو لها منذ 16 عاماً. وقد تلقت الأسواق تلك الرسالة من خلال تصريحات عضو مجلس إدارة المركزي الأوروبي يورجن شتارك حيث قال إن واضعي سياسات البنك قد ألمحوا فقط إلى إمكانية الإقدام على رفع لأسعار الفائدة في الشهر المقبل.

وكان رئيس المركزي الأوروبي جين كلود تريشيه أشار في الأسبوع الماضي إلى احتمال إجراء البنك رفع سعر الفائدة الرئيسي لديه بربع نقطة مئوية ليكون عند 4.25 % وذلك في الشهر المقبل لمواجهة ضغوط التضخم. وذكر التقرير أن معدل التضخم على مستوى دول منطقة اليورو وصل إلى 3.6 % خلال الشهر الماضي (مايو) مبتعداً بصورة كبيرة عن المستوى المستهدف من قبل المركزي الأوروبي والمحدد عند 2 %.

ازمة الغذاء تضع 50 مليون أوروبي تحت خط الفقر

مع تفاقم أزمة الغذاء في دول العالم وتخطيها مستويات قياسية في دول الاتحاد الأوروبي، اعترف رئيس منطقة اليورو جان كلود جونكر بتصاعد أعداد الفقراء في أوروبا والمتضررين من أزمة ارتفاع الأسعار. ويعيش 50 مليون مواطن أوروبي تحت مستوى الفقر من أصل 450 مليون نسمة من مواطني دوله السبع والعشرين. ويواجه "المركزي الأوروبي" الذي يصادف على إرساءه 10 سنوات تحديات تتمثل في القدرة على التحكم في وتيرة التضخم والحد من ارتفاع الأسعار.

وذكرت الأرقام التي نشرها المعهد الأوروبي للإحصاء "يوروستات" أن أسعار المواد الغذائية وصلت إلى مستويات قياسية، حيث سجلت ارتفاعا بواقع 7.1% خلال شهر إبريل الماضي و7.2% خلال شهر مارس. وقالت أخر الأرقام

الأوروبية المنشورة الأسبوع الجاري في بروكسل إن التضخم في منطقة اليورو عاود الارتفاع إلى أعلى مستوياته عند 3.6 % في مايو ليقلل من التوقعات بأن يخفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة هذا العام رغم التباطؤ الاقتصادي.

وقال معهد الإحصاءات التابع للاتحاد الأوروبي في تقديره الأولي للتضخم ان نمو الأسعار في منطقة اليورو التي تضم 15 دولة تسارعت وتيرته بما يفوق التوقعات قليلا من مستوى 3.3 % في إبريل الماضي. وذكرت الإحصائية الرسمية أن أعلى نسبة ارتفاع لأسعار المواد الغذائية وجدت في بلغاريا، حيث كانت نسبة الارتفاع 25.4 % تلتها لاتفيا حيث كانت نسبة الارتفاع 21.7 % تبعتها إستونيا إذ كانت نسبة الارتفاع 18.3 % أما ليتوانيا فكانت نسبة ارتفاع أسعار المواد الغذائية فيها 18.1 %.

وأشارت الإحصائية التي ذكرتها وكالة الأنباء الكويتية "كونا" أن الدول التي واجهت أقل نسبة ارتفاع في أسعار المواد الغذائية في هذه الفترة هي البرتغال إذ كانت نسبة ارتفاع أسعار المواد الغذائية فيها 3.2 % تلتها هولندا حيث نسبة الارتفاع 5.4 % تبعتها فرنسا بنسبة 5.5 % أما قبرص فكانت نسبة الارتفاع فيها 5.8 %.

وعلى صعيد أزمة أسعار النفط، رفض التكتل الأوروبي إجراء أي تخفيض على الرسوم المفروضة على المحروقات، وذلك كمخرج لظاهرة تصاعد أسعار النفط ومشتقاته في الأسواق الأوروبية العالمية. ولكن رئيس مجموعة اليورو ورئيس وزراء لكسمبورج جان كلود جونكر أعلن أمس وعقب اجتماعات وزراء الخزانة والمال الأوروبيين في فرانكفورت أن الوزراء الأوروبيين اتفقوا على رفض هذا التوجه وأنه يوجد اتفاق تم التوصل إليه عام 2005 في مانشستر في بريطانيا ويرفض اللجوء إلى هذا الخيار.

وقال جونكر في كلمته التي أوردتها وكالة الأنباء السعودية "واس" أنه يمكن التفكير في حلول أخرى مثل اللجوء إلى الاحتياطي النفطي للتأثير على الأسعار ومواجهة المضاربين أو تقديم مساعدات مؤقتة للقطاعات المتضررة ولكن لا يمكن تخفيض الرسوم لأن ذلك سيمثل حلا مؤقتا.

وقال يواكين المونيا مفوض شؤون النقد الأوروبي إنه يجب التفكير في التأثير على الأسواق وليس خفض الرسوم وأن تخفيض الرسوم يعد خيارا مؤقتا ويجب التركيز على مساعدات نوعية ومنتقاة للشرائح المتضررة . وقال المسؤول الأوروبي أن المفوضية تقدمت باقتراحات أخرى تتعلق بالربط بين قطاع الطاقة والتبدل الحراري و تخفيض الاستهلاك إلى جانب إصلاح السياسة الزراعية المشتركة والتحكم في أسعار المواد الغائية الأساسية.

ودعت نقابات الصيادين الأوروبيين إلى مظاهرة احتجاجية في بروكسل للمطالبة بالتحكم في أسعار الوقود والمحرقات في أوروبا. هذا وتبلغ أحجام الفائدة في أوروبا حاليا أربعة % والهدف الرئيس من وراء الإبقاء عليها بهذا الارتفاع هو محاربة التضخم. ولكن وفيما تساعد نسبة الأحجام الأوروبية على احتواء ظاهرة ارتفاع الأسعار إلا أنها تتسبب أيضا في دعم اليورو القوي مقابل العملات الأخرى أي إلحاق ضرر بالصادرات الأوروبية ومن ثم بسوق العمل وبوتيرة الاستهلاك. وزاد سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال السنوات الثمانية الأخيرة أي منذ طرح العملة الأوروبية بنسبة تناهز الضعفين.

الاتحاد الأوروبي يوافق على تجزئة مؤسسات الطاقة

توصل وزراء الطاقة الأوروبيون بعد سلسلة من الاجتماعات في لكسمبورج إلى صيغة لتجزئة مؤسسات الطاقة الأوروبية وفق خطة أعدتها المفوضية الأوروبية في بروكسل. ونقلت وكالة الأنباء السعودية "واس"، قول مصدر أوروبي:" إن الدول الأوروبية وافقت أن يتم تجزئة المؤسسات الكبرى العاملة في الطاقة والفصل بين مختلف أنشطتها سواء فيما يتعلق بالاندماج أو التخزين أو التوزيع أو النقل".

وأشار المصدر إلى أن ألمانيا وفرنسا رفضتا هذا التوجه حتى الآن ولكن بريطانيا عرضت حلاً وسطاً بين الدول المناهضة لهذا التوجه والدول المؤيدة لذلك واقترحت خطة تمتد لفترة خمس سنوات وتجنب مواجهات قضائية بين المفوضية ومؤسسات الطاقة الأوروبية. وذكر المصدر أن من بين المسائل المطروحة لبحث الخلافات القائمة بين المفوضية وعدد من الدول الأعضاء وخاصة ألمانيا وفرنسا بشأن تجزئة أنشطة الطاقة الأوروبية وإجبار المؤسسات والشركات العاملة في مجال الطاقة داخل أوروبا بالتخلص عن جزء من هذه الأنشطة وتجزئة عمليات التخزين والتوزيع والإنتاج.

وعلى صعيد أزمة الطاقة العالمية أعلنت الحكومة البريطانية أنها تعتزم بناء المزيد من التوربينات التي تعتمد على قوة الرياح في توليد الطاقة الكهربائية وذلك في ضوء ارتفاع أسعار الطاقة المستخرجة من مشتقات النفط وتصاعد الدعوات البريطانية المختلفة للحفاظ على سلامة البيئة. وقال بيان بهذا الشان أن مصلحة العقارات المملوكة للدولة والتي تمتلك جميع السواحل البريطانية وافقت على بناء نحو 7000 من التوربينات المنتجة للكهرباء بواسطة قوة الرياح قبل حلول عام 2020 وذلك في مناطق ساحلية مختلفة من أقاليم المملكة المتحدة. وأضاف البيان أن المصلحة التي تشرف على جميع عقارات الدولة البريطانية انها سوف تشارك بنحو 50 % من قيمة التكاليف في مشروعات طاقة الرياح المقرر أن تزود بريطانيا بقوة كهربائية تتراواح ما بين 25 إلى 33 غيغا وات بعد 12 عاما من الآن.

الاتحاد الأوروبي يصادر 128 مليون سلعة مقلدة

أعلن الاتحاد الأوروبي أن عدد السلع المقلدة التي ضبطتها الجمارك الأوروبية خلال عام 2007 بلغت 128 مليون سلعة مقلدة مقارنة بنحو 75 مليون قطعة خلال عام 2005. وقال مفوض الاتحاد الاوروبي للسوق الداخلي والخدمات تشارلي ماكريفي في مؤتمر عقد حول التزوير والقرصنة "عندما نأخذ في عين الاعتبار أن هذه الأرقام تتعلق بالسلع والبضائع التي تم ضبطها فقط فمن الواضح أن العدد الحقيقي لتلك السلع المقلدة يجب أن تكون مذهلا".

وأضاف في كلمته التي أوردتها وكالة الأنباء الكويتية "كونا" أن نحو 80% من السلع المزيفة التي تصل الاتحاد الأوروبي تأتي من الصين مضيفا أن "الصينيين بدأوا برؤية الأضرار التي تتسبب بها هذه السلع لتنميتها". وذكر انه في الوقت الذي بدأت فيه الصين بتطوير البحوث الخاصة بها أصبحت تدرك أن من ينتهك القانون اليوم يمكن أن يصبح الضحية في الغد.

هذا ويعمل الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية من خلال القنوات الثنائية والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف من أجل تحسين سبل مكافحة القرصنة والتزوير في بلدان أخرى. وعلى الصعيد العربي قال أحمد سلمان الزبيدى الرئيس التنفيذي لمؤسسة "حماية العالمية" إن حجم تجارة السلع المقلدة والمغشوشة فى الدول العربية يصل إلى نحو 50 مليار دولار. وأوضح أن الإحصائيات العالمية تشير إلى تفاوت نسب الغش التجارى في العالم العربي من سلعة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى ويختلف هذا الحجم حسب حجم التجارة فى كل دولة وحجم الاستهلاك. وأضاف الزبيدي في حوار مع جريدة "الاتحاد" الاماراتية أن التقديرات العالمية لحجم تجارة السلع المقلدة والمغشوشة يتراوح بين 7 و10 % من الإجمالي العالمي لتجارة السلع المصنعة وبما يقدر بنحو تريليون دولار .

الاتحاد الأوروبي يبرىء "الوقود الحيوي" من مسؤولية أزمة الغذاء

رغم تزايد الأصوات المحذرة من أن "حق الغذاء" لشعوب العالم قد أصبح مهـدداً بصورة خطيرة بسبب توسع الدول الغنية في استغلال المحاصيل الزراعية الأساسية لانتاج الوقود الحيوي، كان للإتحاد الأوروبي رأي أخر حيـث يـري جوهـانز ليتنبيرجـر المتحـدث باسم المفوضية الأوروبية إن انتاج الإتحاد الأوربي من الوقود الحيوي يعتـبر ضـئيلاً جـداً إلى الحد الذي لا يؤثر في ارتفاع أسعار الغذاء.

وأضاف: أن هناك عوامل مشـتركة وراء الارتفاعـات التـي شـهدتها اسـعار الغـذاء وتتضمن ارتفاع الطلب العالمي عليها في عدد من الـدول مثـل الصـين والهنـد في الوقـت الذي تشهد فيه أسعار موارد الطاقة ارتفاعا وبالتزامن مع انخفـاض سـعر صرف الـدولار الأمريكي. ونقلت وكالة الأنباء الكويتية "كونا" عن ليتنبيرجـر قولـه:" إن الاتحـاد الأوروبي يهدف لتوفير عشرة في المئة من الوقود العضـوي بحلـول عـام 2020، مؤكـداً أن الأمـر لا يؤثر في أسعار الوقود في الوقت الحاضر وأن الجيلين الثاني والثالث من الوقـود العضـوي لن ينافسا المحاصيل الغذائية".

وكـان الـدكتور جيفـري سـاكس، المستشـار الأكـاديمي للسـكرتير العـام للأمـم المتحدة قد أبلغ لجنة التنمية لـدى البرلمـان الأوروبي أنـه يتعـين إعـادة النظـر في بـرامج زراعة الوقود الحيوي ورأى أنها كانـت معقولـة حـين كانـت أسـعار الأغذيـة منخفضـة. وأشار إلى أن حوالي 33% من محصول الذرة بالولايات المتحـدة ستسـتخدم خـلال العـام الحالي 2008 في إنتاج الوقود الحيوي لتعبئة خزانات البنزين.

ويـرى خـبراء في مجـال الغـذاء ومكافحـة الفقـر أن انتشـار اسـتخدام المنتجـات الزراعية في مجال إنتاج الوقود الحيوي سيؤدي إلى المزيد من الارتفاعـات لأسـعار المـواد الغذائية الأساسية التي تضاعفت تقريبـاً خـلال السـنوات الخمـس الأخـيرة الأمـر الـذي سينعكس سلباً على مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر. ويحذر الخبراء مـن أن أزمـة الغذاء الراهنة قد تضيف أكثر من 200 مليون شخص لقائمة فقراء العالم.

وعلى صعيد متصل، شن جـان زيجلـر، مبعـوث الأمـم المتحـدة المكلـف بشـؤون الغذاء هجوماً حاداً على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بسبب استخدامهما الحبوب لإنتاج الوقود الحيوي، مما ساهم في ارتفاع أسعار الغذاء العالميـة، ووصـفهما بـأنهما قـد سلكا "طريقا إجرامياً".

وقال زيجلر:" إن سياسات الوقود التي تنتهجها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تعتبر أحد أهم الأسباب لأزمة الغـذاء العالميـة الراهنـة، مشـيراً إلى أن الولايـات المتحدة قد استخدمت ثلث محصولها من الذرة في إنتـاج الوقـود الحيـوي، بيـنما ينـوي الاتحاد الأوروبي استخدام الوقود الحيوي بنسبة 10%".

وأوضح زيجلر أن المضاربة في الأسواق العالميـة كانـت وراء ارتفـاع أسـعار الغـذاء بنسبة 30%، مشيراً إلى أن شركات مثل "كارجيل"، التي تحتكر ربع إنتاج الحبوب، لـديها تأثير قوي على الأسواق، مضيفاً أن الصناديق الاحتياطية تجني أرباحا هائلة مـن أسـواق المواد الخام ودعا إلى قوانين مالية جديدة تمنع مثل هذه المضاربات.

وكان خبراء في وكالة الطاقة الدولية قد توقعوا أن يصل الإنتاج العالمي من الوقود الحيوي إلى 1.75 مليون برميل يوميا بحلول عام 2012 أي أكثر من مثلي مسـتويات عـام 2006. وأشـار الخـبراء إلى أن هـذا النـوع مـن الوقـود سـيظل هامشـياً لان الأحـوال الاقتصادية ستعوق تحقيق مزيد من النمو في هذا القطاع كما ورد في صحيفة "الخلـيج" الإماراتية. وفي ظل طفرة الوقود الحيوي المتسارعة، تثار المخـاوف مـن أن تـزداد معانـاة البشر من الجوع بسبب ارتفاع أسـعار الطعـام خاصـة بعـد أن ارتفعـت فـاتورة الغـذاء العالمي بنحو 50% خلال الأعوام الخمسة الماضية.

وأشار برنامج الغذاء العالمي إلى أن السعر الذي يتم دفعه لشراء الذرة قـد ارتفـع إلى نحو 120% في الشهور الستة الماضية في بعض الدول. وعلي الصـعيد نفسـه، حـذرت منظمات دولية وخبراء في مجالي الغذاء والبيئة من أن الاعتماد

المتزايد على الوقود الحيوي المستخرج من النباتات يساهم بشكل كبير في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في السوق العالمية ويهدد التوازن البيئي. وقال تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إنه ستكون هناك حاجة إلى كميات كبيرة من محاصيل الذرة والقمح وبذرة اللفت وقصب السكر من أجل إنتاج الإيثانول والديزل الحيوي ،الأمر الذي يهدد الأراضي الزراعية ويقود إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومشتقاتها في الأسواق العالمية.

وكان خوسيه مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية قد أقر مؤخراً أن اعتماد الإتحاد على الوقود الحيوي قد ازداد خلال العامين الماضيين، إذ بلغ نسبة 1,8% من نسبة الوقود المستخدمة في كافة الدول الأعضاء، إلا أن "هذه النسبة لا تزال ضئيلة نوعاً، ولكنها مشجعة لبلوغ أهدافنا في مجال محاربة التغير المناخي".

آثار الأزمة المالية على النفط

لقد تبين الآن بوضوح قاطع أن سبب ارتفاع أسعار النفط عام 2008 كان انتقال رؤوس الأموال المضارِبة من العقارات إلى النفط، وأن انهيار رأس المال المضارِب ونظام المضاربة نفسه، ولو مؤقتاً، أدى إلى انخفاض أسعار النفط فوراً.

كما أن انخفاض النفط أسهم في ارتفاع سعر الدولار، من بين عوامل أخرى، لأن النفط يستورد بالدولار، وبالتالي قل عرض الدولار لشراء النفط، فارتفع سعره، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

لكن ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته والغذاء وكل ما يرتبط به، كان أحد أسباب تزايد تعثر القروض العقارية عندما وجد المقترضون أنفسهم مضطرين للاختيار بين الجوع ودفع أقساط قروضهم.

وكان من الآثار العامة للأزمة انخفاض مبيعات السيارات بمقدار الثلث تقريبا لبعض الشركات الأميركية، وهو ما يعبر عن دخول الاقتصاد حالة من الكساد. وبعد أن عاد معدل الفائدة للارتفاع، قام الاحتياطي الفدرالي بتخفيض معدل الفائدة الأساسي من 5.25% أول صيف 2006 إلى 1% نهاية أكتوبر/ تشرين أول 2008.

وقد ترافق ذلك مع ضخ تسعمائة مليار دولار لحل أزمة السيولة، واستعادة الثقة في النظام المصرفي، ويقدر أن تزيد، وقد جاء الاعتراض على خطة الإنقاذ من طرفين رئيسيين، صقور حرية السوق الذين رأوا فيها تدخلاً غير ضروري من الدولة في الاقتصاد، ويسار الحزب الديمقراطي الذي رأى فيها إنقاذا لمن سببوا الأزمة على حساب دافع الضرائب الأميركي. وأغلبية المعارضين في مجلس النواب والشيوخ كانت من الفئة الأولى.

الأزمة المالية البريطانية

تراجع النمو الاقتصادي في بريطانيا قد تزداد عمقا وأن فترة الأزمة الاقتصادية قد تمتد أكثر من المتوقع, منوها إلي أن الأزمة المالية التي تواجهها بلاده تعد الأسوأ منذ 60 عاما، وأضاف أن حزب العمال الذي يتعرض لانتقادات عدة يتحمل جزءا من المسئولية في المشاكل التي يواجهها.

وأشار دارلينج في حديث له أوردته صحيفة "الجارديان" البريطانية إلى أنه لا يملك أدنى فكرة عن العمق الفعلي للازمة المالية, مضيفا أن الأشهر الـ12 المقبلة ستكون من أحلك الفترات التي صادفها حزب العمال "الحاكم الحالي "منذ جيل كامل.

وكان الاقتصاد البريطاني قد فشل في تحقيق أي نسبة نمو في الربع الثاني من العام للمرة الأولى منذ عام 1990، وعانى الجنيه الاسترليني من أسوا شهر له أمام

الدولار منذ فصل الإسترليني عن السلة الأوروبية عام 1992، وفي المقابل أعرب الاقتصاديين البريطانيين عن أن اقتصاد البلاد خطى خطواته الأولى نحو الكساد.

وكانت صحيفة "الديلى تلجراف" البريطانية كشفت في وقت سابق أن أزمة الائتمان العقارى فى أسواق أمريكا وأوروبا أسفرت عن تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد البريطانى مؤدية إلى تراجع أرباح البنوك والمؤسسات المالية وانخفاض أدائها بشكل بشكل يعد الأسوأ منذ نحو خمس سنوات.

وقالت الصحيفة في تقرير لها أن قطاع المال والأعمال الذي يسهم بنحو الثلث في الناتج الاقتصادي ببريطانيا حقق نموا بمعدل 0.4 % فقط في الربع الاول وهو أسوأ معدل منذ عام 2003، وأضافت الصحيفة ان التقديرات التى كشف عنها المركز القومي للاحصاء أشارت الى أن اقتصاد بريطانيا يواجه خطر تراجع حاد بسبب أزمة الائتمان العقاري والركود الذي أصاب سوق بيع العقارات.

قررت شركتان بريطانيتان تعملان في إنتاج وتوزيع الطاقة رفع أسعار الغاز بنسب تتراوح بين 26 إلى 29 % ورفع أسعار الكهرباء بين 16 إلى 19 % .

وأوضح بيان للشركة الاسكوتلندية لبيع الغاز وتوزيع الطاقة الكهربائية "سكويتش ساوثرن إنرجى" التي تخدم نحو 8.8 ملايين مستهلك بريطاني أنها قررت اعتبارا من يوم الإثنين المقبل رفع أسعار الغاز بواقع 29.2 % ورفع أسعار الكهرباء بواقع 19.2 %.

وفي بيان مماثل قالت شركة "آي أون" الألمانية البريطانية لإنتاج الطاقة التى تخدم نحو 5.5 ملايين نسمة من السكان أنها قررت رفع أسعار الغاز على عملائها بواقع 26 % والكهرباء بواقع 16 % اعتبارا من يوم الإثنين المقبل أيضا.

وأشارت وكالة الأنباء السعودية إلى أن الشركتين قد بررتا أسباب هذه الخطوات إلى ارتفاع أسعار الغاز والكهرباء في الأسواق العالمية. وكانت الشركتان

قد رفعتا أسعار الغاز والطاقة الكهربائية فى فبراير الماضي بواقع 15 % للغاز و9.7 % للكهرباء، كما رفعتاها في يوليو الماضى بواقع 22 % للغاز و17 % للطاقة الكهربائية الأمر الذي يرفع فاتورة المستهلك البريطانى السنوية إلى حدود 1298 جنيه استرلينى في المتوسط.

الأزمة العالمية تعصف بأسعار النفط

أكملت شركتا النفط "رويال داتش شل" الألمانية و "بريتش بتروليوم" البريطانية وشركات نفطية أخرى عمليات الإخلاء وإيقاف إنتاجها النفطي مع اقتراب إعصار "جوستاف" من المناطق الغنية بالنفط في خليج المكسيك. وبحلول منتصف يوم أمس السبت تم إيقاف ثلاثة أرباع إنتاج النفط تقريبا و40 % من إنتاج الغاز الطبيعي في خليج المكسيك خوفا من العاصفة المدارية "جوستاف" التي تحولت إلي إعصار.

وقالت شركة "شل" وفقا لما أوردته وكالة الأنباء السعودية "واس" أنها أكملت إخلاء أكثر من 1300 من العاملين في 20 منصة بحرية للإنتاج ومنشآت أخرى، مشيرة إلى أن ذلك استغرق أربعة أيام باستخدام 17 طائرة مروحية, وكانت شركة "بريتش بتروليوم" النفطية البريطانية قد أعلنت في وقت سابق أنها ستكمل إجلاء العاملين معها. وقامت الشركتان العملاقتان بإغلاق الإنتاج تماما تخوفا من حدوث تسرب أي نفط أو غاز بسبب الإعصار "جوستاف ".

وكانت أسعار النفط شارفت خلال اليومين السابقين علي مستوي الـ 120 دولار مدفوعة بتصاعد مخاوف الأسواق من التأثير السلبي للعاصفة "جوستاف" الاستوائية علي عمليات الإنتاج البترولي بمنطقة خليج المكسيك خاصة وأن شركتي "شل" و "وبريتش بتروليوم" قد بدأتا في سحب العاملين لديها من المنطقة.

وذكرت شبكة "سي إن بي سي" في ضوء توقعات الأرصاد, أن العاصفة "جوستاف" قد تؤدي إلي توقف عملية إنتاج نحو 1.2 مليون برميل يومياً من النفط في حال ما إذا وصلت العاصفة لمنطقة ساحل خليج المكسيك. من الواضح أن

الانتعاش الطفيف الذي شهدته أسعار النفط والعديد من السلع الأولية في استجابة فورية لخطة الإنعاش الاقتصادي الصينية لن يدوم طويلا خاصة وان الأسعار سرعان ما عاودت التراجع لتهبط عن مستوى ال59 دولاراً للبرميل وذلك لأول مرة منذ نحو 20 شهرا أي مارس 2007.

وتأتي الانخفاضات الجديدة لأسعار النفط في ظل الأجواء القاتمة التي مازالت تلقي يظلاها على الأداء العام للاقتصاد العالمي رغم الجهود الدولية المبذولة لتفادي مخاطر الكساد حيث لا تبدو بوادر انفراجة قريبة للأزمة الراهنة التي لم تعد تقتصر أثارها على الاقتصادات الصناعية بل أيضا امتدت للأسواق الناشئة خاصة في ظل اعتزام البنك الدولي تخصيص 100 مليار دولار كمساعدات للدول النامية.

ويقدر الهبوط الجديد لأسعار النفط والذي وصل لأكثر من 5 % على مدي يومين وذلك في ضوء انعكاسات الأزمة الراهنة على مستويات استهلاك الطاقة عالميا حيث من المتوقع إقدام وكالة الطاقة الدولية غدا على خفض تقديراتها المتعلقة بنمو الطلب العالمي على النفط خاصة مع استمرار مظاهر الانكماش التي تحاصر اغلب الاقتصادات الصناعية وفي مقدمتها الاقتصاد الأمريكي الذي يعد اكبر مستهلك للطاقة في العالم.

وحول تحركات الأسعار أشارت شبكة بلوم برج الإخبارية عبر موقعها الاليكتروني إلى تراجع أسعار النفط الخام لعقود شهر ديسمبر الآجلة في بورصة نيويورك للسلع خلال التعاملات الاليكترونية بنحو 1.6 دولار او 2.8 % مواصلة انخفاضات اليوم السابق التي قدرت بحوالي 5 % ليبلغ سعر الخام 57.7 دولار وهو ما اعتبر أدنى مستوى منذ مارس 2007. وفي بورصة البترول الدولية بلندن سجل سعر خام برنت حوالي 55 دولار للبرميل وذلك بعد أن هبط في وقت سابق إلى 54.2 دولار وهو ما اعتبر أدنى مستوى للخام منذ 30 يناير 2007، وقد خفضت وكالة الطاقة الدولية بالفعل تقديراتها المتعلقة بحجم الطلب العالمي

على النفط للعام الحالي بنحو 1.3 مليون برميل يوميا في الوقت الذي قلصت فيه حجم الطلب المتوقع بحلول عام 2030 وذلك بحوالي 9.4%. وفي ضوء انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسواق الطاقة ترجح بعض الآراء إمكانية إقدام منظمة أوبك خلال اجتماعها في 17 من الشهر المقبل على إجراء خفض جديد لسقف إنتاجها بعد الخفض الذي أعلنته في الشهر الماضي بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا.

ويشير تقرير أوردته صحيفة الـ"فايناشيال تايمز" عبر موقعها الاليكتروني إلى أن شواهد التباطؤ والركود في الأسواق الناشئة تؤثر سلبا على أسعار السلع الأولية بما فيها النفط، وذلك كما كان يعمل النمو الاقتصاد السريع في دول مثل الصين والبرازيل والهند على رفع مستويات الاستهلاك والطلب على السلع الاولية والنفط والطاقة.

ويرى المحللون أن وضع حد لانخفاضات الأسعار قد يكون متاحا من خلال إجراء أوبك لمزيد من عمليات خفض الإنتاج خاصة بعد خطة الإنعاش الاقتصادي التي أعلنتها الصين غير أن تأثير تلك الإجراءات لن يكون سريعا. دعت المفوضية الأوروبية إلى ضرورة تحرك أوروبا لاحتواء والحد من الأثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على اقصاد المنطقة من خلال تسريع عملية الاصلاح المالي ودعم المشروعات القائمة على مجالات التكنولوجيا صديقة البيئة. وأكد المفوض الأوروبي يواكين المونيا ضرورة عمل حكومات دول الاتحاد الاوروبي بشكل جماعي لمنع السياسات الحمائية على المستوى الاقتصادي لكل دولة من أن تؤدي إلى تعميق الأزمة الراهنة.

وأشارت صحيفة "فايناشيال تايمز" عبر موقعها الاليكتروني إلى أن كلمة المفوض الأوروبي المتعلقة بتعزيز استخدامات التكنولوجيا صديقة البيئة تعكس رؤية وثقة المفوضية بشأن امكانية تحويل الأزمة والكساد إلى ميزة من خلال النظر

إلى ما هو أبعد من المستقبل القريب وتشجيع لاسياسات اللازمة لضمان تحقيق الانتعاش الاقتصادي. وقال المسؤول الأوروبي أنه يمكن العمل على الحد من تأثيرات الأزمة المالية على النشاط الاقتصادي من خلال الاصلاحات الهيكيلية خاصة تلك التي تستهدف انعاش الطلب المحلي بالأسواق الأوروبية وتخفيف ضغوط التضخم بدول المنطقة.

وفي اطار الاجراءات التي اتخذتها الحكومات الأوروبية لمواجهة شبح الكساد الذي يواجه الاقتصاد العالمي أقدم بنك انجلترا الأسبوع الماضي علي خفض غير متوقع لسعر الفائدة الرئيسي لديه بـ1.5% لتصل بذلك الفائدة لأدني مستوي لها في بريطانيا منذ عام 1955 . وأشارت شبكة "بلوم برج" الإخبارية عبر موقعها الإلكتروني إلي قيام لجنة السياسة النقدية بقيادة محافظ بنك إنجلترا بتقليص سعر الفائدة إلي 3% وهو ما يعد أكبر مستوي عملية خفض للفائدة منذ نحو عشر سنوات.

وبشكل متزامن مع قرار بنك إنجلترا أعلن البنك المركزي الأوروبي إجراء خفض لأسعار الفائدة لديه بـ0.5% لتصل الفائدة الأوروبية إلي أدني مستوياتها منذ أكتوبر 2006 مسجلة 3.25%.

ويأتي الخفض الجديد بعد أقل من شهر من ذلك الخفض الذي أجري بنصف في المائة وذلك في إطار التحرك الجماعي الذي أقدمت عليه عدد من البنوك المركزية حول العالم للتخفيف من تداعيات الأزمة المالية العالمية علي أسواق المال.

توقع خبراء اقتصاديون تراجع معدلات الإقراض العقاري في بريطانيا العام الجاري بواقع 20 % عن مستويات العام الماضي، وذلك على الرغم من قيام بنك انجلترا المركزي بتجميد سعر الفائدة المصرفية على الجنيه الاسترليني في وقت سابق. ووصف خبراء الاقتصاد في مؤسسة "داتا مونيتور"، المعنية بقياس حجم القروض العقارية في المملكة المتحدة، حركة الاقراض العقاري بأنها قاتمة جدا فضلا عن

المشاكل التي تواجهها بما فيها وضع قيود كبيرة على القروض في ضوء تقلص السيولة في العديد من المصارف العقارية.

وتوقع الخبراء انخفاض حركة القروض العقارية هذا العام بواقع 19.3% مقابل ارتفاع قدره 5.4 % في العام الماضي مشيرين إلي تأكيد مسئولين ببنك انجلترا المركزي علي تراجع حجم القروض الممنوحة للأغراض العقارية منذ بداية العام الجاري.

وكانت مجموعة من المصارف التجارية البريطانية قد رفعت في الشهور الماضية سعر فائدة الإقراض العقاري فوق سعر الفائدة المصرفية المعمول بها حاليا حتى تتمكن من تعويض الخسارة المالية المترتبة علي اهتزاز الأسواق المالية العالمية عقب التعثرات التي واجهها سوق الإقراض العقاري في الولايات المتحدة العام الماضي. وتزامنت توقعات الاقتصاديين في مؤسسة "داتا مونيتور" والتي أوردتها وكالة الأنباء السعودية "واس" مع التقرير الصادر عن بنك انجلترا المركزي مؤخرا "حول معدلات التضخم في بريطانيا" والذي أكد أن نسبة نمو الاقتصاد البريطاني خلال العام المقبل قد تكون معدومة متوقعا حدوث ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم في بريطانيا فوق المعدلات التى تقرها وزارة الخزانة البريطانية والبالغة 2 %.

ويعتقد ميرفي كينج محاظ البنك المركزي البريطاني أن هذا المستوى من التضخم سوف يظل سائدا لمدة عام أو أكثر وهو الأمر الذي سيلحق الضرر بالاقتصاد البريطاني، ولم يستبعد حدوث حالة من الركود الاقتصادي على غرار ما حدث لكثير من اقتصادات العالم.

وأكد ميرفي احتمالات انعدام النمو الاقتصادي في بريطانيا العام المقبل مع احتمالات حدوث ركود اقتصادي في المملكة المتحدة الأمر الذي أدى إلى حدوث تراجعات في سعر العملة البريطانية أمام العملات الرئيسية خاصة الدولار الأمريكي.

كما تزامنت التوقعات المذكورة مع تقرير اقتصادي أوروبي مماثل أكد أن اقتصاد منطقة اليورو التي تضم 15 دولة أوروبية قد انكمش بواقع0.2% خلال الربع الثاني من العام مما صعد المخاوف أيضا من انزلاق منطقة اليورو إلى حافة الركود. وأشار التقرير الأوروبي إلى أن الاقتصاد الألماني، والذي يعتبر أكبر اقتصاديات منطقة اليورو، قد تقلص بنسبة 0.5% في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول من العام الماضي وهو التراجع الأول من نوعه منذ عام 2004م. كما تقلص الناتج الإجمالي في كل من فرنسا وإيطاليا بنسبة 0.3 % في الربع الثاني من العام.

ارتفاع معدل البطالة

ارتفع عدد العاطلين عن العمل في بريطانيا بواقع 60 ألف شخص في الأشهر الثلاثة الماضية حتى يونيو 2007 ليبلغ معدل البطالة 5.4 %. وأكد مكتب الإحصائيات الوطنية في بيان صحفي أن إجمالي عدد العاطلين عن العمل ارتفع إلى 1.67 مليون شخص في الفترة ما بين إبريل وحتى نهاية يونيو من العام الحالي 2008 نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي. وأوضح البيان الذي أوردته وكالة الأنباء الكويتية أن أعداد المطالبين بمخصصات العاطلين عن العمل ارتفع في يوليو الماضي بواقع 20100 شخص ليصل إجمالي عددهم إلى 864 ألف و700 شخص.

ويقول الاقتصاديون أن سوق العمل يتدهور بوتيرة سريعة، إذ تعد الزيادة المعلن عنها في نسبة البطالة ثالث أكبر زيادة على التوالي منذ عام 1992. وكان مكتب الإحصاءات الوطنية البريطانية قد أعلن عن تباطؤ نمو اقتصاد بريطانيا في الربع الثاني من العام الجاري 2008 ليسجل أدنى معدل نمو خلال ثلاث سنوات مع تراجع حركة إنشاء المنازل الخاصة.

وأوضح المكتب في بيان أن الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا سجل نمو بلغت نسبته 0.2 % فقط خلال أشهر أبريل ومايو ويونيو ليتراجع معدل النمو السنوي

إلى 1.6 % مـن 2.3 % كـان عليهـا خـلال الربـع الأول مـن 2008. وحـذر اتحـاد الصناعة البريطاني, الذي يعتبر أكبر تجمع لرجال الاعمال, من أن اقتصاد بريطانيا يتراجع بأسرع مما كان متوقعا. ونقلـت وكالـة الأنبـاء السـعودية "واس" قـول لامـبرت أن هـذا المسـتوى مـن الارتفـاع في الأسـعار فاجـأ أغلـب البريطـانيين، مشـيرا إلى أن تفـاقم أزمـة الائتمان العقاري أكبر مما كان متوقعا في بداية الأمر فمنذ نحو عام رأى البعض أن أسـوأ مراحل هذه الأزمة ستنتهي خلال عام لكـن ذلـك لم يتحقـق.وأوضـح لامـبرت أن أغلـب المحللين يرون أن الاقتصاد البريطاني سيتوقف عن النمـو خـلال النصـف الثـاني مـن عـام 2008 كما تبدو توقعات النمو ضعيفة خلال عامي 2009 و2010.

أسعار الوقود تطيح بأرباح "الخطوط البريطانية"

ألقت شركـة الخطـوط الجويـة البريطانيـة باللائمـة عـلى تضـاعف أسـعار الوقـود العالمية في الخسائر الفادحة التي منيت بهـا والتـي بلغـت نسـبتها 88 % خـلال الأشـهر الثلاثة الماضية.وأوضحت الشركة في بيان لها أن قطـاع صـناعة الخطـوط الجويـة يواجـه أسوأ بيئة تجارة على الإطلاق. وأكد البيان الذي أوردته وكالة الأنباء الكويتيـة "كونـا" أن أرباح الشركة في الأشهر الثلاثة الماضية بلغت 37 مليـون جنيـه اسـترليني مقارنـة بـــ298 مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي 2007، بنسبة انخفاض 88%.

وقال ويلي وولش المدير التنفيذي للشركة أن ارتفاع أسعار الوقـود غـير المسـبوقة وتراجع النمو الاقتصادي، إضافة إلى ضعف ثقة المستهلك قد أدت إلى تراجع مسـتمر في الأرباح خلال الربع الأول من العالم المالي. وأكد أن الشركة تمكنت مـن الحـد مـن بعـض نفقات الوقود الأمر الذي خفف من وطأة الانفاقات الباهظة المترتبة عـلى الشركة التـي ارتفعت بنسبة 49 %.

ولفت وولش إلى أن مفاوضات الاندماج مع شركة الخطوط الأسبانية "ايبريا" في محاولة لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تواجه الشركة البريطانية تحتاج لأشهر عدة لإنهائها. وأشار إلى أن افتتاح مبنى الركاب الخامس في مطار هيثرو الدولي في 27 مارس 2008 أدى إلى مواجهة مشكلات في عمليات تسيير رحلات الخطوط الجوية البريطانية مما أرغمها على الغاء مئات الرحلات الجوية.

وكانت مؤسسة الخطوط الجوية البريطانية "بى أيه" قد اعلنت أنها سوف تفرض رسوما إضافية على تذاكر السفر على جميع خطوطها بسبب ارتفاع أسعار النفط بواقع 16 جنيها استرلينيا على تذاكر الذهاب والإياب على مسارات الخطوط قصيرة المدى ، 78 جنيها على تذاكر السفر على المسارات التى يقل السفر فيها عن تسع ساعات، فيما سوف ترتفع الرسوم إلى حدود 109 جنيهات على الخطوط التى يزيد السفر فيها عن تسع ساعات.

انخفاض صرف العملات الدولار مقابل اليورو

استأنف اليورو انخفاضاته ليقترب من أدنى مستوياته أمام الدولار منذ نحو 6 أشهر خاصة مع تدهور التوقعات المتعلقة بأداء الاقتصاد الألماني الذي يعد أكبر اقتصاد على مستوى القارة الأوروبية. وتأتي انخفاضات سعر العملة الأوروبية في الوقت الذي واصل فيه سعر النفط تراجعه بعد أن أظهرت بيانات وزارة الطاقة الأمريكية ارتفاع حجم المخزون الأمريكي من النفط بصورة تجاوزت التوقعات السابقة.

واقترب اليوم أيضا سعر الاسترليني من أدنى مستوياته أمام الدولار منذ نحو العامين، حيث كشفت وقائع جلسة الاجتماع الأخيرة لبنك انجلترا الذي عقد الشهر الحالي عن تراجع مخاطر التضخم في بريطانيا بعض الشئ وإن كانت التوقعات المتعلقة بالأداء الاقتصادي قد أصبحت أكثر تشاؤما.

وتشير الإحصاءات إلى أن سعر الدولار قد حقق ارتفاعا بنحو 8 % أمام العملة الأوروبية مقارنة بأدنى مستوياته والتي كانت قد سجلت في الشهر الماضي. وأشارت شبكة بلومبرج الإخبارية إلى أن سعر اليورو قد تراجع اليوم بنحو 0.6% ليبلغ 1.4695 دولار خلال تعاملات الظهيرة في نيويورك مقارنة بالسعر المسجل أمس والبالغ 1.4776 دولار.

وكان سعر اليورو قد لامس في الجلسة السابقة بأسواق الصرف مستوى 1.4631 دولار والذي يعتبر أدنى مستوى للعملة الأوروبية منذ 20 فبراير الماضي. وتراجع اليوم أيضا سعر اليورو أمام العملة اليابانية بحوالي 0.3 % ليبلغ 161.63 ين. وقد سجل اليورو أمس أدنى مستوياته أمام العملة اليابانية منذ 3 أشهر ليبلغ 160.87 قبل أن يرتفع إلى مستوى 162.13 ين.

وارتفع الدولار أمام العملة اليابانية بصورة طفيفة ليبلغ 109.98 ين مقابل 109.72 ين، بينما انخفض الاسترليني أمام العملة الأمريكية بـ0.4 % ليسجل 1.8592 دولار. وقد تراوح سعر صرف العملة الأمريكية خلال الأسبوع الحالي ما بين مستوى الـ1.46 و 1.48 دولار لليورو محققا بذلك ارتفاعات للأسبوع الخامس على التوالي وهو ما يمثل أطول فترة مكاسب لسعر صرف العملة الأمريكية منذ فبراير 2006.

واصل الدولار ارتفاعه في أسواق الصرف الدولية مع بداية الأسبوع الجديد أمام العملة الأوروبية, كما حلق بالقرب من أعلى مستوياته مقابل الين منذ نحو 7 أشهر. ويأتي استمرار انتعاش سعر العملة الأمريكية وذلك بصورة متزامنة مع انخفاضات أسعار النفط والتي شهدت أكبر تراجع منذ نحو 3 سنوات . ويتلقى الاتجاه الصعودي الراهن للدولار دعماً في ظل التوقعات التي ترجح إمكانية انعكاس الانخفاضات الأخيرة لأسعار النفط بشكل إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة أكبر مستهلك للطاقة في العالم .

ويواجه اليورو في المقابل ضغوط نتيجة مؤشرات التباطؤ الاقتصادي الحالية على مستوي دول منطقة اليورو حيث من المتوقع أن يظهر مسح جديد تراجع ثقة الأعمال في ألمانيا لأدني مستوياته منذ عام 2005 .

وحول تحركات سعر العملة الأمريكية أشارت شبكة بلوم برج الإخبارية عبر موقعها الإلكتروني إلى أن الدولار ارتفع أمام العملة الأوروبية لمستوي 1.4727 دولار لليورو خلال التعاملات الصباحية في أسواق الصرف بلندن مقابل 1.4793 دولار وهو السعر المسجل في نهاية الأسبوع الماضي, حيث هبطت أسعار النفط بنحو 5.4% وهو ما اعتبر أكبر تراجع لأسعار النفط منذ ديسمبر 2004.

وارتفع سعر الدولار أمام العملة اليابانية لـ 110.03 ين مقابل 110.07 ين في نهاية الأسبوع الماضي. وكان الدولار قد سجل في منتصف الشهر الحالي 110.66 ين ليعد ذلك أعلى مستوي للدولار منذ بداية العام. وقد تراجع اليوم اليورو أمام العملة اليابانية ليبلغ 162.05 ين مقابل 162.83 ين .

وتشير التوقعات إلى أن ارتفاعات سعر الدولار خلال الأسبوع الحالي قد تكون محدودة في ظل الآراء التي ترجح أن تظهر البيانات الجديدة الخاصة بالقطاع العقاري في الولايات المتحدة اقتراب مبيعات المساكن من أدني مستوياتها منذ نحو عشر سنوات وبشكل متزامن مع استمرار تداعيات أزمة الائتمان الأخيرة علي حركة الانفاق الاستهلاكي.

في الوقت الذي ماتزال فيه دول منطقة اليورو تواجه ضغوط التضخم، كشفت إحصائيات حديثة عن تعرض اقتصاد المنطقة لمظاهر انكماش في الربع الثاني من العام الحالي وذلك لأول مرة منذ إطلاق العملة الأوروبية الموحدة.

ويقف وراء حالة الضعف الراهنة لأداء الاقتصاد الأوروبي عدة عوامل أبرزها ركود الأسواق، الأمر الذي كان له تأثير سلبي علي استثمارات الشركات فضلا عن تراجع الانفاق الاستهلاكي والقدرة الشرائية بسبب موجات الغلاء.

وتتضح مظاهر الانكماش الاقتصادي لدول منطقة اليورو في ضوء بيانات المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي "يوروستات" التي كشفت عن تراجع الناتج المحلي لدول منطقة اليورو بـ 0.2 % خلال الربع الثاني مقارنة بفترة الربع الأول والتي سجل خلالها الناتج المحلي نموا بـ 0.7 %. وقد تراجع معدل النمو السنوي لاقتصاد منطقة اليورو للربع الثالث علي التوالي وذلك إلي 1.5 %.

وأشار تقرير أوردته شبكة بلومبرج الإخبارية عبر موقعها الإلكتروني إلى أن ارتفاع سعر العملة الأوروبية وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي قد أدى لكبح صادرات دول منطقة اليورو وذلك في الوقت الذي أدى فيه التضخم الذي أحرز أسرع معدلات نمو منذ 16 عاما إلي إضعاف القدرة الشرائية للمستهلك.

وتأتي القراءات الجديدة المتعلقة باقتصاد منطقة اليورو وذلك بعد أيام من تصريحات لرئيس المركزي الأوروبي جين كلود تريشيه أشار خلالها إلي أن النمو علي مستوي منطقة اليورو سيكون ضعيفا بصورة خاصة خلال الربع الثالث من العام الحالي.

وقد أكد البنك المركزي الأوروبي في نشرته الشهرية التي أعلنها اليوم أن الحفاظ علي استقرار الأسعار بدول منطقة اليورو وذلك علي المدي المتوسط يعد الهدف الرئيسي للبنك. وعلى الرغم من أن التضخم بدول منطقة اليورو قد جاء أقل بشكل طفيف عن المستويات المتوقعة من قبل والتي كانت تقدر المعدل عند 4.1 %، إلا أن التضخم ما زال يمثل ضعف الحد الاقصي المسموح به من قبل المركزي والمحدد عند 2 % فقط. وقد يبرر ذلك إبقاء المركزي الأوروبي سعر الفائدة الرئيسي لديه عند 4.25 % والذي يعد أعلي مستوي منذ نحو 7 سنوات علي الرغم من مظاهر التباطؤ الراهنة في معدلات نمو اقتصاد منطقة اليورو.

الدولار يعيد ترتيب قائمة المدن الأكثر غلاءً

أظهر مسح اقتصادي متخصص تأثير ضعف سعر صرف الدولار في إعادة ترتيب قائمة المدن الأكثر غلاءاً للعمالة الوافدة علي مستوي دول العالم وان كانت موسكو ظلت تحتل الترتيب الأول بينما جاءت اسيونسيون عاصمة بارجواي كأقل الدول غلاءا.

وأشار المسح السنوي لمؤسسة "ميرسر" لاستشارات الموارد البشرية إلى تصدر هونج كونج الترتيب السادس بينما جاءت كلا من بكين وشنغهاى في الترتيب العشرين والرابع والعشرين علي التوالي. وتم تصنيف مدينتي شينزن وجوانجزهو في الترتيب الواحد وستين والـ 70.

ووفقا للمسح الذي اوردته صحيفة "شيناديلي" فقد هيمنت المدن الأوروبية والآسيوية علي المراكز العشرة الأولي ضمن قائمة المدن الأكثر غلاءا في العالم. ويغطي المسح السنوي لمؤسسة "ميرسر" 143 مدينة علي مستوي 6 قارات حيث يتم مقارنة تكاليف المعيشة بين المدن استنادا لأسعار أكثر من 200 بند يشمل السكن والنقل والغذاء والملابس والسلع المنزلية والأجهزة الترفيهية. ويسهم ذلك المسح في مساعدة الشركات متعددة الجنسيات في تحديد قيمة بدل المعيشة التي يتم رفعها لموظفيها.

وأشار المسح الخاص بمؤسسة "ميرسر" التي تتخذ من لندن مقرا لها إلي أن العاصمة اليابانية قد قفزت نقطتين لتحتل الترتيب الثاني في اللائحة ولتصبح أغلي مدينة علي مستوي آسيا بينما تراجعت لندن بنقطة واحدة لتحتل الترتيب الثالث عالمياً. وقفزت العاصمة النرويجية أوسلو ستة درجات لتستقر عند الترتيب الرابع تليها مدينة سول التي أصبحت وفقا للمسح تصنف كخامس أغلي مدينة. ولم تتضمن أغلى 50 مدينة في العالم أي مدينة عربية، إلا ان دبي وأبو ظبي احتلتا على التوالي المركزين 52 و65 عالميا.

ونقلت صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية عن يفون ترابير مدير الأبحاث في "ميرسر" القول إن "ظروف الأسواق الحالية قادت الى المزيد في ضعف الدولار، مترافقة مع تصاعد قوة اليورو والعديد من العملات الأخرى، الامر انعكس على ترتيب المدن في لائحة العام الحالي". ورغم أن المستهلكين على مستوى العالم يشعرون بوطأة ارتفاع تضخم الأسعار فإن تقلبات العملات والتباينات الاقتصادية تعني أن بعض الدول تشعر بهذه الوطأة أكثر من غيرها.

وقالت المؤسسة أن تحركات العملات كانت وراء الكثير من التغيرات في مراكز المدن على مؤشر الغلاء هذا العام حيث ارتفع الروبل واليورو وعدة عملات أخرى أمام الدولار الأمريكي مما جعل المدن الأمريكية بشكل عام تبدو أرخص نسبيا.

تراجع سعر الاسترليني

واصل سعر الاسترليني تراجعه مقابل الدولار خلال الأسبوع الأخير لتصل نسبة انخفاض العملة منذ بداية الشهر الحالي بحوالي 8% وذلك مع تزايد مؤشرات ضعف الاقتصاد البريطاني واتجاهه بالفعل صوب مرحلة الركود. وتمثلت آخر القراءات في بيانات مبيعات التجزئة البريطانية والتي سجلت أدني مستوي لها منذ 25 عاما في الوقت الذي شهدت فيه أسعار المساكن أسرع معدل تراجع منذ 1991.

وتعزز تلك البيانات من احتمالات إقدام بنك إنجلترا الذي سيجتمع الأسبوع المقبل علي إجراء خفض لأسعار الفائدة الأمر الذي قد يحد بصورة أكبر من الطلب علي الاسترليني. وأشارت صحيفة "الفاينانشينال تايمز" عبر موقعها الإلكتروني إلي أن سعر الإسترليني قد تراجع آخر تداولات الأسبوع بأسواق الصرف إلي 1.8188 دولار وهو ما يعد أدني مستوى للعملة البريطانية منذ

عامين ولتبلغ بذلك نسبة تراجع العملة خلال الأسبوع بحوالي 1.7% وعلي مدي الشهر الحالي بأكثر من 8% ويعتبر بذلك أضعف أداء لسعر العملة البريطانية منذ القرار الذي اتخذته بريطانيا في سبتمبر 1992 بالخروج من نظام آلية أسعار الصرف الأوروبية.

وكان انخفاض الاسترليني هذا الأسبوع بحوالي 1% مقابل اليورو في الوقت الذي واصل فيه الدولار سلسلة ارتفاعاته الأخيرة ليسجل أعلي مستوي له أمام العملة الأوروبية وذلك بعد أن أظهر مؤشر ثقة الأعمال في ألمانيا أضعف نتائج خلال 3 سنوات.

وقد وصل سعر العملة الأمريكية إلي 1.4570 دولار لليورو ليتخلي بعد ذلك عن بعض مكاسبه وإن كان مرتفعا علي مدي أيام الأسبوع بحوالي 0.7%. وكان سعر الدولار قد ارتفع أمام العملة الأوروبية خلال الشهر الماضي بنحو 5.4% وهو ما يعد أعلي ارتفاع شهري للدولار منذ إطلاق العملة الأوروبية عام 1999.

ثانياً: الأزمة المكسيكية

ظهرت أزمة المكسيك على السطح عام 1994، من خلال تراجع الاقتصاد المكسيكي وتباطؤ، ووصول أسعار الأسهم إلى قمتها، وخضوعها للعديد من النكسات السياسية، ووصول رأس المال إلى داخل المكسيك إلى قمته عند قيمة (30) بليون دولار، وحدوث اغتيال كولوسيو والذي ادى إلى تدفق رأس المال إلى الخارج.

وظهور أزمة البنيرو المكسيكية في المجال الاقتصادي والسياسي، حيث أن الهجمات المضاربة في قيمة العملات والتي حصلت لواحد من السببين وهما:

1- محدودية حركة رأس المال والتي تدل على معدل صرف ذات قيمة أعلى وتضخم كبير يمول العجوزات في الميزانية والتي عانت من هجمات كبيرة.

2- عملات كانت من هجمات مضاربية عندما حكم المضاربون على أن السياسات المطلوبة للإبقاء على معدلات الصرف الثابت أظهرت غير متسقة مع الوضع السياسي للحكومات.

نستطيع أن نقول أن الانقلاب المفاجئ في توقعات المستثمرين حول قيمة البيزو المكسيكية في طول الأجل كان رهيباً، واختفى التفاول بسبب عدم الاستقرار السياسي في المكسيك، كما أنفقت (50) بليون دولار على احتياطات الصرف الأجنبي دعما للبينرو، وقامت الحكومة المكسيكية بتخفيض قيمة لبنيرو وسمحت لها أن تقوم مقابل الدولار الأمريكي، وكانت أمام الحكومة المكسيكية خيارين مهمين هما:

1- خيار أن ترفع الحكومة الفائدة للدفاع عن البينرو، لكن ظهر الخيار الأول وكأنه كارثة ينتج عنه كساد كبير في المكسيك.

2- خيار المحافظة على معدلات الفائدة منخفضة وأن ترتفع قيمة العملات الأجنبية أكثر فأكثر، هذا الخيار يؤدي إلى أن تعاني الحكومات المكسيكية من عدم قدرتهم على دفع ديونهم بالدولار.

ثالثاً: الأزمات الأسيوية

ظهرت في الفلبين عجوزات مالية ضخمة، وظهرت في اليابان صناعات كبيرة كصناعات الأحذية والكساء والألعاب، والتي تعطي أقل الأجور المحلية، ثم تحرك الإنتاج لمنتوجات أكثر تعقيداً لصناعة الأجهزة الإلكترونية وصناعات ثقيلة مثل صناعات الكيمياويات والحديد وتجميع المركبات وصناعات الصيدلانية والحاسبات

والإنسان الآلي والطائرات، وهذا تتطلب مستوى عـالي مـن التكنولوجيـا. وفي عـام 1997 ظهرت الأزمات الأسيوية الماليـة، والتـي يعـزى ذلـك لسـبب الانخفـاض الكبـير في قيمة العملات الأسيوية.

وحدوث حالات تؤثر في الشركات التي تعمل في تلك البلدان، وضع تدفق الأموال إلى داخل تايلاند إلى ظهور ضغط نحو الانخفاض على معدلات الفائدة والاقتراض الكبـير من الخارج والـذي أدى بالعملـة التايلانديـة إلى إضـعافها، كـما أن العملـة الأندونيسـية الروبية، ظاعت ثلاثة أرباح قيمتها الأسمية مقابل الـدولار وارتفعـت معـاملات الفائـدة والفائدة الأسمية، مقابل انخفاض معدلات الصرف الأجنبي لدول شرق أسـيا، وهـذا أدى إلى اقتراض هذا الدول الأسيوية من الخارج وبكميات كبيرة مـن الـدولار الأمـريكي والـين الياباني.

إن النتيجة النهائية من الأزمات الأسيوية يكمن في:

- ازدياد الخوف من أن بنوك وشركات أفلسـت في شرق أسـيا أكـثر مـما كـان متوقعاً.
- ازديـاد عـبء الـدين الأجنبـي والـذي سـبب ذلـك في خسـارة قيمـة سـعر الصرف.
- ازدياد احتمالية الإفلاس العام.

يمكن تخفيف هذا الأزمـات الأسـيوية مـن خـلال إقـرار صـندوق النقـد الـدولي وعدد من الدول على تايلاند من أزمتها من خلال:

- توفير مبلغ (16) بليون دولار.
- قامت الحكومة التايلاندية على تقليص العجز في ميزانيتها.
- العمل على منع التضخم من الارتفاع ورفع الضريبة على القيمة المضافة.

- قدمت اليابان (4) بليون دولار وصندوق النقد الدولي (4) بليون دولار.

إن السبب وراء هذه الأزمات تكمن في:

أ- تنقّل رأس المال وعدم السيولة – حيث بقاء المستثمرون مثلاً في دول شرق أسيا لفترة طويلة يؤدي إلى عدم الاستقرار كما أن عدم السيولة يؤدي إلى الإفلاس وعدم القدرة على إعادة دفع الدين.

ب- ارتفاع قيمة العملة – أن ظهور ربط العملات بالدولار الأمريكي، والذي بدوره يكون مربوط بالذهب. كما أن انهيار العملة كان سبباً في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

ج- كثرة الاقتراض من البنوك – حيث الاقتراض بالعملات بالأجنبية والتي تكون ضحايا عندما تحصل الأزمة، كما أن الهيمنة الحكومية على البنوك سبب عدم كافية الإقراض والخطورة الأخلاقية.

رابعاً: الازمة المالية في دول الخليج العربية

قالت دول الخليج العربية التي خسرت استثمارات بمليارات الدولارات في بنوك غربية مضطربة ان هناك حاجة ملحة لجهد عالمي منسق للحيلولة دون وقوع الاقتصاد العالمي في ركود. وابلغ مسؤولون خليجيون الجمعية العامة للامم المتحدة ان هذا الجهد لا بد وان يتضمن اجراءات لمعالجة نقاط الضعف واعادة الاستقرار الى النظام المالي ومنع تكرار مثل هذه المواقف مرة اخرى.

وقال الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي انه لا توجد منطقة في العالم لم تتأثر بمضاعفات ازمة الائتمان الامريكية التي كان لها تأثير على النظام المالي الدولي، ومن ثم تقويض الاقتصاد العالمي. واضاف ان اكثر ما يخشاه هو قرب

حدوث ركود عالمي اذا ادت هذه الازمة الى اتخاذ الـدول المتقدمـة اجـراءات قـد تحد من حرية التجارة الدولية وخفض تدفق الاستثمارات.

ولاقت خطة الحكومة الامريكية لانقاذ وول ستريت التي يبلغ حجمها 700 مليـار دولار والتي تهدف الى تخفيف اسـوأ ازمـة ماليـة منـذ الركـود العظـيم والتـي يناقشـها الكونجرس حاليا اشادة من بعض مسؤولي دول الخليج العربية في الجمعية العامة للامم المتحدة.

ولكن لا توجد خطط لدى صناديق الخلـيج السـيادية التـي خسرـت المليـارات في ارصدة طارئة لجمع رأس مال لبنوك غربية هذا العام والعام الماضي للقيام بعمل مماثـل بعد، وهبطت اسواق الاوراق المالية الخليجية لادنى مستوى لها منذ 17 شهرا بعد انهيار ليمان براذرز.

ومولت العائدات القياسية مـن الـنفط الـذي زاد سـعره عـن 100 دولار للبرميـل ازدهارا اقتصاديا في الخليج وحمت الى حد مـا المنطقـة الاولى المصـدرة للـنفط في العـالم من اثار ازمة الائتمان.

وقال وزير خارجية البحرين الشـيخ خالـد بـن احمـد ال خليفـة ان الازمـة التـي واجهها القطاع المالي العالمي في الاونة الاخيرة كادت ان تؤدي الى كارثة اقتصادية عالميـة .واضاف انها كشفت مدى هشاشة النظام العالمي.

وردد الشيخ عبد اللـه بن زايد ال نهيان وزيـر خارجيـة دولـة الامـارات العربيـة المتحدة اراء مسؤولين خليجيين اخرين قالوا ان هناك حاجة ملحة لاليـة عالميـة مشـتركة لحل هذه المشكلة.

وهذا لابد وان يسهم في اقامة قواعد تطبق بشكل جيد وشفافة لتنظـيم الاسـواق المالية الدولية. وقال الامير سعود ان اي اتفاقية عالمية لابد وان تؤمن نظامـا ماليـا يتـيح فرصا متساوية لكل الاطراف في الوقت الذي يوفر سيولة ملائمة

للدول النامية ويحمي احتياطياتها المالية من انهيار اي عملات دولية رئيسية. واكد الامير سعود رسالة من الكويت في الاسبوع الماضي بان الزيادة الكبيرة في اسعار النفط والسلع الاخرى تتجاوز قدرة المنتجين وتعني ان التعاون بين المنتجين والمستهلكين امر اساسي.

واضاف الامير سعود الذي لم يلق كلمة وانما وزعت تصريحاته انه لن يكون من الانصاف ان نطلب ان يتحمل البعض اعباء تتجاوز قدراتهم في الوقت الذي يتم فيه ابداء تساهل مع اخرين كانوا اكثر اسهاما في تفاقم المشكلة وهم اكثر قدرة على تحمل الاعباء.

واعرب الشيخ ناصر المحمد الصباح رئيس وزراء الكويت عن قلقه العميق من الازمة المالية العالمية ورحب بما وصفه بالخطوات والتحركات الجرئية التي اتخذتها الحكومة الامريكية لمعالجة الازمة.

خامساً: الأزمة المالية الدولية في امريكا

تاريخ الازمة الامريكية

تشهد الولايات المتحدة الأميركية أزمة مالية حادة هي الأسوء من نوعها منذ الكساد العظيم لعام 1929. وقد كان لهذه الازمة تفاعلات وتداعيات على الاسواق العالمية وبالأخص الاوروبية.

- ما هي برأيك الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه الازمة؟
- وهل تتوقع انهيار النظام الرأسمالي الغربي؟
- ام تتصور ان النظام الرأسمالي قادر على ايجاد حلول لهذه الازمة؟
- واذا كنت ترى ان الرأسمالية هي الخاسرة فمن هي الجهة الفائزة؟

- وهل تعتقد ان الازمة ستقود الى تراجع الدور الاميركي على المسرح الدولي؟

من اهم الاسباب للازمة المالية العالمية هي ان اساس الازمة بدأ في امريكا وهـذا اذا دل على شيء فانما يدل على:

1- خطأ وفساد النظام المالي هناك الذي يسمح بتملك الافـراد امـلاك هائلـة دون ان يكون لديهم اي قدرة على ايفاء هذه القروض.

2- ولا شـك أن مـن الاسـباب المهمـة هـو تقـديس الراسـمالية للـمال وعـم الالتفات الى الحلال والحرام وهذا ما دفع الكثير ممن يحترفـون الاحتيـال الى الولوج من هذا الباب لتحقيق الرفاهية والمال الكثير.

3- قد يكون هنـاك طـرف خفـي لتـاجيج هـذه الازمـة ومـن ثـم القضـاء عـلى الرساميل العربية والاسـلامية المودعـة بكـثرة في تلـك البنـوك والبورصـات ونحن نعلم ان اليهود هم المالك الاكبر للمال والاكثر قـدرة عـلى الـتحكم به ولذلك لا يبرؤون من هذه الازمة.

الازمــة الماليــة الجديــدة هــي ازمــة نقــص حــاد في الســيولة الممكــن تقــديمها للمستثمرين لعدم استحقاق ديون البنوك العالميـة بعـد فضـلا عـن الكتلـة الهائلـة مـن الدولارات المتداولة في العالم خارج الولايات المتحدة الامريكية ناهيك عن التبعيـة لعـدة دول لهذه الاخيرة. ويبقى الحل الوحيد في اعادة الثقة هو ضخ العملة المسكوكة بكميـة كافية الى ان تستقر الاوضاع ثم تسحب بعدها لتفادي التضخم.

اخطر ما فى تلك الازمة تأثر اقتصاد الدول النامية بسبب ارتباطها العضوى، وعـن انهيار النظام الرأسمالي الغربي فاعتراف فوكوياما ان بعض مفاهيم الراسمالية سـقط مـع انهيار كبرى الشركات في وول ستريت و يؤكد ان امريكا لـن تـنعم بوضـعها الـذى ظلـت تتمتع به حتى الان، اما ساركوزى أكد نهاية اقتصاد

السوق الحرة واقتراب نظام العولمة من نهايته مع افول رأسمالية فرضت منطقها الاقتصاد باسره ويؤكد ساندرا كاتوالا الامين العام لجمعية فابيان البريطانيـة التـي تتبنـى رأيا بان الحكومة يجب ان يكون لها دور اشرافي ان لم يكن تدخليا فى الاقتصاد .

وايضا تؤكد نيوزويك الامريكيـة بـأن خطـا قـد بـدأ يتكـون كاشـفا عـن حقـائق جديدة ياتي في مقـدمتها اننـا نغـادر الان مرحلـة الاسـواق الحـرة الذهبيـة، وفي طريقنـا لدخول نموذج جديد للاموال العسيرة والنظم الاكثر تشددا وتدخل حكومى متزايد.

امـا النظـام الرأسـمالى قـادر عـلى الاسـتمرار فـترة طويلـة باسـتخدام الحـروب والنعرات الطائفية والاثنية واشغال القتصاد العالمي في اسـتنزاف للمـوارد والطاقـات بمـا تستفيد به الرأسمالية لفترة من الزمن. المفترض ان الجهة الفـائزة هـو صـوت الجماهـير والشـعوب المضـطهدة بفـرض حلـول المشـاركات الشـعبية وايجـاد السـوق الجمعـي الاحتكاري الذي يفرض سعر وثمن مجتمعى ليحقق الاستقرار لجموع الطبقات الشـعبية وتوفير الحد الادنى للطعام والشراب والملبس والمسـكن والصحة والتعلـيم قبـل تحقيـق الارباح الباهظة لحياة المنتجعات و الطرف والبذخ اللامعقول .

لماذا حصل الانهيار؟ تتفاوت تحليلات الاقتصاديين الرأسـماليين لأسـباب الانهيـار، ويحاول بعضهم ايجاد تبريرات لها بعيداً عن طبيعـة النظـام الرأسـمالي حتـى لا تـؤدي التحليلات المختلفة إلى الجزم بأن ما حصل هو أزمة حقيقية للنظام الرأسمالي، وليسـت ظاهره عارضة.

ولذلك لم يتوصل حتى الآن الاقتصـاديون الرأسـماليون إلى موقـف موحـد حـول أسباب ما حصل. فبعضهم يحمل المديرين التنفيذيين الجشـعين للمصـارف والمؤسسـات المالية الكبيرة مسؤولية ما حـدث لأنهـم خاضـوا مغـامرات اسـتثمارية متهـورة وأقرضـوا الكثير من المال لأفراد لم يتمكنوا من تسديد الديون، وقسم آخر

يرى أن الخطأ ارتكبه بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي ومصارف مركزية أخرى، لأنها تركت مستويات الفائدة متدنية، ما شجع الناس على الاستدانة بشكل واسع، كما شجع المصارف على الإقراض.

وهناك رأي يقول إن المصارف المركزية فشلت في تنظيم البنوك وبيوت الاستثمار من أجل التأكد من انها تملك الأموال الكافية للعمل. يؤكد العديد من الاقتصاديين والباحثين أن الأزمة الحالية هي الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وإن أسبابها تكمن في طبيعة النظام الرأسمالي، وليست عارضة، وهي أزمة عميقة للرأسمالية كنظام، تعني فشل ونهاية عصر "الرأسمالية المالية" بكل أرباحها الخيالية المصطنعة التي تتحقق في الأساس من المضاربات.

فالرأسمالية المالية كانت تدير أموال وأنشطة العالم الاقتصادية بموجب عقلية المقامرين في كازينوهات القمار، وإن أسواق المال تحكمها نفس قواعد المقامرة التي تديرها المافيات. وهو ما ينطبق تماماً على قواعد اقتصاد السوق والاقتصاد الحر، ولكشف هذه الحقيقة علينا تتبع كيف نشأت أزمة الرهن العقاري في البداية كانت المصارف ومؤسسات البناء تجذب الايداعات من المدخرين، ثم تقدمها على شكل قروض للذين يريدون شراء المنازل. وكانت المعادلة هذه سهلة جداً، من المدخر إلى المقترض عبر المصرف أو المؤسسة، ثم اتسعت العملية، إذ من أجل زيادة الأرباح زاد التوجه إلى الاستدانة من المصارف الأخرى لتقديم القروض العقارية .وتحولت هذه المصارف الوسيطة إلى مؤسسات للتمويل الشمولي لقطاع العقارات، وأصبح لها حملة أسهم وإدارات نشطة تسعى لجني الأرباح.

وتفتق ذهن العاملين في هذا القطاع لزيادة الأرباح عن أسلوب يقضي بتجميع القروض السكنية وبيعها كسندات أمان لمصارف أخرى أو لمستثمرين ماليين، وأدت مختلف الايداعات الجديدة إلى زيادة وتنويع مصادر المخاطر. وإضافة لذلك نشأت شركات وبنوك أخذت القيام بكل هذه الحلقات وأخذ المخاطر على

عاتقها، مما أتاح للمصارف الاستدانة أكثر وفسح المجال للتوسع الكبير في إعطاء القروض السكنية. في البداية لم تكن هناك مشكلة، كانت السوق العقارية تزدهر والمصارف تستعيد الأموال المقترضة من خلال ارتفاع أسعار العقارات، وأصحاب المنازل كانوا يتحملون تسديد ديونهم وحتى أخذ قروض جديدة. ثم أخذت المصارف تقرض دائنين لا مداخيل لديهم، وتعتمد على احتمال ارتفاع أسعار العقارات.

ولكن عندما وصلت هذه العمليات الذروة في الأرباح والاستدانة، أخذت أسعار العقارات تتراجع وتتباطأ منذ عام 2006، مما أصبح يؤثر تدريجياً على قدرة المستدينين في تسديد ديونهم. هكذا هبط سوق القروض العقارية، وكشفت خسائر دائني القروض، واتضح أن أسعار العقارات جراء هذه المضاربات المتلاحقة والمتعددة قد جرى تضخيمها. ومن الواضح أنه لم يكن من المتوقع أن تستمر حركة الرهن العقاري والربح العقاري على خطها المستقيم صعوداً كما حصل لمدة 18 عاماً، لأن طبيعة الدورة الاقتصادية، كما يعرفها ماركس، تلعب دورها في الاقتصاد الرأسمالي الذي يحرك الاستثمار فيه عامل الربح فقط. فالدورات الرأسمالية استندت إلى عامل الربح إلى أن بلغت الأرباح الذروة، ثم أخذت تتراجع وتتحول إلى خسائر كما هي طبيعة الدورة، حيث يواجه كل حالة صعود حالة هبوط، وفي ظل هيمنة الرأسمالية المالية على الاقتصاد الأميركي والأوروبي والعالمي، فإن صناعة المال الأميركية مارست نموذجاً احتكارياً فريداً، أدى للوقوع فريسة لعقلية المقامرين في كازينوهات القمار بالاندفاع الطائش لتحقيق الربح بعيداً عن الالتزام بالقواعد والأصول.

وتشير مجلة الايكونومست البريطانية إلى أن صناعة المال الأميركية حصلت على 10% من اجمالي أرباح الشركات عام 1980 مقابل قروضها وخدماتها المختلفة لهذه الشركات، في حين أن حصة صناعة المال الأميركية تضاعفت أربعة

امثال مع العام الأخير 2007، حيث تبلغ تقديرات أرباح المال المباشرة في العقد الأخير 1.2 تريليون دولار.

ومع هذه الأرباح الخيالية فإن صناعة المال تحولت إلى الصناعة الرأسمالية الأولى وتراجعت أهمية القطاعات الانتاجية والخدمية الحيوية وأصبح تدوير الأموال في الأسهم والسندات والمشتقات المالية المبتكرة والمضاربات في المعادن والنفط يأتي في مقدمة الأنشطة الرأسمالية، ويتفوق على ما عداه من حيث الأرباح والأهمية. وبجانب الأرباح الخيالية الطائلة لصناعة المال الأميركية فإن تكلفة كوارثها وخسائرها باهظة جداً كذلك.

إذ تشير تقديرات خدمة بلومبيرغ الاقتصادية الأميركية المتخصصة إلى أن الأزمة المالية لأسواق المال المرتبطة بالاعلان عن إفلاس بنك "ليمان براذرز" رابع أكبر البنوك الاستثمارية الأميركية في منتصف شهر سبتمبر/أيلول الماضي أدت إلى خسائر لحملة الأسهم في بورصات العالم المختلفة قدرت قيمتها بـ 4 تريليونات دولار في أربعة أيام، كما تشير إلى أن أصحاب الأسهم في بورصات العالم المختلفة خسروا خلال عشرة أشهر من الأزمة نوفمبر/تشرين ثاني 2007 – أغسطس/آب 2008 نحو 19 تريليون دولار من قيمة الأسهم.

وفي ظل هذه الهزات المالية العنيفة فإن المؤسسات المالية الأميركية فقدت نحو 1.2 تريليون دولار من القيمة الاسمية لأسهمها منذ أغسطس/آب 2007. ولا يقل عن ذلك خسائر سوق العمل، حيث فقد مائة ألف وظائفهم في القطاع المالي منذ بداية العام الحالي وهناك 50 ألف وظيفة أخرى في الطريق الى الضياع. ومع إفلاس بنك "ليمان براذرز" فقد 26 ألفاً وظائفهم في القطاع المالي الأميركي. وهكذا يمكن التأكيد أن الانهيار المريع حصل جراء تضخيم دور السوق غير المقيدة وغير المراقبة، أي السوق الحرة البعيدة عن المراقبة الوطنية، في ظل حالة الانفتاح التي

فرضها مبدأ التدويل واقتصاد السوق. ويرتبط هذا بالهدف الكبير لليبرالية الجديدة المتمثل في إنهاء دور الدولة في الاقتصاد والاستناد إلى آلية السوق.

لذلك فإن الذي ينهار اليوم هو النظام الذي لا تجري مراقبته بطريقة منظمة، أي سيطرة اقتصاد رأس المال المالي ونظام المضاربة .ويتحمل المسؤولية الكلية عن ذلك قادة الولايات المتحدة بالمكان الأول الذين عملوا على فرض "اقتصاد السوق" منذ ولاية الثنائي "ريغان تاتشر" في كل من اميركا وبريطانيا في ثمانينيات القرن الماضي. وينهي الانهيار المالي الكبير القطبية الاحادية الاقتصادية والسياسية، والتي بالاستناد اليها حاولت واشنطن في ظل هيمنة المحافظين الجدد تركيع العالم بأسره لنزواتها المالية والتوسعية "الجيوسياسية "وتثبيت القطبية الاحادية كأمر واقع.

ومع الانهيار الكبير تفشل نظرية إنهاء أو تقليص دور الدولة في الاقتصاد وتمنى الليبرالية الجديدة بهزيمة نكراء، وتستعيد الدولة مكانتها ودورها في الاقتصاد الرأسمالي، وتطوى صفحة نهاية التاريخ، حيث تؤكد التجربة القاسية والمريرة أن الليبرالية الجديدة قادت الرأسمالية نحو أكثر الاشكال قسوة ووحشية، ووضعت البشرية أمام منعطف جديد. فإذا كانت الليبرالية الجديدة تريد إلغاء الصراع الطبقي، والعلاقات الطبقية في المجتمعات الرأسمالية، من خلال الركون إلى آلية السوق فقط، آلية السوق غير المراقبة والتي لا تخضع إلى أية قيود أو ضوابط وطنية، فإن الانهيار الكبير جاء لينسف هذا التوجه والفكر الذي يقف خلفه، ويعيد الشيء الكثير للنظرية الكنزية، والشيء الأهم ليؤكد الفهم الماركسي لطبيعة الدورات الاقتصادية في الرأسمالية .

وكما اثبتت أزمة ثلاثينيات القرن الماضي ضرورة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فإن الأزمة الحالية لا تؤكد ذلك فقط، بل تتجاوزه إلى ضرورة حضور الدولة المخطط، والذي حاولت الليبرالية الجديدة إلغاءه تماماً. بعض ردود الفعل على الانهيار الكبير لا شك ان هذا الانهيار غير المسبوق والمدوي، قد أحدث ردود

فعل واسعة في جميع أرجاء المعمورة، وفسح المجال لتحليلات وسجالات فكرية متنوعة. ولكن النتائج الملموسة المترتبة على الانهيار الكبير بالنسبة لمصالح مختلف الطبقات والفئات في مختلف المجتمعات تعتبر الوسيلة الأدق لقراءة ردود الفعل .

ويهمنا هنا بالدرجة الأولى ايراد بعض ردود الفعل من الدول والدوائر الرأسمالية العالمية خاصة التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما يؤكد أهمية ردود الفعل هذه ويشير إلى الانقسام العميق في العالم الرأسمالي حول الموقف مما جرى. ندد الرئيس الفرنسي ساركوزي بالنظام الذي سمح بحدوث هذا الانهيار وقال "لا يمكن الاستسلام إلى نظام مالي مجنون وغير مراقب" وطالب الولايات المتحدة، بعد أن حملها مسؤولية الانهيار، اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد العالمي التداعيات المؤلمة والخطيرة لهذا الحدث.

وألقى خطبة في مدينة تولوز في نهاية شهر سبتمبر/أيلول الماضي قال فيها "اقتصاد السوق وهم، ومبدأ دعه يعمل دعه يمر انتهى، والسوق كلية الجبروت، التي كانت دائماً على حق، انتهت أيضاً، ومن الضروري إعادة بناء كامل النظام التمويلي والمالي من الاسفل إلى الاعلى، على غرار ما جرى في بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية.

اما المستشارة الالمانية انجيلا ميركل فقد وجهت انتقادات حادة الى النظام المالي في الولايات المتحدة لسماحه بمعاملات تحمل قدراً كبيراً من المخاطرة، الامر الذي يلحق الضرر بجميع الاسواق المالية في العالم. وقالت ميركل امام تجمع من السياسيين اليمينيين "ان سماح الولايات المتحدة للبنوك والمؤسسات المالية العمل باشراف حكومي ضعيف للغاية يمثل سياسة غير مسؤولة". وقالت "ان المجتمع الدولي بحاجة الان الى قواعد جديدة للاسواق المالية، واضافت نحن بحاجة الى تقوية منظمة الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي، وربما بحاجة الى دور جديد لصندوق النقد الدولي، وقواعد جديدة للاسواق المالية".

أما وزير المالية الالماني بيير شتاينبرويك فقد وصف الازمة الاميركية بانها زلزال سيكلف الولايات المتحدة دورها كقوة عظمى في النظام المالي العالمي، وقال امام البرلمان الالماني "لن يعود وول ستريت والعالم الى الوضع الذي كانا عليه قبل الازمة المالية" وقال "سيصبح النظام المالي العالمي متعدد الاقطاب ."أما دومينيك شتراوس كان رئيس صندوق النقد الدولي فيتوقع ان الكلفة الاجمالية لازمة الائتمان العالمية التي اطلقها انفجار الفقاعة العقارية ستبلغ 1.3 تريليون دولار. وليس تريليون واحد كما كان يعتقد سابقاً، وصرحت المفوضية الاوروبية انه ينبغي على الولايات المتحدة ان تضطلع بمسؤوليتها الخاصة لحل الازمة المالية العالمية، ودعت الى الاسراع في اقرار خطة انقاذ القطاع المالي. وقال متحدث باسم المفوضية الاوروبية في مؤتمر صحفي "ينبغي ان تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية عن هذا الوضع". ووجه رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون انتقادات حادة لاداء الاسواق المالية وندد بحي المال في لندن، واتهمه بانتهاج سلوك غير مسؤول .

ومن الملفت للنظر ان المفوضية الاوروبية وامام الضغوط المتزايدة على المؤسسات النقدية الاوروبية قبلت ان تقوم حكومات المانيا وهولندا وبلجيكا وايرلندا والدول المنتمية لمنطقة اليورو بعمليات تأميم مقنعة لعدد من المصارف وضخ الأموال من اجل ذلك من الخزينة العامة. وهذا الاجراء فيه تأكيد واضح على ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد ونسف لشروط اقتصاد السوق. وعلق الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف خلال لقائه مع المستشارة الالمانية في بطرسبورغ على ألأزمة المالية العالمية قائلاً "ان عهد الهيمنة الاقتصادية الأميركية قد ولى" وإن العالم بحاجة الى نظام مالي جديد أكثر عدلاً، وعلينا العمل معاً لإقامة هذا النظام بحيث يقوم على مبادئ تعدد الأقطاب وسيادة القانون والأخذ بالمصالح المتبادلة". ومثل هذه الآراء عبر عنها غالبية المسؤولين في آسيا كالصين والهند واليابان والعديد من دول جنوب شرق آسيا والبرازيل . ويتضح ان الدول الرأسمالية الرئيسية تتنكر

علناً لأسلوب الرأسمالية المالية الأميركية، الذي قاد العالم إلى الوضع الراهن الخطير، ويبدو جلياً أن صوتاً واحداً وموحداً يطالب بإعادة النظر في النظام المالي الدولي وعلى غير قاعدة اقتصاد السوق.

وهكذا يشهد العالم تحولاً جديداً يوجه صفعة مؤلمة لأساطين اقتصاد السوق والعولمة الرأسمالية المتوحشة ولسلطة راس المال المالي. ومن ناحية أخرى، فإن بعض ردود الفعل على الأزمة، اتخذت طابعاً فكرياً، فكثيرون هم الذين يرون أن الأزمة ذات طابع ايديولوجي سياسي بامتياز، لأن الليبرالية الجديدة التي شنت حملات متعددة الأوجه منذ سبعينات القرن الماضي لفرض اقتصاد السوق وتحرير الأسواق والأسعار، وإنهاء دور الدولة في الحياة الإقتصادية وتسليم الاقتصاد إلى القطاع الخاص، فشلت تماماً، وأخذ العديد من الدول يعود الآن الى التأميم لانقاذ اقتصاده، ومن هذه الزاوية يمكننا ان نرى العديد من ردود الفعل والانتقادات والتي تمثل موقف قوى اجتماعية وسياسية واسعة في جميع البلدان. ولأول مرة تظهر الليبرالية الجديدة محاصرة ومدحورة بهذا الشكل.

ولذلك، فإن العديد من الاقتصاديين إن لم يكن غالبيتهم يؤكدون ان مجلس النواب الاميركي سيوافق على خطة الانقاذ المقترحة من الادارة بشكلها المقدم او معدلة، وذلك بعد ان رفضها، تجنباً لمواجهه خطر انكماش عميق وطويل الامد.

وبالفعل وافق المجلس على الخطة بعد موافقة مجلس الشيوخ عليها "(خطة الانقاذ") للخروج من الأزمة اقدمت الادارة الاميركية وبنك الاحتياطي الفدرالي على اتخاذ عدة خطوات في محاولة لمواجهة الاختلالات التي اخذت تتضح بعد انفجار فقاعة الرهن العقاري. وكان من بين تلك الاجراءات تخفيض سعر الفائدة وتقديم تسهيلات مالية تسمح بالمحافظة على معدل السيولة، كما قامت بخطوات مماثلة بعض البنوك المركزية في بعض الدول الاخرى.

وثبت ان هذه الاجراءات لم تنجح في مواجهة الانهيار المالي الذي اخذ يتعمق ويشيع اضطراباً غير مسبوق في جميع البورصات والأسواق المالية، جنباً الى جنب مع توالي حركة الإفلاسات التي أصابت اهم وأكبر البنوك في الولايات المتحدة وفي بعض الدول الاخرى .وفي خضم هذه التداعيات الخطيرة، وأمام الضغوط المتنامية والمستمرة على البنوك والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة، وفي العديد من الدول الأخرى، وأمام ضغوط على واشنطن لتحمل مسؤوليتها في مواجهة زلزال الانهيار المالي، أعلن الرئيس الأميركي عن خطة لمواجهة الأزمة.

وتتكون الخطة من رصد 700 مليار دولار لشراء الرهون الهالكة ومساعدة المؤسسات المالية وحماية الإقتصاد الأميركي من الإنهيار. وقال الرئيس الأمريكي لدى إعلان الخطة "إنها حزمة مالية كبيرة، لأن المشكلة كبيرة" وذلك من أجل معالجة الأزمة المالية العميقة، ووقف التدهور واستعادة الثقة في وول ستريت وفي سائر البورصات العالمية. تعتمد هذه الخطة على الأموال العامة، أي أموال الخزينة الأميركية، وهي بالتالي تحدث حالة من الضغط على المالية العامة.

فمن المعروف أن الإدارة الأميركية كلفت الخزينة العامة ما يقرب من 700 مليار دولار لحروبها في العراق وأفغانستان الأمر الذي زاد من عجز الموازنة الأميركية، وزاد من المديونية العامة، وهو ما يؤثر على طبيعة واتجاهات الإنفاق العام من جهة، وعلى مستوى معيشة والضمانات الخاصة بدافعي الضرائب، من الفئات والشرائح المتوسطة في المجتمع من جهة ثانية.

وبموجب الخطة التي جرى حوار واسع حولها بين مسؤولي الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الكونغرس، وفي بعض مراكز البحث والدراسات المتخصصة، فإن الدين العام الأميركي سيرتفع من 10.6 تريليون دولار الى 11.3 تريليون، وهو ما يعادل حوالي 50 % من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأميركية ويثقل كاهل دافعي الضرائب وينعكس سلباً على جوانب الإنفاق

الإجتماعي ومختلف الخدمات الضرورية. واجهت الخطة صعوبات كبيرة في الكونغرس وقوبلت بمعارضة واسعة من ممثلي كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري على السواء. وتركز الخلاف والصراع أولاً على حجم المبالغ المرصودة في الخطة وثانياً على كيفية إنفاق هذه الأموال وإدارتها.

ففي حين يؤكد الديمقراطيون على الحد من إنفاق الأموال على المديرين التنفيذيين ومن في حكمهم، بل تخصيصها لمعالجة القضايا المادية الملموسة، يرفض الجمهوريون ذلك. ولذلك تتسع المطالبة في المجتمع الأميركي، خاصة في اوساط الإعلام بعدم تحويل المخصصات الكبيرة الواردة في الخطة إلى مكافأة المديرين والمغامرين الذين أوصلوا الأزمة الى هذه الحدود الخطيرة .ولذلك تؤكد أوساط واسعة في المجتمع الأميركي، بأن مساعدة دافعي الضرائب من الطبقات المتوسطة يجب أن يعتنى بحمايتهم، وتقديم الدعم لهم.

فالأرصدة الضخمة الواردة في خطة الإنقاذ تفرض على كل أميركي، وليس دافعي الضرائب فقط ما متوسطه 2000 دولار. ولذلك اعلن الرئيس الأميركي صراحة، أن خطة الإنقاذ وإن كانت ستحدث آلاماً لدافعي الضرائب، إلا أنها تهدف إلى تجنب الآلام على المدى البعيد، ومن الملاحظ أن الخطة ستزيد عجز الموازنة، الذي يزيد حالياً عن 500 مليار دولار.

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس جورج بوش عندما جاء للادارة كان هناك فائض في الموازنة، ولكنها أخذت تعاني من العجز المتراكم طوال سنوات بقائه في البيت الابيض. وإذا كانت الخلافات بين الديمقراطيين وبعض القوى الاجتماعية من جهة وبين الجمهوريين ومؤيديهم، تتركز حول كيفية إدارة أموال الخطة وتخصيص أوجه الانفاق وتحديد صلاحيات المشرفين على ذلك، فإن أصواتاً برزت في داخل الحزب الجمهوري وبعض الاوساط المحافظة وخاصة من أنصار ومؤيدي المحافظين الجدد، تتركز على أن خطة الانقاذ تعتبر خرقاً فاضحاً لمبادئ الاقتصاد

الحر. حتى أن بعض منتقدي خطة التدخل هذه ذهبوا إلى القول إنها تعتبر"خطوة اشتراكية "وتشكل ضربة قاصمة لفلسفة اقتصاد السوق والاقتصاد الحر، من المعروف أن مجلس النواب رفض الخطة عندما عرضت عليه في المرة الأولى، مما دفع إلى إعادة النظر فيها وتعديلها وادخال بعض القيود على شكل وأساليب الانفاق. ولذلك قدمت مرة أخرى لمجلسي الشيوخ والنواب وتمت الموافقة عليها.

الملاحظات الأولية حول موقف الرأي العام الأميركي من الخطة، يؤكد حالة من القلق التي تسود بشكل عام، والخوف من أن تتحول الخطة إلى وسيلة لمكافأة المسيئين والمقامرين على حساب عامة الناس ودافعي الضرائب، واسناد الشركات الكبرى على حساب المستوى المعيشي لغالبية المواي .

الحرب العالمية المالية

ما زالت الأزمة المالية تستحوذ على المقالات في الصحف الأميركية، حيث تكهن بعضها بحرب مالية عالمية إذا لم يتم تفاديها بتضافر جهود الدول الكبرى، وأنحى باللائمة على الحكومة الأميركية، كما تحدث بعضها الآخر عن الجانب المشرق من الأزمة.

سبيل تفادي الحرب

كتب بيتر بون وسايمون جونسون مقالا في صحيفة واشنطن بوست تحت عنوان الحرب العالمية المقبلة قد تكون مالية يتكهنان فيه بحرب مالية عالمية، ويقولان إن الأفق المالي العالمي يزداد كآبة وخطورة يوما تلو الآخر.

ومضيا يقولان إن التحركات الأميركية والأوروبية الرامية لإنقاذ المصارف التي عصفت بها الأزمة المالية لا تشير إلى ركود أكثر إيلاما وحسب، بل إلى الحاجة الماسة لتضافر الجهود الدولية بغية تفادي ما هو أسوأ: حرب مالية شاملة.

وأوضحا أن مأساة آيسلندا قد تكون أكثر خطورة مما يدركه الناس، إذ إن موجودات البلاد البنكية أكثر بعشرة أمثال من الناتج المحلي الإجمالي وعليه فإن الحكومة لا تستطيع تحمل أي محاولة إنقاذ.

وتابعا أن ذلك سيترتب عليه قصور في تسديد الديون سوف يؤثر على العديد من الأطراف. وفي المملكة المتحدة يواجه أكثر من 300 ألف صاحب حساب خسارة مفاجئة لأموالهم، كما أن عملية المطالبة بتأمين الودائع غير واضحة.

واعتبر الكاتبان عرض آيسلندا لضمان مودعيها المحليين دون الأجانب خطوة أولى نحو الحرب العالمية، إذ طالب وزير المالية البريطانية رئيس وزراء بلاده غوردون براون بمقاضاة آيسلندا الأسبوع الفائت. وأشارا إلى أن الحرب المالية من هذا النوع قد تكون مؤلمة ومكلفة في آن واحد، وقد تؤدي إلى خفض في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية كما قد تحمل آثارا بعيدة المدى على السياسات والسلام العالمي.الكاتبان اقترحا عدة نقاط لتجنب ما دعا إليه رئيس آيسلندا من أن كل بلد مسؤول عن نفسه وبالتالي يتم تجنب حرب عاليمة، منها:

- قيام القوى الصناعية العظمى بإعلان خطة جماعية تدعو إلى إعادة رسملة البنوك.

- إعلان تلك الدول ضمان غطاء مؤقت لجميع الودائع والديون.
- خفض أسعار الفائدة، والالتزام بضخ السيولة في النظام المالي، وتوفير حماية أصحاب العقارات الغارقين في تسديد ديونها.

أخطاء الحكومة

وتحت عنوان الحكومة تخشى نفسها قالت وول ستريت جورنال إن الحكومة نفسها قد تكون مصدر رعب للمستثمرين، وهذا بالتالي يلعب دورا سالبا في حل الأزمة المالية.

وأشارت إلى أن الاحتياطي الأميركي والخزانة اتخذا إجراءات استثنائية العام الماضي لمنع وقوع دمار شامل في النظام المالي، غير أن طريقة عرض وتنفيذ تلك الإجراءات مسألة هامة خاصة إذا كانت تهدف إلى طمأنة الناس والأسواق.

ومن الأخطاء التي تقع فيها الحكومة: اللامبالاة في تسريب الأخبار وإجراءات السياسة المحتملة، والافتقار إلى الشفافية. واختتمت قائلة إن رئيس الخزانة ورئيس البنك الاحتياطي يملكان أدوات حل الأزمة، ولكن يتعين عليهما تفسير ما يقدمان عليه من عمل ولماذا سيؤدي ذلك إلى حال أفضل للنظام المالي.

الجانب المشرق للأزمة

وفي مقال تنشره مجلة نيوزويك تحت عنوان للأزمة جانب مشرق، بدا رئيس تحريرها فريد زكريا متفائلا حيال إيجاد مخرج من الظرف العصيب الذي يمر به الاقتصاد الأميركي.

وذكر في هذا الصدد أن الأزمة المالية أرغمت الولايات المتحدة على التصدي لعاداتها البغيضة التي طبعت سلوكها طوال العقود القليلة الماضية، مشيرا إلى إمكانية التخلص من تلك العادات, وتحويل الآلام الناجمة عنها إلى مغانم.

وخلص إلى القول إن على الولايات المتحدة أن تعمل الآن على جذب رؤوس الأموال إليها، وإدارة ما سماه بيتها المالي على نحو أفضل، مقترحا عليها إقناع الدول الأخرى بالانضمام إلى جهودها الدولية وتحديد خياراتها الإستراتيجية، وأضاف قائلا لا يمكننا نشر الدرع الصاروخي على طول الحدود الروسية، وإلحاق جورجيا وأوكرانيا بركب الناتو، ثم توقع التعاون معنا من روسيا في التصدي لبرنامج إيران النووي.

ولا يمكن أن يعلو صوتنا شجبا للاستثمارات الصينية والعربية في أحد الأيام ثم نأمل منهم مواصلة شراء سندات الخزانة التي تبلغ قيمتها 4 مليارات دولار.

وعلى الرغم من كل ما حدث، فإن زكريا يرى أن الاقتصاد الأميركي لا يـزال يتمتـع بحيوية ومرونة بالغة, متوقعا أن يستعيد عافيته بـأسرع مـما يتخيـل كثـير مـن النـاس, مؤكـدا في الوقـت نفسـه ألا تتسـبب الأزمـة في تـلاشي الاقتصـادات الناشـئة بـين عشـية وضحاها.

الأزمة المالية الأمريكية اسبابها و تداعياتها

في ليلتي الأحد و الإثنين (15/14 سبتمبر 2008) ، أعلن عن إفلاس مصرف الأعمال الأمريكي (ليمان برادرز" وعن بيـع "ميريـل ليـنش) لمنافسـه "بنـك أمريكـا "مقابـل 50 مليون دولار. وللاطلاع على الموضوع بشكل أكبر وأدق الفـرات التقـت المستشـار المـالي والـدولي قحطـان السـلوم للوقـوف عـلى أسـباب وتـداعيات الأزمـة الـذي بـدأ حديثـه: بالإضافة إلى ذلك، تسعى "أمريكـان انترناشـيونال كـروب(AIG) "، أكـبر شركـة تـأمين في العالم، بشكل محموم إلى الحصول على 40 مليار دولار لعدم الانهيار، كماأعلنـت عشرـة مصارف، بما فيهـا "اتحـاد المصـارف السويسرـية (UBS) "وكريـدي سـويس، عـن إنشـاء "صندوق للتضامن" بقيمة 70 مليار دولار يمكن لكل واحد منها سحب 20 مليـون دولار منه في حالة الطوارئ.

فبعد انفجار فقاعـة "الـدوت. كـوم" (المضـاربة في قطـاع تكنولوجيـا المعلومـات) وذوبان قطاع العقارات، يأتي الآن إفلاس مصارف كبرى، كانت مرتبِـطة بمضـاربات ماليـة ضخمة في هذه المجالات.

وأضـاف السـلوم بدايـة الأزمـة الجديـدة في "وول سـتريت" انطلقـت مـع إعـلان مؤسسة مالية عملاقة، هي "ليمان براذرز" عن إفلاسها الوقائي، وهذه كانت بداية رمزية خطرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلـة التـي نجـت مـن مذبحـة الكساد الكبير في عام 1929، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية، التي تأسسـت في القرن التاسع عشر، وهذا ما أكّـد تنبُّـؤات ألن غرسيبان، رئيس

الاحتياطي الفدرالي الأمريكي السابق، بأن مؤسسات مالية كُـبرى جديـدة ستسـير على درب "ليمان براذرز".

وعن أسباب هذه الأزمة؟

وهل هي عابرة سـببها اضـطراب سـوق العقـار أو انفصـال الاقتصـاد المـالي عـن الاقتصاد الحقيقي أو انخفاض، ثم ارتفاع أسعار الفائـدة أو "مجـرّد حركـة تصـحيحية في الأسواق المالية"؟

أجاب السلوم: بداية شهد العالم سلسلة من الازمات الدوريـة طيلـة المئتـان سـنة الماضية بعد كـل مـن أزمـات 1876 و1929 و1971 و1997-1998 و2001، كـان النظـام العالمي يعايِـن الدورة التقليدية انتعاش (ركود) انتعاش، ويثبّـت أقدامه بعدها بشكل أفضل و بالتالي يمكن تصنيف الازمة الحالية الى صنفين من الاسباب:

1- اسباب مباشرة: تتعلق بالوضع الاقتصادي و المالي الامريكي منذ فترة طويلة و حتى الان و التالي تتجلى فيما يلي:

- ان الأزمة الرّاهنة قـد لا تشـبه تماماً الأزمـات السـابقة حيـث بـدأت الولايـات المتحــدة في ســبعينات القــرن العشرــين، بعمليــة "لا تصــنيع" أو نــزع التصــنيع (deindustrialization)، انتقلت بموجبها من الاعتماد على الأسواق المحلية – القوميـة إلى الشكل المُـتعولم الحالي مـن العولمـة عـبر نقـل الصـناعات الثقيلـة الملوّثـة إلى الصـين والهند وغيرهما.

وترافق ذلك مع تحرير أسواق المال ونزع كـل القيـود المنظَمـة لهـا، مـما أدّى إلى هجرة جماعية للرساميل إلى "الجنّـات الآسـيوية" وأيضـاً إلى تقسـيم عمـل دولي جديـد: التكنولوجيا المتطـورة والبحـث والتطـوير والسـلع الخاصـة الخـدمات الماليـة في المراكـز الرأسمالية والعمليات الصناعية التقليدية في الأطراف.

هذا التطور أدى إلى توسّع هائل للأسواق المالية التي تعولمت بسرعة، فبات القطاع المالي في بريطانيا، على سبيل المثال، مسؤولاً عن نصف النمو الاقتصادي، وكذا الأمر بالنسبة للقطاع المالي العقاري في أمريكا حتى عام 2006، وكِلا القطاعين اعتمدا بشكل كامل على المضاربة وليس على الاقتصاد الحقيقي. إن ظاهرة سيطرة الطبقة المالية المصرفية حوّلتها من "نظام" اقتصادي يستند إلى قواعد تنظيمية واضحة، إلى "فوضى" كازينو القمار الذي يقوم على مبدإ "المخاطرة الكبيرة لتحقيق الأرباح الكبيرة".

ب- إذا لاحظنا سلسلة الاحداث المالي التي حدثت في امريكا واوربا من فبراير 2007 حتى الان يثبت للجميع أن الأزمة المالية الأمريكية العالمية الجديدة ليست مجرّد سحابة صيف عابِرة، بل هي مرحلة حتمية لم يتفاجىء المراقبين الماليين والاقتصاديين بها، حيث كانت هذه الاحداث كما يلي :

- فبراير 2007: الولايات المتحدة تشهد ارتفاعا كبيرا في عدم قُدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري، ما أدّى إلى أولى عمليات إفلاس مؤسسات مصرفية متخصصة.
- يونيو 2007: مصرف الاستثمار الأمريكيBear Stearns ، هو أول بنك كبير يُعاني من خسائر قروض الرهن العقاري.
- أغسطس 2007: البنك المركزي الأوروبي يضخّ 94،8 مليار يورو من السيولة، والخزينة الفدرالية الأمريكية تضخّ من جانبها 24 مليار دولار، كما تدخّلت العديد من البنوك الأخرى، مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويسري.
- سبتمبر 2007: بنك انجلترا يمنح قرضا استعجاليا إلى مصرف Nothern Rock لتجنيه الإفلاس، وقد تم بعد ذلك تأميمه.

- أكتوبر :2007 مصرف يو بي إس السويسري يُعلن عن انخفاض قيمة موجوداته بـ 4 مليار فرنك.
- يناير 2008: الخزينة الفدرالية الأمريكية تُخفِّض نسبة الفائدة الرئيسية بثلاثة أرباع النقطة، لتصل إلى 3،50%، وهو إجراء وصفه الخبراء بأنه ذو بُعدٍ استثنائي.
- مارس 2008: الخزينة الفدرالية الأمريكية تقول إنها مستعدّة لتقديم مبلغ يصل إلى 200 مليار دولار إلى مجموعة محدودة من البنوك الكُبرى.
- مارس 2008: العملاق المصرفي الأمريكي JP Morgan Chase يُعلن شراءه لمصرفBear Stearns ، الذي يعاني من صعوبات، وهي العملية التي حظيت بدعم مالي من طرف الخزينة الفدرالية الأمريكية.
- يوليو 2008: الضغط يشتدّ على مؤسستي Freddie Mac و Fannie Mae الأمريكيتين المتخصصتين في إعادة تمويل القروض العقارية، والخزينة الأمريكية تُعلن عن خطّة لإنقاذ القطاع العقاري.

2- اسباب غير مباشرة فهي تتمثل فيما يلي :

انشغال الادارة الامريكية بالسياسات الخارجية و الهيمنة العدوانية و اهمالها للوضع الداخلي .

توظيف الموارد الاقتصادية الامريكية بما يخدم سياساتها و هيمنتها الخارجية وذلك على حساب اهمال المراقبة و المتابعة لاحوال الاوضاع الداخلية المالية والاقتصاية .

بالاضافة الى ما سبق فان الازمة المالية الراهنة هي الاخطر منذ 50عاما وعلى الارجح منذ قرن، حيث ان حل هذه المشكلة ما زال صعبا ان لم يكن

مستحيلا. و هذا ما اكده غرينسبن الرئيس اللامع للبنك المركزي الامريكي طوال 19عاما (حتى 2006)حيث قال "لا شك في اني لم اواجه امرا مماثلا وهو لم ينته بعد والازمة ستستغرق مزيدا من الوقت".

وفي الختام أضاف السلوم مما سبق يدعون للقول و التأكيد ان نترقب انهيار النظام المالي الأمريكي في المدى القريب. وان ما تستخدمه الادارة الامريكية حاليا من اصدار سندات و ضخ اموال هائلة في السوق متجاهلة مسألة التضخم ما هي الا معالجة مؤقتة وليس حل للمشكلة و الذي يعرف "بتحريك السوق.

تتبع الازمة الدولية في امريكا

أكد رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بن برنانكي أن المجلس سيبذل كل ما بوسعه للقضاء على الأزمة المالية التي ضربت الأسواق العالمية خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وقال برنانكي في بيان صدر بعد موافقة مجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون خطة انقاذ مالي قيمتها 700 مليار دولار "سنواصل استخدام كل سلطاتنا للحد من تعطيلات سوق الائتمان وتعزيز اقتصاد قوي ونشط". وأضاف في كلمته التي أوردتها وكالة الأنباء السعودية "واس" "أن مشروع القانون خطوة حاسمة باتجاه تحقيق استقرار أسواق المال وضمان درجة أعلى من حرية تدفق الائتمان".

هذا وقد أقر مجلس النواب الأمريكي أمس خطة وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسن لإنقاذ النظام المالي والتي تبلغ تكلفتها 700 مليار دولار بغالبية 263 صوتا مقابل 171.

وتنص "خطة الإنقاذ" بالقيام بإدارة صناديق مالية تسمى بالصناديق المتحوطة (ذات نسبة أمان عالية) تقوم بشراء ديون الرهون العقارية المتعثرة والمعدومة من

المصارف وباقي المؤسسات المالية لإنقاذ أسواق المال من الانهيار أكثر وتجنب احتمال تعرض الولايات المتحدة لأكبر كارثة ركود اقتصادي منذ كارثة (الكساد الكبير) في ثلاثينات القرن الماضي.

ووعد الرئيس الأمريكي جورج بوش بعد توقيعه على قانون خطة إنقاذ النظام المالي بنشر القانون في أسرع وقت ممكن، واصفا إياه بالحيوي لمساعدة الاقتصاد الامريكي على تجاوز العاصفة المالية التي يمر بها حاليا. وقد شهدت المصارف العالمية عمليات شطب واسعة النطاق للأصول بلغت في مجملها منذ اندلاع الأزمة العالمية وحتى الآن نحو 150 مليار دولار. فيما فقد أكثر من 22 ألف موظف مصرفي وظائفهم في 10 مصارف أوروبية كبرى خلال الفترة الأخيرة بسبب تأثر أنشطة وأصول تلك المصارف بتداعيات الأزمة المالية التي ضربت الأسواق العالمية خلال الأسابيع القليلة الماضية.

ارتفاع الذهب

قفز الذهب الي أعلى مستوى له في سبعة اسابيع في التعاملات الاسيوية بعد أن هبط الدولار الامريكي الى أدنى مستوياته في عدة اسابيع امام اليورو بفعل اجواء الشكوك التي تحيط بخطة الانقاذ المالي التي أعلنتها الحكومة الامريكية. وصعد اسعار الذهب للمعاملات الفورية الي 907.75 دولار للاوقية(الاونصة) مرتفعا 7.55 دولار للاوقية أو 0.8 % عن مستوى الاغلاق في سوق نيويورك يوم الاثنين عندما سجلت مكاسب بلغت أكثر من %.

الضغوط التي تعترض الاسواق العالمية

أبلغ بن برنانكي رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي، الكونجرس أن الاسواق المالية تتعرض لضغوط حادة وحثه على التحرك على الفور بشراء أصول متعثرة بمئات المليارات من الدولارات ترتبط بسوق الرهن العقاري.

وقال برنانكي رغم جهـود مجلـس الاحتيـاطي الاتحـادي ووزارة الخزانـة ووكالات أخرى فان أسـواق المـال العالميـة مازالـت تتعـرض لضـغوط غـير عاديـة، كـما ان تحـرك الكونجرس مطلوب بصفة عاجلة لتحقيق اسـتقرار الوضـع وتجنـب مـا يمكـن أن يصـبح عواقب وخيمة جدا على أسواق المال وعلى اقتصادنا.

خطورة الأزمة المالية الأميركية على الاقتصاد العالمي

تشهد الولايات المتحدة أزمـة ماليـة عنيفـة انتقلـت عـدواها إلى الأسـواق الماليـة لمختلف الدول وبات علاجها عسيرا، ولم تعد الأزمة الأميركية الحالية جزئيـة تقتصر عـلى العقارات بل أصبحت شاملة تؤثر مباشرة على الاستهلاك الفردي الذي يشكل ثلاثة أرباع الاقتصاد الأميركي وهو بالتالي الأساس الذي ترتكز عليه حسابات معدلات النمو.

ولا تأتي الأزمات المالية من فراغ بل تتفاعـل مـع الوضـع الاقتصـادي الكـلي الـذي يعاني في الولايات المتحدة من مشاكل خطيرة في مقدمتها عجز الميزانية واخـتلال الميـزان التجاري وتفاقم المديونية الخاصة والعامة إضافة إلى الارتفاع المستمر لمـؤشرات البطالـة والتضخم والفقر.

وفي يناير/كانون الثاني من العام الحالي خسر مؤشرات الأسهم الأميركيـة داو جـونز 4.6% وناسـداك 9.9%، لكـن ارتفـاع هـذه النسـبة أو تلـك لا تعكـس بالضرـورة درجـة خطورة الوضع الاقتصادي والمالي الأميركي الحالي. ففي أكتـوبر /تشرـين الأول عـام 1987 سجل داو جونز هبوطاً هائلاً قدره 22.6% أي بنسبة تفوق بكثير النسـبة الحاليـة ومـع ذلك فأن الأزمة الراهنة اخطر لأنها نجمت عن تراجـع الاسـتهلاك الفـردي في حـين كـان ارتفاع أسعار الفائدة السبب الأساس في أزمة 1987.

تداعيات انهيار قيم العقارات

ما أن انفجرت فقاعة الإنترنت في عام 2000 حتى ظهرت فقاعة أخرى ترتبط بالقطاع العقاري، ومنذ ذلك العام أخذت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم خاصة في الولايات المتحدة حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار في حين أن الأنشطة الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة.

وأقبل الأميركيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة، واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف منحت قروضاً حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة.

وانتفخت الفقاعة العقارية حتى وصلت إلى ذروتها، فانفجرت في صيف عام 2007 حيث هبطت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، وفقد أكثر من مليوني أميركي ملكيتهم العقارية وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم، ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة نتيجة عدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها.

ولكن انهيار القيم لم يتوقف عند العقارات بل امتد إلى أسواق المالية وجميع القطاعات في عام 2000 لم يقد انفجار فقاعة الإنترنت بعد انتفاخ دام نحو عشر سنوات إلى أزمة مالية شاملة أو إلى تخوف من حدوث كساد اقتصادي لأن من يشتري جهاز الكمبيوتر لا يهدف عادة الاستثمار أو المضاربة ولا يحتاج إلى الاقتراض بينما انفق الأفراد جميع مدخراتهم واقترضوا لشراء العقارات، وبناء على ذلك تختلف الآثار المالية والاقتصادية المترتبة عن هبوط أسعار العقار عن تلك

المترتبة عن هبوط أسعار الكمبيوتر اختلافا كثيرا، وأدى انفجار الفقاعة العقارية إلى تراجع الاستهلاك اليومي وبالتالي إلى ظهور ملامح الكساد.

انتقال العدوى

على إثر هبوط قيم الأسهم في ول ستريت انخفض المؤشر العام للقيم بنسبة 7.1% في فرانكفورت و 6.8% في باريس و 5.4% في لندن و 7.5% في مدريد و3.8% في طوكيو و 5.1% في شنغهاي و 6% في ساوباولو و 9.8% في الرياض و9.4% في دبي و 3% في بيروت و 4.2% في القاهرة.

وانتقلت عدوى الأزمة الأميركية إلى جميع أنحاء العالم مع ملاحظة أن نسبة التراجع لم تكن على وتيرة واحدة، وهبط المؤشر العام حتى في دول لا توجد فيها استثمارات أميركية في البورصة كالسعودية بنسبة تفوق هبوط المؤشر العام في بلدان أخرى لا تضع قيوداً على الاستثمارات الأجنبية ومن بينها الأميركية كأوروبا.

كان انفجار الفقاعة العقارية الأميركية عاملاً مهماً لهبوط أسهم الشركات الأخرى غير العاملة في القطاع العقاري في حين لا وجود لمثل هذا العامل في دول أخرى ومع ذلك هبطت أسهم شركاتها العقارية وغير العقارية، الأسهم التي أصابها تدهور شديد في الخليج لا علاقة لها بالأنشطة العقارية بل بالاستثمارات البتروكيمياوية أي بسلع التجارة الخارجية، وحتى على افتراض معاناة القطاع العقاري من مشاكل مالية على الصعيد العالمي فمن غير المعقول أن تستفحل الأزمة وتنهار الأسهم في العالم في نفس اليوم إذ أن الأسواق المالية في المدن المذكورة أعلاه ليست فروعاً لوول ستريت.

وانطلاقاً من هذا الملاحظات العامة يمكن تحليل عالمية الأزمة المالية بالاعتماد على ثلاثة عوامل يتعلق العاملان الأول والثاني بمختلف بلدان العالم ويرتبط العامل الثالث بالدول التي تتبع سياستها النقدية نظام الصرف الثابت مقابل

الدولار، وتصب جميع العوامل في محور واحد وهو فقدان الثقة بالسياسة الاقتصادية الأميركية:

العامل الأول: والأساس هو ظهور بوادر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمر الذي ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية، فالولايات المتحدة اكبر مستورد في العالم حيث بلغت وارداتها السلعية 1919 مليار دولار أي 15.5% من الواردات العالمية (إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2006 الصادرة عن منظمة التجارة العالمية).

العامل الثاني: فهو تعويض الخسارة حيث اعتاد بعض أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في عدة أسواق مالية في آن واحد، فإذا تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فأن أسهمهم في دولة أخرى قد لا تصيبها خسارة.

وفي حالات معينة عندما تهبط أسهمهم في دولة ما فسوف يسحبون أموالهم المستثمرة في دولة أخرى لتعويض الخسارة أو لتفادي خسارة ثانية، وتتم عمليات السحب الجماعي في الساعات الأولى من اليوم الأول لخسارتهم.

في بعض البلدان العربية كمصر والسعودية هبط المؤشر العام بسبب هذه العمليات التي قام بها مستثمرون في هذين البلدين نتيجة خسارتهم في ول ستريت.

العامل الثالث: تتمثل هذا العامل بالخوف من هبوط جديد وحاد لسعر صرف الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسة الأخرى، وهبطت قيم الأسهم بين مطلع عام 1987 ومطلع عام 2008 في الولايات المتحدة سبع مرات بنسب عالية، وفي كل مرة يتراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأوروبية بسبب لجوء البنك المركزي الأميركي إلى تخفيض أسعار الفائدة.

وهذا التراجع يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء في الولايات المتحدة أم خارجها، وتحدث هذه الخسارة أيضاً وبنفس النسبة في البلدان التي تعتمد

عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار كما هو حال غالبية أقطار مجلس التعاون الخليجي، وعلى هذا الأساس فأن أية أزمة مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب استثمارات من هذه الأقطار لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة كأوروبا وبلدان جنوب شرق آسيا.

الأزمة الاقتصادية

لا تقتصر الأزمة في الولايات المتحدة على قيم الأسهم بل تشمل الاقتصاد الحقيقي برمته فهي أزمة اقتصادية بدأت منذ عدة سنوات ولا تزال في طور الاستفحال، أنها ليست حكومية فقط بل تمتد لتشمل الشركات والأفراد، يمكن إبراز معالمها في النقاط التالية:

1- العجز التجاري: منذ عام 1971 لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجز يزداد سنوياً وصل في عام 2006 إلى 758 مليار دولار، ويعود السبب الأساس إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك.

2- عجز الميزانية: لا يزال العجز المالي مرتفعاً حيث قدر في ميزانية عام 2008 بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي، بلا شك يتعين الاهتمام بالتوازنات الاقتصادية وليس بالتوازنات المالية.

في الولايات المتحدة يغلب الطابع العسكري على النفقات العامة والطابع السياسي على الضرائب، لا يهدف الإنفاق العام إلى التشغيل بقدر ما يهدف إلى تمويل العمليات الحربية الخارجية، كما أن الضرائب تستخدم كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين بدلاً من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي.

3- المديونية: أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأميركية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من 4.3 تريليونات دولار في عام 1990 إلى 8.4 تريليونات دولار في عام 2003 وإلى 8.9 تريليونات دولار في عام

2007. وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة يعادل حجم هذه الديون عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية ويعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية.

ولا يتوقف ثقل المديونية الأمريكية على الإدارات الحكومية بل يشمل الأفراد والشركات أيضاً، فقد بلغت الديون الفردية 9.2 تريليونات دولار منها ديون عقارية سبقت الإشارة إليها بمبلغ 6.6 تريليونات دولار، أن هذه الديون العقارية التي ساهمت مساهمة فاعلة في الأزمة المالية الحالية وتشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، أما ديون الشركات فتحتل المرتبة الأولى من حيث حجمها البالغ 18.4 تريليون دولار، وبذلك يكون المجموع الكلي 36 تريليون دولار أي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. هذه الديون بذاتها أزمة اقتصادية خطيرة.

كما تعاني الولايات المتحدة من مشاكل اقتصادية أخرى في مقدمتها التضخم الذي تجاوز 4% والبطالة التي تشكل 5% والصناعة التي تتراجع أهميتها والفقر وسوء الخدمات التعليمية.

لا تقتصر خطورة الأزمات المالية الأميركية على إفقار الملايين من الأميركيين بل تمتد لتشمل التأثير السلبي على الوضع الاقتصادي العالمي وقد يصل الأمر إلى الاحتلال العسكري. أمام هذا الوضع المالي والاقتصادي الأميركي المتأزم يتعين على العرب أفراداً وشركات وحكومات اتخاذ إجراءات سريعة للحفاظ على مصالحهم الحيوية في مقدمتها سحب استثماراتهم من الولايات المتحدة.

وأصبح من اللازم على بلدان مجلس التعاون الخليجي التخلي عن الدولار كمثبت لقيم عملاتها المحلية أو على الأقل مراجعة القيم التعادلية لهذه العملات بما يتناسب مع هبوط سعر صرف الدولار.

أزمة الأسواق المالية الأميركية وتأثيراتها العربية والعالمية

تعرضت أسواق المال العالمية لانخفاضات حادة بعد هبوط كبير في أسواق المال الأميركية، وكانت الأسواق العربية عامة والخليجية خاصة من المتأثرين سلبيا بهذه الأزمة المالية حيث شهدت تراجعات حادة. وللوقوف على ماهية وأبعاد الأزمة التي تشهدها الأسواق المالية، استطلعت الجزيرة نت آراء عدد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والماليين في محاور متعددة الازمة الاقتصادية الراهنة.

خبير قضايا المال والأسواق والاقتصاد حسن الخليل قال عن أسباب الأزمة الراهنة إنها تعود أزمة الإقراض في الولايات المتحدة التي كانت الشرارة الأولى حيث خرجت ضوابط الاقتراض عن المنطق سواء الاقتراض من الشركات أو الأفراد، وصار بإمكان أي شخص أو بنك توفير التأمينات بغض النظر عن جدوى الاقتراض أو إمكانية سداد القرض.حتى بتنا نسمع اليوم عن تعرض مصارف كبيرة لأزمة سيولة.

وأضاف انه يتوقع استمرار الأزمة إلى أن يتم التعامل معها كما فعلت اليابان في منتصف التسعينيات من القرن الماضي بوضع خطة لإعادة رسملة القطاع المصرفي في الدول الصناعية، وينبغي أن يكون هناك جهد من القطاع الخاص أو القطاعين العام والخاص لضخ أموال جديدة في المصارف العالمية.

ومن جانبها قالت د. عنايات النجار رئيسة الإدارة لسوق المال في بنك مصر الخارجي إن البورصات في العالم تأثرت بما حدث بشكل مباشر، وتثير المخاوف من تباطؤ الاقتصاد الأميركي مخاوف عالمية من حدوث ركود في الاقتصاد العالمي.

وأشارت إلى أن الأزمة الحالية بدأت في الولايات المتحدة بأزمة الرهن العقاري التي أدت إلى حالة ركود في القطاع العقاري وحالة من التباطؤ كحركة تصحيحية، وتعتبر محاولة الولايات المتحدة ضخ سيولة من الحلول المؤقتة وتحدث

نوعا من التخوف في الأسواق حيث تشعر المستثمر بالقلق من هبوط أكثر في الأسعار.

وقالت إن الخوف من الوضع السياسي والاقتصادي يجعل المستثمر يبتعد عن الاستثمار في الوقت الحاضر، ولا بد من عمل آليات السوق دائما ومن المستبعد تأثير خطة الرئيس الأميركي جورج بوش لحفز الاقتصاد مع هذه الأزمة.

الاقتصاد الأميركي

وحول أسباب هذا التأثير المباشر للاقتصاد الأميركي على الاقتصاد العالمي قال المحلل الاقتصادي د. حمدي عبد العظيم إن السبب يعود إلى ضخامة الاقتصاد الأميركي إذ انه الأكبر في العالم بحجم يبلغ 14 تريليون دولار وتشكل تجارة الولايات المتحدة الخارجية 10% من التجارة العالمية.

وأضاف انه ورغم ذلك يتعرض الاقتصاد الأميركي لأزمات مثل أزمة الرهن العقاري التي أدت إلى تعثر بنوك وحدوث أزمات في البورصات وارتفاع أسعار النفط الخام، وتسعى الولايات المتحدة للبحث عن مساعدات للبنوك من دول تمتع بسيولة مالية كبيرة كالكويت والسعودية واليابان وغيرها، مشيرا الى أن البورصات الأميركية سجلت الاثنين خسائر بلغت 300 مليار دولار بينما يواجه اقتصاد البلاد حالة من التباطؤ.

الأسواق العربية

وعن تداعيات الأزمة المالية وتأثيرها على الأسواق العربية، قال خبير البورصة المصري د. محمد الصهرجتي، أن السوق الأميركية تعرضت لهزة كبيرة حتى يوم الجمعة الماضي وتأثرت جميع الأسواق الأوروبية جراء هذا الانخفاض وتراجعت وهي مستمرة في الانخفاض، وتبعها في هذا الاتجاه الأسواق العربية والخليجية اعتبارا من الأحد الماضي، والتراجع مستمر حتى الآن.

وأضاف أن السوق الأميركية سوقا قيادية للأسواق المالية العالمية، وأكثر من مرة عندما تهتز السوق الأميركية تبدأ الأسواق العالمية بالاهتزاز في أوروبا وآسيا حيث تكررت هذه الحالة أكثر من مرة.

وأشار إلى الخبراء يتوقعون دائما انخفاض الأسواق العربية عند انخفاض الأسواق الأميركية، فالأسواق الناشئة ومنها العربية تتسم بالتذبذب بشكل أكبر من الأسواق الأميركية والأوروبية لأن طبيعة الأسواق الناشئة تسجل ارتفاعا أعلى وانخفاضا أكثر.

وتتميز الأسواق العربية بقلة الخبرة لدى المتعاملين فيها مقارنة بأسواق أوروبا وأميركا التي يكون أكثر المتعاملين فيها من المؤسسات المالية بينما 70% من المتعاملين في السوق المصرية هم من الأفراد. وتوقع استرداد الأسواق العربية بعض انخفاضاتها بعد تعرضها لهبوط كبير، حيث خسرت مؤشر بورصة القاهرة 1500 نقطة وهو انخفاض سريع.

وقال إنه يفترض أن تستفيد دول الخليج من السيولة التي توفرها إيرادات النفط الكبيرة ولا تتأثر بانخفاضات السوق الأميركية لأنه يفترض أن يكون اتجاه الأسواق العربية صعوديا لأن البورصات تعكس الوضع الاقتصادي.

العراق والعجز الحكومي الأميركي

لكن كل ما سبق يفسر الآلية الداخلية للرأسمالية الأميركية التي أنتجت الأزمة، لكنه لا يفسر توقيت الأزمة ومدى حدتها. فعوامل الأزمة موجودة في بنية النظام الرأسمالي نفسه، وسبق أن انفجرت فقاعات مضاربة من قبل دون أن تؤدي للانهيار أو الذوبان، لأن الرأسمالية الأميركية كانت قادرة أن تحل أزمتها تاريخياً على حساب غيرها.

وتفسير الأزمة الأخيرة بأن سببها أساسا إعطاء القروض لمجموعة أشخاص غير مؤهلين لحملها فيه تسخيف للعقول، وفيه شيء من العنصرية البغيضة، لأن قسماً لا بأس به ممن تم التساهل في منحهم القروض جاؤوا من صفوف الأقليات العرقية في الولايات المتحدة. فهناك أولاً العجز السنوي في الموازنة الحكومية الأميركية الذي بلغ السنة المالية 2007-2008 حوالي 455 مليار دولار، بدون المبالغ المخصصة لإنقاذ الاقتصاد، ويتوقع أن يبلغ ضعف ذلك الرقم السنة المالية القادمة.

ويشكل تراكم هذه العجوزات السنوية الدين العام الأميركي، وقد تخطى عتبة عشرة تريليونات دولار مع نهاية السنة المالية يوم 2008/9/30. ويوم 2008/10/4 تم رفع سقف الدين العام المسموح به إلى 11.3 تريليون دولار.

يُشار إلى أن أكثر من 40% بقليل من الدين العام تدين به مؤسسات حكومية أميركية لمؤسسات حكومية أخرى. أما الباقي فيملكه أثرياء الأميركان والأجانب. الدين العام الأميركي للأجانب يبلغ أكثر من الربع، وتأتي اليابان على رأس قائمة مالكي السندات والأذونات الحكومية الأميركية، تليها الصين الشعبية، ثم بريطانيا.

ويلاحظ النمو الانفجاري في العجز الحكومي الأميركي منذ مجيء بوش الصغير للحكم، وكان قد وعد بفائض سنوي قدره تريليون وربع بين عامي 2001 و2004، لكن ذلك انقلب إلى عجز مقداره 850 مليارا لعام 2005، فسره بوش آنذاك هكذا "49% إعادة تقدير اقتصادية وتقنية، 29% إعفاءات ضريبية، و22% للحرب على الإرهاب، وفي العراق ولتعزيز الأمن الداخلي".

لكن هيهات، فالحرب في العراق حتى بدايات عام 2008 كلفت الخزينة الأميركية 845 مليار دولار بشكل مباشر، وكتب البروفسور جوزيف ستيغلتز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، كتاباً مع مؤلفة أخرى هي ليندا بيلمز صدر يوم 2008/3/3، ويحمل عنوان "حرب الثلاثة تريليونات دولار" يقولان فيه إن

الكلفة المباشرة وغير المباشرة لحرب العراق على الاقتصاد الأميركي بلغت على الأقل، وبحسابات صارمة للغاية، أكثر من ثلاثة تريليونات من الدولارات.

وقالا إن ذلك كان سيُحدث كساداً كبيراً في الاقتصاد الأميركي لو لم تتساهل البنوك بالإقراض، ولو لم يخفض البنك المركزي معدلات الفائدة بشكل كبير، لذلك اعتبر المؤلفان أن العراق لعب دوراً رئيسياً في حدوث الأزمة المالية الأميركية. ويضيف ستيغلتز وبيلمز بالمناسبة أن حل الحكومة الأميركية للمشكلة يكمن في الاستيلاء على الصناديق السيادية العربية، وهي الصناديق الاستثمارية العربية المملوكة حكومياً التي تحتوي أصولها المالية الأسهم والسندات والعقارات والمعادن الثمينة وغيرها. المهم، لولا المقاومة العراقية لما تكلفت أمريكا ثلاثة تريليونات دولار في العراق حتى الآن، هذا هو فضل العراق على العالم.

من ناحية أخرى، تعاني الولايات المتحدة من عجز مزمن في حسابها الجاري منذ بداية الثمانينيات، وقد تفاقم هذا العجز بشكل جنوني منذ مجيء بوش للحكم، وبلغ 758 مليار دولار مثلاً عام 2006، وانخفض إلى حوالي 739 مليارا عام 2007، ليعاود الارتفاع إلى نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام 2008، ليصل إلى 359 مليارا فقط خلال الأشهر الستة الأولى.

العجز في الحساب الجاري يعني أن أمريكا تستورد أكثر مما تصدر، أو أن عائدات أصولها في الخارج أقل من عائدات الأصول الأجنبية في أميركا، أو أن حكومتها تنفق في الخارج أكثر مما تنفق الحكومات الأجنبية في أميركا، أو كل هذا أو بعضه معا.

ومن المعروف في المالية الدولية أن العجز في الحساب الجاري يجب أن يوازيه فائض في الحساب الرأسمالي. وهذا يعني أن من يستورد أكثر مما يصدر إما أن يقترض من الخارج، وإما أن يبيع أصوله المحلية للأجانب. وأميركا تفعل الأمرين معا.

التـدفق المـالي الآتي مـن الخـارج إذن عـلى شـكل قـروض لأميركـا أو عـلى شـكل استثمارات يجب أن يجد منافذ استثمارية مربحة بالنسبة له، ومن هنا نفهـم التسـاهل في الإقراض، وانفلات عمليات المضـاربة مـن عقالهـا لتحقيـق عائـد سريـع، حتـى باتـت الرأسمالية الأميركية تقتات على لحمها.

ولما كانت أمريكا قادرة أن تطبع الـدولار بـلا حسـيب ولا رقيـب، والعـالم يطلـب الدولار كعملة عالمية، فإن العجز المتفاقم في الحساب الجاري ظـل عـاملاً كامنـا للأزمـة، ولكنه ما كان ليتحول إلى أزمة إلا إذا قـل الطلـب العـالمي عـلى الـدولار، أو قلـت رغبـة العالم في شرائه، وهو ما حدث مع دخول اليورو على الخط، ومع خـوف الصـين واليابـان وغيرها على قيمة احتياطاتها من الدولار بسـبب التـوجس مـن حالـة الاقتصـاد الأمـيركي وانخفاض الدولار مع ارتفاع سعر النفط.

والخلاصة أن سبب الأزمة الـداخلي والبنيـوي هـو لاعقلانيـة رأسـمالية المضـاربة، والترابط الوثيق بين الأجـزاء المكونـة للاقتصـاد الرأسـمالي ضـمن أميركـا وخارجهـا. لكـن عوامل الأزمة البنيوية ما كانت لتنفجر، وفي هذا الوقت وبهذه الحدة، لـولا تمتـع أميركـا بموقع إمبراطوري في العالم أتاح لها على مدى عقود أن تستهلك من خلال طباعة الدولار فقط، والأهم، لولا تفاقم العجز الحكومي الأمريكي الذي تصاعد بشكل أسِّي في ظل بوش بسبب حروب أميركا في الخارج، خاصة في العراق. وتورط أمريكا في العـراق أتـاح بـدوره لقوى جديدة في العالم أن ترفـع رأسـها وأن تأخـذ مكانهـا في حلبـة السياسـة والاقتصـاد العالميين، مما أضعف حيز المناورة المتاح لأميركا في التعامل مع الأزمة.

لكـــن هـــذا لـــيس بالضرـــورة نهايـــة المطـــاف بعـــد، بـــل يعتمـــد عـــلى:
أ – قدرة الولايات المتحدة على تصـدير أزمتهـا للعـالم، خاصـة للعـرب، ومـا زالـت هـذه الإمكانية قائمة.

ب – استعداد القوى الصاعدة، مثل الصين، لاتخاذ إجراءات عملية لتحجيم أميركا مثل إلقاء حمولتها الضخمة من الدولار في السوق وتحمل الخسائر مـما يمكـن أن يـدمر الدولار تدميرا.

ج - تصاعد المقاومة للهيمنة الأميركية الصـهيونية عـلى العـالم مـما يفـاقم العجـز الحكومي الأميركي بالضرورة.

تراجع الدولار مقابل العملة الأوروبية

انخفض الدولار الاميركي الى مسـتوى قيـاسي جديـد مقابـل اليـورو الاوروبي لليـوم الخامس على التوالي امس لتزايد التوقعات بان البنك المركزي الاوروبي لن يتدخل لتقييـد العملة الاوروبية الموحدة عند المستويات الحالية.

وتتعرض العملة الاميركية لضغوط منذ فـترة بسـبب مخـاوف المسـتثمرين بشـأن ارتفـاع العجـز في ميـزان المعـاملات الجاريـة الامـيركي وتوقعـات ببقـاء أسـعار الفائـدة الدولارية على مستواها المنخفض لفترة من الوقت. كما دفعت سلسلة مـن التصريـحات من المسؤولين في منطقة اليورو الاسواق للاعتقاد بـان قـوة اليـورو الناجمـة عـن ضـعف الدولار لن تكون دافعا لتدخل البنك المركزي الاوروبي في أسواق العملات.

وانخفضت العملة الاميركية الى 1.2436 دولار مقابل اليورو وفقا لبيانـات رويـترز مسجلة أدنى مستوى على الاطلاق ومتجاوزة المستوى القيـاسي المـنخفض السـابق البـالغ 1.2422 دولار الذي سـجلته اول مـن أمـس. ومنـذ بدايـة العـام الجـاري ارتفـع اليـورو الاوروبي بأكثر من 18 % مقابل الدولار وبأكثر من 50 % منـذ انخفـض الى أدنى مسـتوى على الاطلاق عام 2000.

وكان من المقرر ان يجتمع محافظو البنـوك المركزيـة في منطقـة اليـورو في وقـت لاحق من مساء امس لكن دون توقع ان يصدروا أي قرارات بشأن أسعار الفائدة.

وأظهرت بيانات ألمانية ان ثقة قطاع الاعمال ارتفعت بأكثر من المتوقع للشهر الثامن على التوالي في ديسمبر (كانون الاول) الجاري في أكبر اقتصاد في منطقة اليورو. وأمام العملة اليابانية استقر الدولار حول 107.50 ين دون تغيير يذكر خلال اليوم.

أما الجنيه الاسترليني فاستقر حول 1.7670 دولار قبل ظهر امس بعد ان ارتفع في وقت سابق الى 1.7680 دولار بانخفاض محدود عن مستوى 1.77 دولار الذي ارتفع اليه اول من أمس وكان أعلى مستوياته منذ 11 عاما.

وقد هبط الجنيه الاسترليني امام الدولار واليورو امس بعد ان اظهرت بيانات مبيعات التجزئة البريطانية نموا متواضعا بلغ 0.1 في المائة في نوفمبر (تشرين الثاني) وهو اضعف اداء للمؤشر منذ يوليو (تموز).

كما ان المبيعات زادت بنسبة 3.7 في المائة مقارنة مع نوفمبر من العام الماضي، وهو ما جاء متماشيا مع توقعات رويترز ولكن عند الحد الادنى من مجموعة واسعة من التوقعات مما هدأ التكهنات برفع اسعار الفائدة.

وقال وزير المالية البريطاني جوردون براون في شهادة امام لجنة المالية ان بريطانيا في وضع افضل مما كانت عليه قبل بضع سنوات فيما يتصل بسعر صرف الاسترليني امام اليورو. واكد براون ان اسعار المساكن في بريطانيا تميل الان للتراجع، ويعد مدى قوة سوق المساكن البريطانية من العناصر الرئيسية في قرار بنك انجلترا المركزي بشأن اسعار الفائدة.

اما بالنسبة لاسواق الاسهم العالمية، فقد ارتفعت اسهم كبرى الشركات البريطانية امس بعد صعود اسهم شركة التأمين «رويال اند صن الايانس» وشركات تأمين اخرى متشجعة بانباء ايجابية وتعليقات محللين، في حين واصلت اسهم شركات النفط اجتذاب المتعاملين.



وبلغ مؤشر فاينانشال تايمز المؤلف من اسهم 100 شركة بريطانية كبرى 4381.7 نقطة بارتفاع 27.5 نقطة توازي 0.63 % مواصلا مكاسب اول امس التي بلغت 21 نقطة.

وقال متعاملون ان اغلاق وول ستريت على استقرار اول من امس بدد المخاوف من ان يقلص ضعف الدولار ارباح الشركات التي تحصل على جانب كبير من عائداتها بالعملة الاميركية.

وقالوا ان كثيرا من المستثمرين بدوا حريصين على جني ارباح بعد صعود مؤشر فاينانشال تايمز 11 % هذا العام مما يضعه على مسار تحقيق اول زيادة سنوية منذ عام 1999. وارتفعت اسهم شركات التأمين لليوم الثاني متشجعة بتحسن اسواق الاسهم والطلب النشط على اصدار اولي لاسهم تشاينا لايف وانباء اخرى ايجابية.

وجاء سهم «رويال اند صن» على رأس الاسهم الصاعدة في المؤشر وزاد 2.5 % بعد ان رفعت مؤسسة مورجان ستانلي التصنيف الائتماني للشركة، وواصلت اسهم النفط المكاسب القوية للاسبوعين الماضيين، وارتفع سهم «بي.بي» واحدا في المائة ليصل الى اعلى مستوى في شهرين، وقال متعاملون ان ارتفاع اسعار النفط في العقود الاجلة ساهم في صعود الاسهم.

وفي طوكيو، اغلقت الاسهم اليابانية على ارتفاع طفيف امس مع سعي المستثمرين لشرء اسهم شركات تتمتع بعائدات قوية مثل تويوتا موتور واسهم شركات متصلة بالصين في حين ساعد اطلاق صندوق للاستثمار في الاسهم في تعزيز السوق.

لكن المكاسب كانت محدودة مع بيع اسهم طوكيو إلكترون وغيرها من اسهم كبرى شركات التكنولوجيا نتيجة ارتفاع الين وهبوط مؤشر ناسداك المركب الذي تغلب عليه اسهم التكنولوجيا الاميركية.

وارتفع مؤشر نيكاي 0.11 % الى 10104 نقطة بعد ان هبط اول مـن امـس 1.74 % اثر اعلان تايوان حالة اصابة جديدة بفيروس سارس. وصـعد مـؤشر تـوبكس الاوسـع نطاقا 0.57 % لينهي اليوم على 995.57 نقطة. وفي نيويورك، ارتفعـت الاسـهم الاميركيـة عند الفتح في وول ستريت امس بعد تقرير أفضل من المتوقع عن سوق طلبـات اعانـات البطالة أظهر ان سوق العمل تشهد تحسنا في الولايات المتحدة.

وصعد مؤشر داو جونز لاسهم الشركات الصناعية الكبرى 5.49 نقطة بنسبة 0.05 % الى 10150.75 نقطة. وزاد مؤشر ستاندارد اند بورز الاشـمل المكـون مـن اسـهم 500 شركـة كـبرى 0.61 نقطـة بنسـبة 0.06 % الى 1077.09 نقطـة. وارتفـع مـؤشر ناسـداك المجمـع الـذي تغلـب عليـه اسـهم قطـاع التكنولوجيـا 4.07 نقطـة بنسـبة 0.21 % الى 1925.40 نقط.



الفصل الرابع

مقترحات لمعالجة الازمة المالية الدولية في أمريكا

الفصل الرابع

مقترحات لمعالجة الازمة المالية الدولية في أمريكا

أولاً: المعالجة وحدودها

قررت الإدارة الأميركية تخصيص نحو 150 مليار دولار من خلال خطة حوافز مالية تتضمن إعفاءات ضريبية مدتها سنتين منها 100 مليار للأفراد و50 مليار للشركات، يهدف هذا الإجراء إلى زيادة الاستهلاك لتنشيط الاقتصاد.

ولكن هذا المبلغ لا يغطي سوى 1.5% من الديون الفردية العقارية و .3% من ديون الشركات وبالتالي لا يكفي لمعالجة الأزمة مما يفسر استمرار هبوط المؤشر العام في البوصات العالمية بعد إعلان هذه الحوافز المالية.

كما أجرى مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) تعديلاً على أسعار الفائدة قدره 0.50 نقطة مئوية لتصل النسبة إلى 3%، ويهدف هذا الإجراء إلى تسهيل اللجوء إلى القروض المصرفية للاستثمار وحث الأفراد على زيادة الإنفاق. ودخلت الولايات المتحدة في دوامة الأزمات المالية التي تستوجب في كل مرة تقليص سعر الفائدة وسيفقد البنك المركزي أحد أهم أدواته لمعالجة هبوط قيم الأسهم عندما يصل سعر الفائدة إلى الصفر كما هو الحال في اليابان.

وكان سعر الفائدة الأميركية في عام 2007 بمقدار 4.2% ونسبة التضخم 3.2% أي أن السعر الحقيقي للفائدة (السعر الاسمي بعد طرح نسبة التضخم) إيجابي قدره 1%. وفي مطلع عام 2008، وبسبب الأزمة المالية الأخيرة انخفض سعر الفائدة إلى 3% وارتفع معدل التضخم إلى 4.1% ليصبح سعر الفائدة الحقيقي سلبياً قدره - 1.1%.

قد يتصور البعض بأن طائرات آسيوية وخليجية ستحوم فوق ول ستريت لتقـذف أطناناً من الدولارات عـلى السـوق بهـدف تهدئتـه، والواقـع لا يخلـو هـذا التصـور مـن الصحة، وهكذا تستفيد الولايات المتحدة من ارتفاع أسعار الـنفط الـذي أدى إلى ظهـور فوائض مالية لا تستوعبها أسواق الخليج، ولكن على افتراض كون الأزمة الأميركيـة ماليـة فقط فأنها تستوجب رصد مبالغ طائلة لمواجهتها.

فعلى سبيل المثال الديون الفردية الأميركية الناجمة عن الأزمة العقارية تمثـل 6.6 تريليونات دولار أي ما يعادل إيرادات النفط السعودية لمدة 55 سنة، وبالتالي فأن قدرة الخليجيين وكذلك الآسيويين على مواجهة الأزمة الأمريكية محدودة جداً.

بالنتيجة النهائية فـإن الاحـتلال العسـكري للبلـدان يصـبح حـلاً إضـافياً لتحريـك الاقتصاد الأمـيركي مـن زاويتـين الأولى الإنفـاق العسـكري والاسـتفادة مـن قـدرات البلـد المحتل لتحسين الوضع الاقتصادي الأميركي كاستغلال النفط العراقي وفق عقود مشـاركة الإنتاج.

ثانياً: انعاش البورصات العالمية ونتائجها

واصلت البورصات الأوروبية والآسيوية انتعاشـها في الوقـت الجـاضر عـلى التـوالي كنتيجة مباشرة للجهود الدولية لمواجهة الأزمة المالية العالمية المتمثلة بقـرارات حكوميـة معلنة بدعم البنوك المتعثرة واستعادة الثقة في النظام المالي.

وفي سياق الانتعاش الذي تواصل ظهوره في البورصات الأوروبية والآسيوية عمومـا حققت سوق الأسهم البريطانية ارتفاعا تجاوز 4 % وارتفع مؤشر "فاينناشال تايمز" لأكـبر 100 شركة في بريطانيا 174.9 نقطة ليصل إلى 4431.8 نقطـة بعـد بـدء التـداول بوقـت قصير متأثرا ايجابا بخطة الحكومة البريطانية بضخ 37 مليار جنيه في السوق الداخلي.

شكلت أزمة الرهن العقاري الأميركية واحدة من أهم المشكلات المالية العالمية في العام 2007، التي انتشرت تداعياتها لتطال أسواق المال في أوروبا وآسيا، لكن الأسواق العربية أفادت من تحول استثمارات إليها بعد هذه الأزمة.

ويمكن القول إن أسواق المال العربية أفادت من عودة استثمارات إليها بعد أزمة الرهن العقاري الأميركية وتداعيات الأوروبية والعالمية. وقالت رئيسة الإدارة المركزية لسوق المال ببنك مصر إكستيريور د.عنايات النجار إن وضع أسواق المال العربية سيكون أفضل عام 2008 بعد حدوث أزمة الرهن العقاري الأميركية، حيث تحول جزء من الاستثمار في الولايات المتحدة إلى الدول العربية. وأضافت النجار للجزيرة نت أن الاستثمارات في أسواق المال العربية ارتفعت بعد خسارة صناديق استثمار كبيرة في السوق الأميركية نتيجة أزمة الرهن العقاري وتداعياتها. وقال بنك ستاندارد تشارترد في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إن حجم ثروات الصناديق التي تديرها حكومات دول خليجية مثل الكويت والإمارات وقطر تقدر بنحو 918 مليار دولار أو 44% من مجموع حجم الصناديق الحكومية في العالم.

وأدت أزمة الائتمان في السوق الأميركية والأوروبية إلى استقطاب الأسواق المالية الإماراتية اهتمام المؤسسات المالية الدولية، مثل دويتش بنك بنك إتش إس بي سي، فظهرت الإصدارات من قبل تلك المؤسسات التي تم تخصيصها لسوق الإمارات.

وتوقع مدير صندوق النقد الدولي السابق رودريغو راتو إنة تكون آثار أزمة الائتمان العالمية على الاقتصاد العالمي في العام 2008 أكبر من آثارها العام الماضي. ولجأ البنك المركزي الأوروبي إلى تشديد البنوك في منطقة اليورو على معايير الإقراض بعد أزمة الائتمان.

وأدت أزمة قروض الرهن العقاري إلى فرض قيود على القروض الجديدة منذ أغسطس/ آب 2007، ما زاد صعوبة الحصول على قروض من جانب الذين

يرغبون في بناء منازل جديدة. ورأت النجار أن الاستثمار في أسواق المال الخليجية والمصرية والعربية سيكون أكثر من ذي قبل بعد أزمة الائتمان التي كان لها تأثير إيجابي على الأسواق العربية.

نتائج انتعاش البورصات العالمية

- أشارت وكالة الأنباء الكويتية في تقرير لها إلي أن مؤشر "فوتسي-100" في سوق لندن ارتفع بنحو 86.199 نقطة ليصل إلى 4455.39 نقطة محققا تقدما بنسبة 66.4 % عن سعر إغلاق أمس.

- ارتفعت أسهم "البنك الملكي الاسكتلندي" 12 %، بينما حققت أسهم (هاليفاكس) ارتفاعا بـ11 % ، وحقق سهم "لويد تي اس بي" ارتفاعا بـ7 %، وحققت أسهم "بريتش بتروليوم" ارتفاعا بـ7 %, بينما ارتفعت أسهم شركة "شل" 6%.

- في باريس سجلت البورصة ارتفاعا قويا منذ الصباح حيث ازداد مؤشر "كاك-40" 169.87 نقطة ليصل إلي 3701.37 نقطة بنسبة ارتفاع قدرها 4.81% وذلك بعدما سجل أمس أعلى ارتفاع يومي في تاريخه بلغت نسبته 11.18 %.

- في إيطاليا واصلت بورصة ميلانو انتعاشها وازدادت قيمة مؤشر "اس بي-ميب" بنسبة 3.81 % لتحقق 23504 نقطة، فيما سجلت البورصة السويسرية ارتفاعا بنسبة 58.3 %.

- افتتح مؤشر "داكس" في بورصة فرانكفورت على ارتفاع بنسبة 44.1 % مسجلا 5135.14 نقطة. - في مدريد تخطى مؤشر "إيبكس 35" مجددا عتبة العشرة آلاف نقطة في بدء المداولات.

- في الأسواق الاسيوية ارتفعت الأسهم اليابانية في بورصة طوكيو بنسبة وصلت إلي أكثر من 14 % مسجلة المكسب الأكبر في يوم واحد خلال تاريخها الذي يزيد عن نصف قرن.

- قفزت أسهم مجموعة "ميتسوبيشي يو.إف.جيه" المالية نتيجة لتزايد طلبات الشراء عليها بعد أن أكملت استثمار تسعة مليارات دولار في "مورجان ستانلي".

- عند الإغلاق ارتفع مؤشر "نيكاي" القياسي لأسهم الشركات اليابانية الكبرى نحو 14.1171 نقطة ليصل إلى 57.9447 نقطة في أكبر زيادة سجلها المؤشر في يوم واحد. وارتفع مؤشر "توبكس" الأوسع نطاقا 7.13 % إلى 30.956 نقطة.

- كانت بورصة وول ستريت في نيويورك قد حققت أمس أكبر ارتفاع خلال جلسة تعاملات واحدة على الإطلاق وخرجت من أسوأ أسبوع متأثرة وفقا لمحللين ماليين بتعهد الدول في مختلف أنحاء العالم بضخ السيولة في بنوكها لدعم النظام المالي العالمي الذي يمر بأزمة غير مسبوقة.

- أشارت وكالة الأنباء السعودية إلى ارتفاع مؤشر داو جونز الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى عند إغلاق تعاملات أمس في بورصة وول ستريت بنحو 936.42 نقطة أو ما يعادل نسبة 11.08 % ليصل إلى مستوى 9387.61 نقطة فيما ارتفع مؤشر ستاندرد اند بورز 500 الأوسع نطاقا بنحو 104.06 نقطة بنسبة وصلت إلى 11.57 % مسجلا مستوى 1003.31 نقطة وتقدم مؤشر ناسداك الذي تغلب عليه أسهم شركات التكنولوجيا 194.74 نقطة أو بنسبة 11.81 % ليصل إلى 1844.25 نقطة عند الإغلاق.

قالت متحدثة ان دومينيك ستراوس كان مدير صندوق النقد الدولي توقع ارتفاع التكلفة الاجمالية للازمة المالية العالمية الى 3ر1 تريليون دولار من تقديرات سابقة في نطاق تريليون الى 1ر1 تريليون دولار. وقالت كوني لوتزي المتحدثة باسم

صندوق النقد الدولي ان ستراوس كـان أدلى بتلـك التصريـحات خـلال مـؤتمر عـن التأثير الاقتصادي لطفرة أسعار السلع الاولية.

وأعرب رئيس البنك الدولي روبرت زوليك عن مخاوفه من الضرر الاقتصادي الذي قد يلحق الدول النامية جراء الأزمة المالية التي تعصف بالعـالم. وفي كلمـة أمـام منتـدى للأعمال على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمـم المتحـدة قـال زوليـك إن كثـيرا من الدول النامية تواجـه بالفعـل ضـغطا عـلى ميزانيـات المـدفوعات نظـرا لأن الأسـعار المرتفعة تؤدي إلى تضخم فواتير الواردات.

وركز زوليك على أن "السؤال الآن هو مـا إذا كانـت الاضـطرابات الماليـة الناجمـة عن الأزمة المالية قد تدفع بتلك الدول للهاوية". وأوضح المسـؤول الـدولي أنـه قلـق إزاء الآثار المترتبة على هذه الأزمة والتي قد تعرض دول العالم الثالث لظـروف أشـد صـعوبة وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تهاوي الأسـواق الماليـة وتفـاقم المخـاوف إزاء تبـاطؤ النشاط الاقتصادي العالمي.

وأشار إلى أن هذه الدول قد تتضرر إذا تراجع الطلـب عـلى منتجاتهـا التصـديرية وانخفضت الاستثمارات وتضررت تجارتها. من جهة أخرى قدر المدير التنفيذي لصـندوق النقد الدولي دومينيك ستراوس كان أن التكلفة الإجمالية للأزمة المالية العالميـة زادت إلى 1.3 تريليون دولار من التقديرات السابقة التي كانت تدور حول تريليون دولار. وتوقـع الصندوق تباطؤ النمو العالمي في العام الجـاري إلى نحـو 3% مـن 5% الـذي كـان عليـه العام الماضي غير أنه توقع انتعاش النمو في 2009 ليصل إلى 4%.

ثالثاً: مساعدات دول الخليج لامريكا

حذرت إحدى الصحف الأميركية من أن اقتصادات الدول الصغرى تواجه خطر انهيار عملاتها الوطنية وأزمات تعصف ببنوكها، في حين ادعت أخرى أن دول الخليج العربية آثرت اكتناز الأموال على إنقاذ المؤسسات المالية الأميركية وأسواق الأسهم العالمية من التداعي.

فقد ذكرت صحيفة واشنطن بوست في عددها اليوم أن هشاشة اقتصادات الدول الصغرى تشكل اختبارا حرجا وجديدا لصندوق النقد الدولي وجهات أخرى مانحة للقروض، ويرى محللون أن الصندوق قد يعهد إليه الآن بمهمة احتواء الأزمة في الدول الصغرى عبر آلية إقراض موجه. وأشارت الصحيفة في هذا السياق إلى أن دومينيك ستراوس كان المدير التنفيذي للصندوق أكد بالفعل أن طلبات الحصول على مساعدات قد زادت في الأسابيع الماضية.

وكانت مهمة الصندوق إبان حقبة تسعينيات القرن الماضي ومطلع الألفية الثالثة تركز إلى حد كبير على استقرار الدول النامية عند الأزمات المالية، لكن في السنوات الأخيرة إثر الازدهار الذي عمّ معظم البلدان بدأ الصندوق يتحول باطّراد من مؤسسة مصرفية إلى مستشار مالي, مما حدّ كثيرا من قدراته على الإقراض. ويعتقد بعض المحللين أنه يتعين على الصندوق أن يبدي مرونة أكثر فيما يتعلق بشروطه الصارمة التي يطالب الدول النامية بتطبيقها لإحداث الإصلاحات الاقتصادية المنشودة.

وفي سياق متصل بالأزمة، زعمت صحيفة نيويورك تايمز أن بعض صناديق الثروات السيادية الكبرى في الشرق الأوسط ظلت تكتنز الأموال في وقت تعاني فيه أسواق الأسهم العالمية من الاضطراب.

واستشهدت الصحيفة في ذلك بما تضطلع به إمارة أبـوظبي الغنيـة بـالنفط التـي ذكرت أنها تشرف على أكبر موارد مالية حكومية في العالم، ونقلت عـن أنـاس لم تسـمهم قولهم إن مـا بـين 10 و20% مـن جملـة 550 مليـار دولار تـتحكم فيهـا هيئـة أبـوظبي للاستثمار هو الآن في شكل نقود.

ونسبت إلى هؤلاء الأشخاص الذين وصفتهم بأنهم عـلى اطـلاع بشـأن إسـتراتيجية الاستثمار في الإمارة التابعـة لدولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة زعمهـم أن مبلغـا زهيـدا للغاية من تلك الأموال سيصب في المؤسسات المتضررة في أميركا.

وتابعت الصحيفة القول إن هيئة الاستثمار الكويتية وهي ثاني أكـبر الصـناديق في المنطقـة وتنـاهز أصـوله 250 مليـار دولار ظلـت هـي الأخـرى تكـدس الأمـوال. ورأت الصحيفة أن مثل تلك التصرفات تعني أنه لـيس أمـام الحكـومتين الأميركيـة والبريطانيـة "النهمتين للأموال" واللتين تعتزمان معا استدانة حـوالي 800 مليـار دولار لاسـتثمارها في إقالة البنوك من عثرتها سوى خيارات قليلة.

ويعتقد محللون أن كل ما يتوقع من تلك الصـناديق السـيادية أن تفعلـه هـو أن تقوم بإقراض الحكومة الأميركية بعض الأموال على أسـس قصـيرة الأجـل لأنهـا يمكـن أن تضمن استردادها.

رابعاً: انعاش الائتمان العقاري

أن القروض العقارية في دول الخلـيج العربيـة خاصـة والبلـدان العربيـة عامـة لم تتأثر بالأزمة العقارية الأميركية حيث تسير اعتياديا نظرا لوجود طلب على العقارات.كما إن السعودية مثلا بحاجة إلى مزيد من العقارات لتلبية احتياجاتها، مضيفة أن الاسـتثمار في البلدان العربية ما زال آمنا. وحول الأسواق الخليجية هنـاك وجـود رغبـة في تأسـيس هيئات لسوق المال مثل السعودية.

وأضافت أن إطلاق السوق الخليجية المشتركة اعتبارا من بداية العام الحالي سيعمل على تحويل جزء من الاستثمارات الخليجية إلى الأسواق العربية في وقت ارتفعت فيه أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل ما سيعود بفائض مالي سيفيد الأسواق الخليجية. وهناك تفاءل كبير بسوق المال المصري لسيرها في الطريق الصحيح لاكتمال هيكل السوق بعد الإجراءات التي اتخذت عام 2007. وإن من تلك الإجراءات المهمة قواعد القيد والشطب والقرار الخاص بصانع السوق، وتوقعت تجاوز الأسواق العربية أزماتها السابقة.

وأثارت مسألة أن ضحايا الاستثمار في الأسواق هم من صغار المستثمرين الذين لا يعون كيفية الاستثمار الصحيح في الأوراق المالية الذي ينبغي أن يبنى على دراسة تحليلية سواء تحليل أساسي أو مالي أو فني.

ويجب على وسائل الإعلام إلى القيام بدورها في توعية الناس حول الاستثمار في أسواق المال المبني على الدراسة وقدرة المستثمر على التعامل مع السوق.

الفصل الخامس

المتغيرات المالية

في الازمة الدولية

الفصل الخامس

المتغيرات المالية في الازمة الدولية

تعدد الأقطاب الاقتصادية وأثرها في الأسواق الناشئة

يتجه العالم اليوم نحو التكتلات الاقتصادية الدولية الكبيرة التي توفر سوقاً واسعة، وتمتلك إمكانات إنتاجية كبيرة، تتيح لها تحقيق مستوى معيشة أفضل لأعضائها، وأهم هذه التكتلات :

أ- الاتحاد الأوروبي وقد بدأ مسيرته بعد إقرار اتفاقية ماسترخت التي وضعت أسس الوحدة الاقتصادية الشاملة، بما فيها الوحدة النقدية والعملة الموحدة في نهاية عام 1999، والذي توسع حالياً ليشمل معظم الدول المنفصلة عن المنظومة الاشتراكية السابقة، ليصل عدد دول الاتحاد حالياً نحو 25 دولة، إضافة لعقدها اتفاقات شراكة مع معظم دول الجوار في الشرق الأوسط كان آخرها مع سورية .

ب- منظمة الإيبك أي المجال الباسيفيكي الذي يضم إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ((استراليا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، أندونيسيا، سنغافورة، تايوان، الفلبين، هونغ كونغ)) وتحتل هذه الدول مكانة هامة على الصعيد الدولي وبشكل خاص من حيث حصتها في سوق رأس المال، نتيجة تراكم الفوائض لديها. والتي توظفها خارج حدودها القومية.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن (اليابان تحقق سنوياً فائضاً مالياً يبلغ 200 مليار دولار).

جـ- اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، والتي جاءت كرد على قيام الاتحاد الأوروبي، بهدف توسيع الأسواق وتحسين المزايا التنافسية

د- رابطة دول جنوب شرق آسيا ((الآسيان)) وتضم كل من بوروندي، وكمبوديا، وأندونيسيا، ولاوس، وماليزيا، وميناما‌ر، والفلبين، وسنغافور، وتايلاند، وفيتنام، وتهدف إلى تطوير التبادل التجاري فيما بينها لدعم إمكانات النمو.

هـ- مجموعة صغيرة من التكتلات في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومجلس التعاون العربي واتحاد دول المغرب العربي، وهي تكتلات هامشية، لا تمتلك المقومات الموضوعية لنجاحها،وهي ذات صبغة سياسية أكثر منها اقتصادية .

صحيح أن هذه الأقطاب الاقتصادية تعني بالتبادل التجاري السلعي، أكثر مما تعنى بالتبادل المالي والتوظيفات المالية لأن الأسواق المالية الدولية تتسم بالمرونة والسرعة في الحركة، وهي إلى حد كبير تتمتع باستقلالية عن قيود التكتلات الاقتصادية، ومع ذلك فإن الأسواق التابعة لكل تكتل تعتبر محتكرة للجزء الأكبر من استثماراته المالية بسبب الضمانات وانخفاض المخاطر المحتملة في تلك الأسواق.

إعادة هيكلة الترتيبات الإقليمية الدولية وأثرها في الأسواق المالية الناشئة

وجدت في إطار النظام الاقتصادي والسياسي الدولي القديم، منظمات إقليمية عديدة مثل السوق الأوروبية المشتركة ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة والنظام الإقليمي العربي ممثلاً بالجامعة العربية والنظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا ((الآسيان))، إضافة إلى الأحلاف العسكرية (وارسو، الأطلنطي).

وبعد المتغيرات الدولية ظهرت ترتيبات جديدة طمست هوية هذه المنظمات وتجاهلت العقائد السياسية لها على حساب إبراز المصالح الاقتصادية، ودخلت الولايات المتحدة كعامل هام وفاعل في عملية إعادة الترتيب على الصعيد الإقليمي العالمي .

وظهرت محاولات عديدة لإذابة هذه المنظمات في أطر اشمل ومثال ذلك :

أ- محاولة إذابة الاتحاد الأوروبي، واستيعابه في إطار منظمة التجارة العالمية، أو كحد أدنى محاولة إعاقة توسعه نحو الشرق, وقد لاقت تلك المحاولات مقاومة كبيرة من قبل الأوربيين خاصة في فرنسا وبلجيكا، حيث تم مؤخراً رفض قانون الاتحاد الأوربي الشامل من قبل المقترعين.

ب- محاولة إذابة منظمة الآسيان في منتدى منظمة ((الآيبك)) الاقتصادية ذات التعدد القومي الواسع.

جـ- إذابة مجموعة دول شرق أوروبا في صيغ متعددة للاتفاقات الاقتصادية الثنائية، أو ربطها بصندوق النقد الدولي بشكل وثيق عبر اضطرارها للقبول ببرامجه المفروضة لإعادة الهيكلة مقابل قروض ومساعدات محدودة.

د - طرح مقولة الشرق أوسطية كبديل للجامعة العربية وبعدها الشرق الأوسط الكبير، أو محاولة تشجيع قيام تكتلات هامشية ضعيفة في الوطن العربي ذات صبغة سياسية صرفة. بدليل أن حجم التجارة (العربية – العربية) لا يزيد عن 8 % في السنوات الأخيرة من حجم التجارة العربية مع العالم .

ولا يخفى على الباحث والمطلع منعكسات هذه المحاولات على حركات رأس المال العالمي، وخاصة لجهة نشاط أعمال المضاربة، ومثال ذلك أزمة الأسواق الآسيوية التي يمكن اعتبارها الرد الغربي الرأسمالي على النهوض الآسيوي المالي الذي بدأ يشكل خطراً للمصالح السياسية والاقتصادية الغربية.

تفاقم أزمة ديون البلدان النامية وأثرها في الأسواق المالية الناشئة

((بلغت ديون البلدان النامية في عام 2000 نحو 1800 مليار دولار، كما بلغت قيمة خدماتها (قسط + فائدة) نحو 200 مليار دولار سنوياً وهذا يعادل 50% من قيمة الصادرات))، ولذلك فإن معظم البلدان المدينة في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقية أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها . مما يضطرها لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي للتوسط لها وإعادة جدولة ديونها بعد أن تخضع لوصفاته ذات الإنعكاسات السلبية على اقتصادها وعلى مستوى معيشة شعبها، والتي يمكن وصفها بأنها تنتقص من السيادة الوطنية لهذه الدول، كما أنها تمثل ظاهرة مستمرة عصية على الحل ما دامت القوى الاحتكارية في السوق العالمي تستطيع أن تفرض أسعاراً منخفضة باستمرار على صادرات البلدان النامية، وأسعاراً مرتفعة لصادرات البلدان الصناعية المتقدمة، وحتى أسعار النفط التي وصلت مؤخراً إلى حدود الـ 60 دولاراً للبرميل ((كانت هذه نتيجة أعمال المضاربة والمصالح الاقتصادية والسياسية المتناقضة للدول القائدة للاقتصاد العالمي، وللشركات المتعددة الجنسيات المتحكمة بأعمال الإنتاج والنقل والتوزيع)) .

ترافقت مع تراجع شديد لسعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة خاصة اليورو. ومع ازدياد السكان في البلدان النامية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي فيها، فإن حاجتها لاستيراد المواد الغذائية والدوائية والمعدات والآلات الضرورية للعملية التنموية تزداد باستمرار .

ومع نقص عائدات الصادرات تلجأ للاستدانة من جديد، حتى تفاقمت المشكلة، ويبدو أن جميع مقترحات الحلول ما زالت صعبة التطبيق ((وبالنسبة للمديونية العربية فهي تقدر بحوالى 400 مليار دولار وخدماتها تصل نحو 60 مليار دولاراً، في حين أن الاستثمارات العربية في الخارج قدرت في نهاية عام 2002 بحوالى 600 مليار دولار)).

بينما لا تزيد الاستثمارات العربية في الدول العربية عن 10 %، منها ويبدو أن عناصر الجذب الاستثماري لا تزال غير مستقرة في بعض دول المنطقة العربية، مثل (السياسات الضريبية والإنفاق الحكومي، والسياسة النقدية، ومؤشرات الناتج الصناعي وأرباح الشركات والدخل الفردي ومعدلات البطالة والتضخم)) حيث إنها تنقلب بشكل مستمر. فهي تؤثر في قرار الاستثمار المالي، وتدفع رؤوس الأموال العربية للخارج.

بينما تبحث رؤوس الأموال الأجنبية عن فرص استثنائية داخل أسواق الدول العربية الناشئة، وهنا تظهر مسؤولية ودور وسائل الإعلام والثقافة والتوعية لتوطين الاستثمارات وتعزيز عملية التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية.

الحرية الجديدة مفهومها وتناقضاتها وأثرها في الأسواق المالية الناشئة

سادت في السنوات الأخيرة موجات من الدعوات المتلاحقة الداعية إلى تنحي الدول عن الإسهام الفعال في النشاط الاقتصادي، في حين كانت سياسة تدخل الدولة من ضرورات حل أزمة الكساد الكبير 1929-1933، وفيما بعد جاءت النظرية الكينزية وأفكار الألماني ((ليست)) ومعظم الاقتصاديين الأوروبيين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث طالبوا جميعاً بضرورة تدخل الدولة للقيام بدور فاعل وتوازني وحمائي من أجل دفع النمو, فلماذا إذاً تغيرت هذه الأفكار الآن؟ .

بالطبع جاء هذا التغير ليخدم المصالح الخاصة للولايات المتحدة وحلفائها من جهة وليعزز الوضع الذي بدأ بالتراجع للولايات المتحدة على الصعيد الاقتصادي مع بروز المارد الصيني والياباني والتطور المذهل للاتحاد الأوروبي وتوسعه شرقاً ليشمل 25 دولة, وكذلك النمور الآسيوية, ولذلك ((تبنت

الولايات المتحدة فكرة الدعوة للحرية لأن غياب الدولة عن الاقتصاد الوطني في إطار نظام عالمي يتجاوز القوميات، يعني تخطي أهم الحواجز للوصول إلى اقتصاديات الأمم الأخرى, خاصة في الدول النامية، التي تمتلك إمكانات خاصة مثل الشرق الأوسط وبالتحديد الخليج العربي)) .

وبما أن معظم هذه الدول استطاعت أن تحقق إنجازات لا بأس بها عبر القطاع العام الحكومي وعبر الإنفاق العام الحكومي على البنية التحتية، وفي قطاع الصناعة المتوسطة والخفيفة والاستهلاكية التحويلية، تأتي الدعوة إلى الخصخصة لتجهض آمال الطبقة العاملة ولتذرف عرقها وجهدها بسعر التراب للشركات الأجنبية، أو للبرجوازية الوطنية بأموال سبق وأن نهبتها من الداخل، والطريق إلى ذلك يصبح أيسر عبر تحريض تلك الدول للسماح للأموال الأجنبية بالدخول لأسواقها المالية, وإن بنسب محددة مختلفة، وهي بدايات للتحكم والسيطرة على الشركات المدرجة في هذه الأسواق، كما أنها بداية للتحكم والتأثير في تطورات أسعار صرف عملات هذه البلدان، ومثال الأسواق الآسيوية لا يزال حاضراً في الأذهان، والذي يؤكد على أهمية دور الدولة وأهمية الرقابة على الأسواق, لأنه ((من غير المتوقع أن يسفر القانون عن منع تام للممارسات غير الأخلاقية للمديرين)) التي تسهم في تقوية اقتناص الفرص لمصلحة بعض .

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في البلدان النامية واتباعها سياسة حمائية ملائمة لصناعاتها الناشئة وأسواقها المالية الناشئة يعتبر ضرورة لدعم عملية التنمية خاصة في ظل نظام العولمة: وأية عولمة في الواقع العالم القوي يفرض نفسه على العالم الضعيف وبذلك تزداد الفروقات التقنية ثم المعيشية بين دول الجنوب ودول الشمال، ودعوة الحرية ما هي إلا تكريس لنوع جديد وشكل جديد من الاستغلال للشعوب، ومن منافذ وطرق هذا الاستغلال تأتي بوابة الأسواق المالية الناشئة، التي يجب أن تفتح على الخارج بحذر شديد.

ظاهرة العولمة بين الفراغ النظري والواقع والأسواق المالية الناشئة

تعتبر ظاهرة العولمة من نتائج التطور الرأسمالي الـذي يتطلـب باسـتمرار البحـث عن أسواق جديدة فيما وراء الحدود القومية، وهذا يتطلـب أن تـدخل آليـات الاقتصـاد الرأسمالي كـل مكـان وأن تفـرض صـيغ الإنتـاج وأسـلوب التوزيـع والاسـتهلاك المناسـب لمصالحها بدءاً من الحصول على المواد الأولية وانتهاءً بتوزيع منتجاتها النهائية. وفي ندوة أقامها معهد العالم العربي في باريس في 1997/3/14 حول آثار العولمـة في الـوطن العـربي تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :

أ- العولمة شكل من أشكال السيطرة الاقتصادية والمالية العالمية .

ب- العولمة وسيلة لتكريس التفاوت بين الدول .

جـ- العولمة تقود بكل تأكيد إلى تعميق الهوة بين شرائح المجتمع الواحد .

د- - العولمة نسخة منقحة للإمبريالية والاستعمار .

هـ- العولمة تشطر العالم إلى شطرين (لاعبين أساسيين ومتفرجين صامتين).

و - العولمة تقود إلى ردود فعل متطرفة من قبل المتمسـكين بهـويتهم وثقـافتهم ومعتقداتهم.

وقد أوصت الندوة بضرورة تقنين عملية الانخراط بالعولمة والسـعي إلى الاعـتماد على الذات وتوفير الحماية للاستثمار المحلي ومسـاعدة المسـتثمرين عـلى رفـع قـدراتهم التنافسية. وإعطاء أهمية أكبر للبحـث العلمـي وإعـداد الكفـاءات الوطنيـة وتشـجيعها والعمل على إنشاء تكتلات اقتصادية تنطلق من الاعتبـارات القوميـة والمصـالح العربيـة المشتركة، ونأمل أن تكون اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية خطوة جدية على طريق تـوطين الاسـتثمارات العربيـة خاصـة الماليـة، كـون المنطقـة العربيـة بحاجـة لأمـوال استثمارية، وليست بحاجة لأموال مضاربة، ولذلك يجب توخي الحـذر في فـتح الأسـواق المالية العربية الناشئة أمام حركة الأموال الساخنة والقادمة من الخارج والتي قد يكـون مصدرها عربياً .

المصالح الأمريكية في العالم المعاصر

بعد تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بمسرح الأحداث السياسي والعسكري الدولي تجسد المفهوم الأمريكي للعالم وللعلاقات الدولية، وهو المفهوم القائم على مبدأ القوة والإخضاع وتقسيم العالم إلى فئتين:

أ- فئة معادية وهي كل نظام يرفض الامتثال للمصالح الأمريكية فيتعرض للحصار الاقتصادي وإلى الضغط السياسي والعسكري وإلى التآمر والغزو العسكري، والأمثلة كثيرة من ليبيا إلى كوبا، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، وغرينادا، وبنما، ولبنان، إضافة للدور الأمريكي المتميز في حرب الخليج الثانية، وبعدها في أفغانستان، وليس أخيراً في احتلالها للعراق .

ب- الفئة التي تضم الأنظمة الموالية والتي ترعى مصالحها وتحظى بدعمها وحمايتها .

وتحاول السياسة الأمريكية ((أن تنظر إلى كل صراع إقليمي مهما كان حجمه بأنه يهدد مصالحها و تعمل على تحويله إلى صراع دولي، عبر إيراد الحجة الملائمة، من الإرهاب إلى تبييض الأموال، وتجارة المخدرات وغيرها من الحجج التي تهدف في النهاية التعويض عن تراجع دورها الاقتصادي العالمي، عبر تقدم دورها السياسي والعسكري والأمني)).

إن التفوق العسكري والسياسي للولايات المتحدة قد مكنها من إدارة الصراع الدولي بشكل منفرد ومكنها من رسم مسار الأزمات الدولية، وكل ذلك لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للسياسة الأمريكية في العالم، والتي كلفتها مديونية خارجية تجاوزت 2000 مليار دولار. وعجزاً مستمراً في ميزانياتها المتعاقبة. ويتأكد ذلك من خلال خلافاتها التجارية المستمرة مع اليابان أو مع الاتحاد الأوروبي، أو الصين، وضغوطها عليهم لفتح الأسواق، إضافة لاستخدام سياسة

الدولار الضعيف بمعنى ممارسة سياسة تخفيض قيمة النقد المحلي للحصول على مزايا تنافسية تجارية. ولذلك نجد أن السياسة الأمريكية تحاول تعويض تراجع دورها الاقتصادي الدولي عبر فرض قوتها السياسية والعسكرية. وتؤكد الإحصاءات الرسمية على التراجع المستمر للاقتصاد الأمريكي وذلك من خلال :

((عجز الميزان التجاري الأمريكي مقوماً بالمنتجات التكنولوجية الراقية وانخفاض الاستثمارات الأمريكية الخارجية بسبب الدولار الضعيف)).

إضافة إلى ذلك تشير الإحصاءات العالمية إلى أن ((الإنتاجية الصناعية اليابانية في عام 2003، كانت تزيد عن الإنتاجية الصناعية في الولايات المتحدة بنسبة 35 %، والإنتاجية الصناعية في دول الاتحاد الأوروبي تزيد عن الإنتاجية الصناعية في الولايات المتحدة بنسبة 20 %))، وبالطبع فإن هذه السياسات الاقتصادية الأمريكية، ستحرك الاحتكارات والمؤسسات المالية الأمريكية والغربية عموماً، لتلافي الخسائر المحتملة، وذلك عبر تحركات رؤوس الأموال الساخنة لاقتناص الفرص في الأسواق المالية الناشئة خاصة في الدول النامية، حيث من الممكن أن تحقق مكاسب سريعة في بعض القطاعات خاصة الخدمات والاتصالات، ويبدو أن الدول النامية المصدرة للنفط بدأت محاولاتها للدفاع عن مصالحها الاقتصادية بجدية أكبر بعد اتباع الولايات المتحدة لفترة طويلة سياسة الدولار الضعيف (حيث انخفضت الإيداعات بالدولار الأمريكي في الربع الثاني من عام 2004 من 75 % إلى 61.5 % مقابل زيادة الإيداعات المقومة باليورو)) .

ومع ذلك فإن النفط والعديد من السلع الأساسية في التجارة الدولية لا تزال تسعر بالدولار، حيث تتلقى الدول المصدرة دولاراً ضعيفاً مقابل وارداتها من أوروبا واليابان، وهذا ينعكس سلباً على عائداتها وعلى عمليتها التنموية.

الفصل السادس

صندوق النقد الدولي
ودوره في الازمات المالية

الفصل السادس

صندوق النقد الدولي ودوره في الازمات المالية

نشأة صندوق النقد الدولي

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية عندما اتفق ممثلو خمس وأربعين حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين .

فخلال هذا العقد، ومع ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى، حاولت البلدان المختلفة الدفاع عن اقتصاداتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات، ولكن هذا الإجراء لم يؤدي إلا إلى تفاقم دائرة الانخفاض التي يتعاقب فيها هبوط التجارة العالمية والناتج وتوظيف العمالة. ومن أجل المحافظة على الاحتياطيات المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية لجأت بعض البلدان إلى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج، وقامت بلدان أخرى بتخفيض أسعار عملاتها، بينما فرض البعض الآخر قيوداً معقدة على حرية حيازة المواطنين للعملات الأجنبية، على أن هذه الحلول أدت إلى نتائج عكسية، ولم يتمكن أي بلد من المحافظة على ميزته التنافسية لفترة طويلة. وقد أدت سياسات "إفقار الجار" هذه إلى تدمير الاقتصاد الدولي، فتناقصت التجارة العالمية تناقصاً حاداً وكذلك توظيف العمالة ومستويات المعيشة في بلدان كثيرة.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت بلدان الحلفاء الرئيسية النظر في خطط مختلفة لإعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية، وولد صندوق النقد الدولي في

مؤتمر بريتون وودز حين وضع ممثلو البلدان المشاركة الميثاق أو اتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف. وفي ديسمبر 1945، جاء صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود عند توقيع 29 بلداً على اتفاقية تأسيسه.

والجدير بالذكر أن الأهداف القانونية التي يتوخاها الصندوق اليوم هي نفس الأهداف التي تمت صياغتها في عام 1944، ومنذ ذلك الحين، شهد العالم نمواً في الدخول الحقيقية لم يسبق له مثيل، ومع أن منافع النمو لم تتحقق للجميع على قدم المساواة سواء داخل الأمة الواحدة أو بين الأمم فإن معظم البلدان شهد تحسناً في الأحوال السائدة يتناقض تناقضاً صارخاً مع عموم الأحوال في فترة ما بين الحربين العالميتين على وجه الخصوص، ومن أسباب ذلك ما أدخل من تحسينات على تسيير السياسة الاقتصادية، بما فيها السياسات التي استحثت نمو التجارة الدولية وساعدت على تخفيف حدة تقلب الدورة الاقتصادية بين انتعاش وكساد. وإنه لمن دواعي فخر صندوق النقد الدولي أنه أسهم في إحداث هذه التطورات.

وفي العقود التي انقضت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفضلاً عن تزايد التحسن في الأحوال السائدة، مر الاقتصاد العالمي والنظام النقدي بتغيرات أخرى كبيرة، وهي تغيرات أبرزت أهمية الأغراض التي يخدمها صندوق النقد الدولي وأثبتت ضرورتها، وإن كانت قد تطلبت من الصندوق أيضاً أن يتكيف مع المستجدات ويشرع في جهود الإصلاح. كذلك فإن التقدم السريع في مجال التكنولوجيا والاتصالات قد أسهم بدوره في زيادة التكامل الدولي بين الأسواق وتوثيق الروابط بين الاقتصادات الوطنية، ومن ثم فإن الأزمات المالية التي تنفجر في عالم اليوم غالباً ما تنتشر بين البلدان بسرعة أكبر من ذي قبل .

وفي عالم اليوم الذي يزداد تكاملاً وتكافلاً يوماً بعد يوم، يعتمد تحسن الأحـوال في أي بلد أكثر من أي وقت مضى على الأداء الاقتصـادي في البلـدان الأخـرى ووجـود بيئـة اقتصادية عالمية مفتوحة ومستقرة. وبالمثـل فـإن السياسـات الماليـة والاقتصـادية التـي تنتهجها البلدان تؤثر على مدى نجاح أو فشل سـير النظـام التجـاري ونظـام المـدفوعات العالميين، ومن هنا تتطلب العولمة توثيق التعاون الدولي، وهو ما أدى بـدوره إلى زيـادة مسؤوليات المؤسسات الدولية القائمة على تنظيم هذا التعاون، بمـا فيهـا صـندوق النقـد الدولي.

وقد ازدادت أهمية الأهداف التي يتوخاها صندوق النقـد الـدولي لسـبب بسـيط آخر، ألا وهو اتساع نطاق عضويته، ذلك أن عدد البلدان الأعضاء قد تجاوز أربعة أمثال عدد البلدان التي شـاركت في إنشـائه، وعـددها 45 بلـداً، مـما يرجـع بشـكل خـاص إلى حصول كثير من البلدان النامية على استقلالها ثم انهيار الكتلة السوفييتية مؤخراً.

والحق أن اتساع عضوية صندوق النقد الدولي، إلى جانب التغيرات التي شـهدها الاقتصاد العالمي، قد تطلبت من الصندوق أن يتكيـف مـع المسـتجدات بسـبل مختلفـة حتى يتسنى له الاستمرار في خدمة أهدافه على نحو فعال.

تعريف صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة مـن وكـالات منظومـة الأمـم المتحـدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سـلامة الاقتصـاد العـالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلـدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 184 بلدا .

او هو المؤسسة المركزية في النظام النقـدي الـدولي أي نظـام المـدفوعات الدوليـة وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

أهداف صندوق النقد الدولي

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

1- تشجيع التعاون الدولي في الميـدان النقـدي بواسـطة هيئـة دائمـة تهيـئ سـبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية .

2- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسـهام في تحقيـق مستويات مرتفعـة مـن العمالـة والـدخل الحقيقـي والمحافظـة عليهـا، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميـع البلـدان الأعضـاء، عـلى أن يكـون ذلـك مـن الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

3 - العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة عـلى ترتيبـات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

4- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعـاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعـلى إلغـاء القيـود المفروضـة عـلى عمليـات الصرف والمعرقلة نمو التجارة العالمية.

5- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام مـوارده العامـة مؤقتـاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصـحيح الاخـتلالات في مـوازين مـدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

6- العمل وفق الأهداف المذكورة آنفاً، على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.

ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه يتضح من اسمه صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات.

من أين يحصل صندوق النقد الدولي على أمواله

لمصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص (أو رأس المال) التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزاد فيها الحصص. وتدفع البلدان 25% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية، مثل دولار الولايات المتحدة أو الين الياباني. ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي، الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية، لأغراض الإقراض حسب الحاجة. وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو، وإنما أيضاً عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة.

والهدف من الحصص عموماً هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي؛ فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق. والولايات المتحدة الأمريكية، أكبر اقتصاد في العالم، تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي حيث تبلغ حصتها 17.6% من إجمالي الحصص، أما سيشيل أصغر اقتصاد في العالم، فتسهم بحصة مقدارها 0.004%.

وقد بدأ تنفيذ ما خلصت إليه مراجعة الحصص (الحادية عشرة) في ينـاير 1999، فازدادت الحصص في صـندوق النقـد الـدولي (لأول مـرة منـذ عـام 1990) بمقـدار 45% تقريباً لتبلغ 212 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 290 بليون دولار أمريكي).

ويجوز للصندوق الاقتراض، عند الضرورة، مـن أجـل تكميـل المـوارد المتاحـة مـن حصصه، ولدى الصـندوق مجموعتـان مـن اتفاقـات الاقـتراض الدائمـة لاسـتخدامها عنـد الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي :

- الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) التي تم إنشاؤها في عام 1962 ويشارك فيها أحد عشر مشتركاً (حكومـات مجموعـة البلـدان الصـناعية العشرة وسويسرا أو بنوكهـا المركزية)؛

- الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) التي تم استحداثها في عام 1997 ويشـارك فيها 25 بلداً ومؤسسة.

التكيف لمواجهة التحديات الجديدة

مع التحديات الجديدة التـي أوجـدها تطـور الاقتصـاد العـالمي منـذ عـام 1945، تطور عمل الصندوق وتبلورت ملامحه حتى يتسنى له الاستمرار في تحقيق أهدافه عـلى نحو فعال. وقد ارتبطت العولمـة أي تزايـد التكامـل الـدولي بـين الأسـواق والاقتصـادات بظهور تحديات اقتصادية هائلة، لا سيما منـذ بدايـة التسـعينات، وكـان مـن بـين هـذه التحديات ضرورة التصـدي للاضـطرابات في الأسـواق الماليـة الصـاعدة، وخاصـة في آسـيا وأمريكا اللاتينيـة، ومسـاعدة عـدد مـن البلـدان عـلى عبـور مرحلـة التحـول مـن نظـام التخطيط المركزي إلى النظم القائمة على السوق والانضـمام إلى اقتصـاد السـوق العـالمي، فضلاً عن تشجيع النمو الاقتصادي وخفض حدة الفقر في أفقر البلدان التي تعد مهـددة بالتخلف عن مسيرة العولمة.

وقد جاء رد فعل الصندوق إزاء هذه التحديات في صورة إصلاحات تستهدف تعزيز بنيان النظام النقدي والمالي الدولي أو إطار القواعد والمؤسسات في هذا النظام وجهود لتعزيز مساهمته في منع وقوع الأزمات المالية وحلها. وقد قام الصندوق أيضاً بإعادة التأكيد على أهداف تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر في أكثر بلدان العالم فقراً ولا يزال الإصلاح مستمراً.

وفي سبتمبر 2000 خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أوضح مدير عام الصندوق رؤيته لمستقبل الصندوق، وهي تشمل قيام الصندوق بما يلي :

السعي لتحقيق نمو اقتصادي غير تضخمي مستمر يعود بالنفع على جميع شعوب العالم .

أداء دور مركز الاختصاص المعني باستقرار النظام المالي الدولي .

التركيز على مجالات الاقتصاد الكلي والمجالات المالية الأساسية المنوطة به، مع العمل على نحو مكمل لجهود المؤسسات الأخرى المنشأة لحماية السلع العامة العالمية .

العمل كمؤسسة مفتوحة تتعلم من التجربة والحوار وتتكيف مع الظروف المتغيرة.

وقد حظيت رؤية المدير العام بتأييد كامل من البلدان الأعضاء، وأصبحت بمثابة دليل يسترشد به الصندوق في عمله وإصلاحاته.

كيف يخدم صندوق النقد الدولي أعضاءه

يساعد صندوق النقد الدولي أعضاءه عن طريق ما يلي :

استعراض التطورات المالية والاقتصادية الوطنية والعالمية ومتابعتها، وتقديم المشورة للأعضاء بشأن سياساتهم الاقتصادية .

إقراض الأعضاء بالعملات الصعبة لدعم سياساتهم المعنية بالتعديل والإصلاح التي تستهدف تصحيح مشكلات ميزان المدفوعات وتشجيع النمو القابل للاستمرار .

تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من أشكال المساعدة الفنية وتوفير التدريب للعاملين في الحكومات والبنوك المركزية، وذلك في مجالات اختصاص الصندوق وخبراته.

تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العالمي

تدعو اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى قيام الصندوق بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة "الرقابة" الدقيقة أي الإشراف على سياسات أسعار الصرف في بلدانه الأعضاء . وطبقاً للاتفاقية، يتعهد كل بلد عضو بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجود ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر لأسعار الصرف .

وعلى نحو أكثر تحديداً، توافق البلدان الأعضاء على توجيه سياساتها نحو أهداف النمو الاقتصادي المنظم مع مستوى معقول من استقرار الأسعار، بالإضافة إلى إرساء أوضاع مالية واقتصادية أساسية منظمة، وتجنب التلاعب في أسعار الصرف لتحقيق ميزة تنافسية غير عادلة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعهد كل بلد عضو بأن يقدم للصندوق المعلومات اللازمة لممارسة دوره الرقابي على نحو فعال. وقد اتفق الأعضاء على أن رقابة الصندوق لسياسات أسعار الصرف في كل بلد عضو

ينبغـي أن تـتم في إطـار تحليـل شـامل للحالـة الاقتصـادية العامـة واسـتراتيجية السياسات الاقتصادية في البلد المعني.

ومن شأن المتابعـة المنتظمـة للاقتصـادات حسـبما تقتضي رقابـة الصـندوق، ومـا يرتبط بذلك من تقديم المشورة بشأن السياسات، أن تساعد في التنبيه إلى الأخطـار قبـل تحققها وتمكين البلدان الأعضاء من التصرف في الوقت المناسب لتجنب أية متاعب.

ويمارس الصندوق دوره الإشرافي بطرق ثلاث:

1- الرقابة القطرية، وهي تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة تعقد على أساس مستوى في مرحلية أخرى عند الحاجة. ويطلق عـلى هـذه المشـاورات اسـم "مشـاورات المادة الرابعة"، لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المـادة الرابعـة مـن ميثـاق الصـندوق. كما تسمى أيضاً مشاورات "ثنائية"، ولكن هذه التسـمية تسـمية خاطئـة إذا مـا توخينـا الدقة التامة، ذلك أن الصندوق يعتـبر ممـثلاً لجميـع البلـدان الأعضـاء فـيما يعقـد مـن مشاورات مع أي بلد منفرد، ولذا تكون المشاورات في واقع الأمر متعددة الأطراف.

ولكن كيف تتم مشاورات المادة الرابعة؟

أولاً: يقـوم فريـق مـن خـبراء الصـندوق بزيـارة البلـد المعنـي لجمـع البيانـات الاقتصادية والمالية وعقد مناقشـات مـع المسـؤولين في الحكومـة والبنـك المركـزي حـول السياسات الاقتصادية للبلد المعني في سياق آخر التطـورات. ويقـوم الفريـق باسـتعراض سياسات البلد الاقتصـادية الكليـة (الخاصـة بالماليـة العامـة والشـؤون النقديـة وأسـعار الصرف)، وتقيـيم مـدى سـلامة النظـام المـالي، وتفحـص قضـايا السياسـات الصـناعية والاجتماعية وتلك الخاصة بالعمالة وسلامة الحكم والإدارة والبيئة وغيرها مـما يمكـن أن يؤثر على سياسات وأداء الاقتصاد الكلي. ويقـدم الفريـق بعـد ذلـك تقريـراً إلى المجلـس التنفيذي عما خلص إليه من نتائج، بعد

الحصول على موافقة الإدارة، ويقوم المجلس بمناقشة التحليل الوارد في التقرير ثم تحال آراؤه إلى حكومة البلد المعني في شكل ملخص يصدره رئيس المجلس.

وبهذه الطريقة تكتسب آراء المجتمع الدولي والدروس المستخلصة من التجربة الدولية وزناً مؤثراً على سياسات البلد المعني. ومع زيادة شفافية الصندوق وتنوع أنشطته في السنوات الأخيرة، أصبحت الممارسة المتبعة هي نشر ملخصات مناقشات المجلس التنفيذي لعدد كبير من مشاورات المادة الرابعة، إلى جانب ملخصات تحليلات خبراء الصندوق في إطار نشرات معلومات معممة

(Public Information Notices) والواقع أنه يتم في حالات كثيرة نشر التقارير الكاملة التي يعدها خبراء الصندوق عن هذه المشاورات، وهي تقارير يمكن الاطلاع عليها في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، شأنها شأن نشرات المعلومات المعممة.

ويكمل الصندوق مشاوراته المعتادة سنوياً مع البلدان الأعضاء بزيارات إضافية يقوم بها الخبراء إلى هذه البلدان كلما دعت الحاجة، كما يعقد المجلس التنفيذي العديد من الاجتماعات غير الرسمية لاستعراض التطورات المالية والاقتصادية في بلدان أعضاء ومناطق مختارة.

2- الرقابة العالمية، وهي تستتبع قيام المجلس التنفيذي للصندوق باستعراض الاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية. وتستند أهم الاستعراضات من هذا النوع إلى تقارير "آفاق الاقتصاد العالمي" التي يعدها خبراء الصندوق، وهي تتم في العادة مرتين سنوياً قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وتنشر التقارير بالكامل قبل اجتماعات هذه اللجنة، إلى جانب ملخصات رئيس المجلس التنفيذي لمناقشات المجلس.

ومن العناصر الأخرى في عملية الرقابة العالمية التي يقوم بها الصندوق المناقشات السنوية المعتادة التي يعقدها المجلس حول التطورات والآفاق المستقبلية

وقضايا السياسات في أسواق رأس المال الدولية، وهي موضوعات يتم نشر تقارير خبراء الصندوق بشأنها أيضاً. كذلك يعقد المجلس التنفيذي مناقشات غير رسمية أكثر تواتراً حول ما يجري في العالم من تطورات اقتصادية ومستجدات في الأسواق.

3- **الرقابة الإقليمية**، وبموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقاً لاتفاقيات إقليمية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي.

كذلك تشارك إدارة الصندوق وموظفوه في مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعات مثل مجموعة السبعة (أي مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة) ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ(APEC) .

الإقراض لمساعدة البلدان المتعثرة

يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بالعملات الأجنبية للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات. ومن شأن هذه القروض أن تخفف من صعوبة التصحيح الذي يتعين على البلد المعني إجراؤه للتوفيق بين إنفاقه ودخله بغية معالجة المشكلات التي يواجهها على صعيد ميزان المدفوعات. كذلك تستهدف هذه القروض دعم السياسات، بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية، التي يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وآفاق النمو على أساس دائم.

ويمكن لأي بلد عضو أن يلجأ إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم لأغراض ميزان المدفوعات، أي إذا احتاج إلى قرض رسمي ليتمكن من سداد مدفوعاته الخارجية والحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطات بغير أن يتخذ تدابير مدمرة للرخاء الوطني أو الدولي. وقد تتضمن هذه التدابير فرض

قيود على التجارة والمدفوعات، وضغط الطلب في الاقتصاد المحلي ضغطاً شديداً، أو تخفيض قيمة العملة المحلية تخفيضاً حاداً. وبغير الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي، تضطر البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات إلى اتخاذ تدابير تصحيحية مفاجئة أو غير ذلك من التدابير الأخرى التي قد تضر بالرخاء الوطني والدولي. ويدخل اجتناب مثل هذه النتائج ضمن المقاصد التي يسعى الصندوق لتحقيقها

ما هي البرامج المدعمة بموارد صندوق النقد الدولي

عندما يتوجه أحد البلدان إلى صندوق النقد الدولي طالباً التمويل، فهو إما أن يكون في أزمة اقتصادية فعلية أو على وشك الوقوع فيها، فعملته تكون هدفاً للمضاربة في أسواق الصرف الأجنبي واحتياطياته مستنفدة ونشاطه الاقتصادي راكداً أو آخذاً في الهبوط وحالات الإفلاس فيه آخذة في الزيادة. ولاستعادة سلامة مركز المدفوعات الخارجية في هذا البلد واسترداد الظروف المواتية لتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار فيه، ينبغي الجمع بشكل ما بين عملية التصحيح الاقتصادي والتمويل الرسمي و/أو الخاص.

ويقدم الصندوق المشورة إلى سلطات البلد المعني فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي ينتظر أن تعالج المشكلات القائمة بأقصى درجة من الفعالية. ولكي يقدم الصندوق التمويل المطلوب، لابد أن يتوصل إلى اتفاق مع السلطات حول برنامج للسياسات يستهدف تحقيق أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة المركز الخارجي، والاستقرار المالي والنقدي، والنمو القابل للاستمرار.

وتتعاون السلطات الوطنية تعاوناً وثيقاً مع خبراء الصندوق في صياغة البرنامج المدعم بموارده، بحيث يكون مصمماً لمواجهة الاحتياجات والظروف الخاصة للبلد المعني، ويعد هذا أمراً أساسياً لتحقيق فعالية البرنامج وحتى يتسنى للحكومة اكتساب التأييد الوطني له. ومثل هذا التأييد أو ما يمكن أن نطلق عليه

اسم "الشعور بالملكية المحلية" للبرنامج (local ownership) هو أحد العناصر الحيوية لتأمين نجاحه.

ويجري تصميم كل برنامج بمرونة، بحيث يمكن إعادة النظر فيه أثناء التنفيذ وإدخال تعديلات عليه إذا ما تغيرت الظروف، والواقع أن كثيراً من البرامج يجري تعديلها أثناء التنفيذ.

ويقدم الصندوق معظم التمويل إلى البلدان الأعضاء من خلال أنواع مختلفة من سياسات الإقراض:

1- اتفاقات الاستعداد الائتماني: وهي تشكل لب سياسات الإقراض في الصندوق، وقد استخدمت لأول مرة في عام 1952، وهدفها الأساسي هو معالجة مشكلات ميزان المدفوعات قصيرة الأجل.

2- **الاتفاقات الممددة متوسطة الأجل:** التي تعقد بموجب تسهيل الصندوق الممدد، فهي لخدمة البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات تتعلق بمشكلات هيكلية، وهي مشكلات قد يستغرق تصحيحها فترة أطول مما يحدث بالنسبة لجوانب الضعف في الاقتصاد الكلي. وتضم السياسات الهيكلية المرتبطة بالاتفاقات الممددة الإصلاحات التي تستهدف تحسين طريقة عمل الاقتصاد، مثل الإصلاحات الضريبية وإصلاحات القطاع المالي، وخصخصة المؤسسات العامة، وإجراءات تعزيز المرونة في أسواق العمل.

ويقدم الصندوق منذ أواخر السبعينات قروضاً ميسرة لمساعدة أفقر بلدان الأعضاء في تأمين سلامة مراكزها الخارجية، وتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار، وتحسين مستويات المعيشة. وقد التسهيل الميسر الحالي، وهو تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF) محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي (ESAF)في نوفمبر 1999، حتى يصبح الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الهدفين الأساسيين لبرامج السياسات في البلدان المعنية.

وفي أواخر التسعينات، استحدث الصندوق تسهيلات تستهدف مساعدة البلدان في مواجهة الفقدان المفاجئ لثقة الأسواق، ومنع "عدوى" الأزمات أي امتداد الأزمات المالية إلى البلدان ذات السياسات الاقتصادية السليمة. ويقدم الصندوق قروضاً أيضاً لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الخارجة عن نطاق سيطرتها والناتجة عن الكوارث الطبيعية والآثار المترتبة على الصراعات العسكرية والنقص المؤقت في حصيلة الصادرات أو الزيادة المؤقتة في تكاليف استيراد الحبوب.

وكما أنشئت التسهيلات الجديدة لمواجهة التحديات الجديدة، فقد ألغيت التسهيلات التي فقدت مبرر وجودها بمرور الوقت، وقد بدأ المجلس التنفيذي بالفعل مراجعة تسهيلات الصندوق في أوائل عام 2000 للتعرف على أهم تسهيلات الإقراض لدى الصندوق، وانتهت هذه المراجعة بإلغاء أربعة تسهيلات بطل استعمالها. كذلك أدى نظر المجلس التنفيذي في إدخال تعديلات على التسهيلات غير الميسرة الأخرى إلى الاتفاق على:

- تعديل شروط الإقراض التي تنص عليها اتفاقات الاستعداد الائتماني وتسهيل الصندوق الممدد بما يشجع البلدان على تجنب الاعتماد على موارد الصندوق لفترات أطول من اللازم أو اقتراض مبالغ أكبر من اللازم.

تسهيلات إقراض مختارة لدى صندوق النقد الدولي

1- اتفاقات الاستعداد الائتماني (Stand-By Arrangements): وتمثل هذه الاتفاقات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق. ويعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين 12 و18 شهراً في العادة، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

2- تسهيل الصندوق الممدد (Extended Fund Facility) : يعتبر الدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان الأعضاء طبقاً لتسهيل الصندوق الممدد بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربع سنوات في العادة، لمساعدته في معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.

3- تسهيل النمو والحد من الفقر(Poverty Reduction and Growth) (Facility): الذي حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر (1999). هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات ،أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصاً لهذا الغرض.

4- تسهيل الاحتياطي التكميلي (Supplemental Reserve Facility) : هو تسهيل يوفر تمويلاً إضافياً قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ

ومثير للاضطراب تتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسماً إضافياً يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

5- خطوط الائتمان الطارئ (Contingent Credit Lines) :هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

6- مساعدات الطوارئ (Emergency Assistance) : استحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها. وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية.

7- المساعدة الفنية والتدريب :

لعل ما اشتهر به صندوق النقد الدولي هو تقديم المشورة بشأن السياسات إلى البلدان الأعضاء ومنحها قروضاً مربوطة بالسياسات في أوقات الأزمات الاقتصادية على أن الصندوق يتيح للبلدان الأعضاء الاستفادة أيضاً من خبراته الفنية على أساس منتظم من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب في مجموعة كبيرة من المجالات، مثل أنشطة البنوك المركزية، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف، والسياسات والإدارة الضريبية، والإحصاءات الرسمية. والهدف من وراء ذلك هو العمل على تعزيز قدرة الأعضاء على تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها، وهو ما يتم بسبل متعددة تتضمن تعزيز المهارات في

المؤسسات المسؤولة، مثل وزارات المالية والبنوك المركزية، وتعد المساعدة الفنية عنصراً مكملاً لما يقدمه الصندوق إلى البلدان الأعضاء من مساعدات مالية ومشورة بشأن السياسات، وهي تمثل حوالي 20% من التكاليف الإدارية للصندوق.

قد بدأ الصندوق في تقديم المساعدة الفنية في منتصف الستينات عندما لجأ كثير من البلدان حديثة الاستقلال إلى الصندوق طلباً للمساعدة في إنشاء البنوك المركزية ووزارات المالية. وحدثت طفرة أخرى في أنشطة المساعدة الفنية في أوائل التسعينات عندما بدأت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفيتي السابق التحول من نظم التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق.

وفي الآونة الأخيرة عزز الصندوق أنشطة المساعدة الفنية كجزء من الجهد الرامي إلى تعزيز بنيان النظام المالي الدولي. وعلى وجه التحديد، يساعد الصندوق البلدان الأعضاء على تقوية نظمها المالية، وتحسين جمع البيانات المالية والاقتصادية ونشرها، وتدعيم نظمها الضريبية والقانونية، والنهوض بالتنظيم والرقابة المصرفية. كذلك يقوم الصندوق بنشاط مكثف لتقديم المشورة في المجالات التشغيلية إلى البلدان التي اضطرت إلى إعادة إنشاء مؤسساتها الحكومية في أعقاب الحروب أو الاضطرابات المدنية الحادة. ويقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب في أربعة مجالات أساسية هي:

دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكلته، وإدارة النقد الأجنبي والعمليات ذات الصلة، ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى هياكل البنوك المركزية وتطويرها.

مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية وضمان حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية،

ووضع الميزانية، وإدارة الإنفاق. وتصميم شبكات الأمان الاجتماعي، وإدارة الـدين الداخلي والخارجي.

إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها.

صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها .

وينظم الصندوق دورات تدريبية للمسـؤولين في الحكومـات والبنـوك المركزيـة في البلدان الأعضاء، وذلـك في مقـره بواشـنطن العاصـمة وفي مراكـز التـدريب الإقليميـة في أبيدجان وبرازيليا وسنغافورة وفيينا. ويقدم الصندوق المساعدة الفنية ميدانياً أيضاً مـن خلال زيارات خبرائه إلى البلـدان الأعضـاء التـي تكملهـا زيـارات الاستشـاريين والخـبراء المكلفين من خارج الصندوق. وتتقلى برامج المسـاعدة الفنيـة والتـدريب التـي يقـدمها الصندوق تمويلا تكميليا من بلدان مثل اليابان وسويسرا، وهيئـات دوليـة مثـل الاتحـاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي والبنك الدولي.

سمات الإقراض المقدم من الصندوق

صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة أو بنكاً للتنميـة، فهـو يقـدم القـروض لمساعدة بلدانـه الأعضـاء عـلى معالجـة مشـكلات ميـزان المـدفوعات واسـتعادة النمـو الاقتصادي القابل للاستمرار. ويتم إيـداع النقـد الأجنبـي المقـدم، الـذي تتعـين حـدوده القصوى حسب حصة البلد العضـو في الصـندوق، لـدى البنـك المركـزي في البلـد المعنـي لدعم احتياطياته الدوليـة وبالتـالي إعطـاء دعـم عـام لميـزان المـدفوعات، وعـلى عكـس القروض التي تقدمها وكالات التنمية، فإن أموال صندوق النقد الـدولي لا تقـدم لتمويـل مشاريع أو أنشطة بعينها .

قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، قـروض الصـندوق مشرـوطة بالسياسـات، بمعنى أن البلد المقترض لابد أن يعتمد سياسات تعمل على تصحيح

مشكلة ميـزان المـدفوعات، وتسـاعد الشرـطية المرتبطـة بقـروض صـندوق النقـد الدولي على ضمان عدم استخدام البلد المعني لقروض الصندوق لمجرد تأجيل الاختبارات الصعبة وإنشاء مزيد من الديون، والتأكد من قدرته على تعزيز اقتصـاده وسـداد المبلـغ المقترض، ولابد أن يتفق البلد المقترض وصـندوق النقـد الـدولي عـلى إجـراءات السياسـة الاقتصادية اللازمـة، كـذلك فـإن الصـندوق يقـوم بصرـف القـروض عـلى مراحـل تـرتبط بتنفيذه لالتزاماتـه المقـررة عـلى صـعيد السياسـات. وخـلال الفـترة 2000-2001، عمـل الصندوق على ترشيد هذه الشرطية بجعلها أكـثر تركيـزاً عـلى سياسـات الاقتصـاد الكـلي والقطاع المالي وأقل تدخلاً فيما تختاره البلدان من سياسات، مما يزيد مـن شـعور البلـد بملكية برامج السياسات ويزيد من درجة فعاليتها .

قروض الصندوق مؤقتة، فحسـب تسـهيل الإقـراض المسـتخدم، يمكـن أن تصرـف القروض على فترات قد تقصر لتصل إلى سـتة شـهور أو تطـول لتصـل إلى أربـع سـنوات. وتتراوح فترة السداد بين 3.25 إلى 5 سـنوات للقـروض قصـيرة الأجـل (بموجـب اتفاقـات الاستعداد الائتماني) أو 4.5 إلى 10 سنوات للتمويل متوسـط الأجـل (بموجـب الاتفاقـات الممددة) ولكن المجلـس التنفيـذي وافـق في نـوفمبر 2000 عـلى اسـتحداث آليـة توقـع السداد المبكر.

(Early Repayment Expectation) أي في فــترة تــتراوح بــين 2.25 إلى 4 سنوات لاتفاقات الاستعداد الائتماني و 4.5 إلى 7 سـنوات للاتفاقـات الممـددة. أمـا فـترة سداد القروض المقدمة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض بموجب تسهيل الإقراض الميسرـ المعروف باسم تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF) فهي 10 سنوات، مع فترة سـماح طولها خمس سنوات ونصف لسداد أصل القرض.

يتوقع الصندوق من المقترضين إعطاء أولوية لسداد قروضه، فالبلد المقترض يجب أن يسدد قرض الصندوق في الموعد المحدد، حتى تتوفر الأموال لإقراض بلدان أخرى تحتاج إلى التمويل لأغراض ميزان المدفوعات، ويطبق الصندوق إجراءات رادعة لمنع تراكم المتأخرات أو عدم سداد المدفوعات أو رسوم الفائدة، ولكن الأهم من ذلك كله هو الوزن الذي يعطيه المجتمع الدولي لوضع صندوق النقد الدولي كدائن ممتاز، فهو يضمن أن يكون الصندوق من أوائل المقرضين الذين تسدد قروضهم، رغم أنه في العادة هو آخر مقرض يقدم على تقديم الأموال إلى البلدان بعد أن تصبح قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته موضع شك واضح .

جدير بالذكر أن البلدان التي تقترض من نوافذ الإقراض العادية غير الميسرة لدى الصندوق فيما عدا البلدان النامية منخفضة الدخل تدفع أسعار الفائدة ورسوم الخدمة القائمة على السوق، بالإضافة إلى رسم التزام يمكن للمقترض استرداده ، ويمكن فرض رسم إضافي إذا تجاوز القرض مستوى حدي معين لإثناء البلدان الأعضاء عن الاستخدام المفرط لأموال الصندوق. وتنطبق الرسوم الإضافية أيضاً على المسحوبات بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي (Supplemental Reserve Facility) أما البلدان منخفضة الدخل التي تقترض بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر فتدفع سعر فائدة ميسر هو 0.5% سنوياً .

تعزيزاً للضمانات الوقائية التي تكفل حسن استخدام الأعضاء لموارد الصندوق، بدأ الصندوق يشترط اعتباراً من مارس 2000 إجراء تقييمات لمدى امتثال البنوك المركزية للممارسات المستصوبة فيما يتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية ووضع التقارير المالية وآليات التدقيق. وفي الوقت نفسه، قرر المجلس التنفيذي توسيع نطاق تطبيق الأدوات المتاحة للتعامل مع البلدان التي تقترض من

صندوق النقد الدولي على أساس معلومات خاطئة، والاستفادة من هـذه الأدوات بشكل أكثر منهجية .

عندما يقرض الصندوق، فهو يقدم في معظم الحالات نسـبة صـغيرة فحسـب مـن احتياجات التمويل الخارجي اللازمة للبلد المعني. ولكن لأن موافقة الصندوق على مـنح القروض تعد إشارة إلى سير السياسات الاقتصادية في البلد المعني على الطريق الصـحيح، فهي تطمئن المستثمرين والدوائر الرسمية وتساعد عـلى توليـد تمويـل إضـافي مـن هـذه المصادر، وهكذا فإن التمويل الذي يوفره الصندوق يمكن أن يكـون أداة أو حـافزاً مهـماً لاجتذاب مزيد من التمويل، وتستند قدرة الصندوق على القيام بهـذا الـدور الحـافز إلى ثقة المقرضين الآخـرين في عملياتـه، وخاصـة في مصـداقية شرطيـة السياسـات المرتبطـة بالإقراض.

صياغة استراتيجيات الحد من الفقر

الهدف من وضع تقرير استراتيجية الحد من الفقر هو تـدعيم المبـادئ الأساسـية المتمثلة في شعور البلدان بملكية البرامج المدعمـة بمـوارد الصـندوق، والتنميـة الشـاملة، والمشاركة العامة على نطاق واسع. ورغم عدم وجود نموذج قياسي لهذه التقارير، فهناك عدد من العناصر الأساسية المرجح أن تشترك فيها جميع الاستراتيجيات:

1- تشخيص العقبات أمام تحقيق النمو والحد من الفقر :

يمكن لأي استراتيجية معنية بالحد من الفقر أن تبدأ باستخدام البيانات الموجودة لتعريف الفقراء، وأماكن إقامتهم، وتحديد المجالات التي يتعين تعزيز البيانات المتعلقـة بها. واستناداً إلى هذا الوصـف، يمكـن لاسـتراتيجية الحـد مـن الفقـر أن تحلـل العقبـات الاقتصادية الكلية والاجتماعية والمؤسسية التي تعوق تحقيـق النمـو والحـد مـن الفقـر بسرعة أكبر.

2- السياسات والأهداف :

في ضوء فهم أعمق للفقر وأسبابه، يمكن أن يحدد تقرير استراتيجية الحد من الفقر الأهداف متوسطة الأجل وطويلة الأجل لاستراتيجية الحد من الفقر في البلد المعني، وكذلك السياسات الاقتصادية الكلية، والهيكلية، والاجتماعية اللازمة لتحقيقها.

متابعة التقدم :

للوصول إلى فهم أفضل للرابطة بين السياسات والنتائج، ينبغي أن تتضمن استراتيجية الحد من الفقر إطاراً لمراقبة التقدم المحرز وآليات لتقاسم هذه المعلومات مع شركاء البلد المعني في التنمية.

3- المساعدات الخارجية :

يمكن أن تؤدي الاستراتيجية أيضاً إلى زيادة فعالية المساعدات الخارجية ورفع كفاءتها عن طريق تحديد حجم المساعدة الفنية والمالية المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية. ويمكنها كذلك تقييم الأثر المحتمل على حالة الفقر نتيجة لزيادة التزامات المساعدة وتخفيضها، بما في ذلك الوفورات الفعلية المتحققة من تخفيف أعباء الديون.

4- إقامة عملية قائمة على المشاركة :

يمكن أن تصف الاستراتيجية شكل المشاورات ومعدل تواترها وأماكن إجرائها، وأن تقدم تلخيصاً لأهم القضايا المطروحة وآراء المشاركين فيها، وأن توضح تأثير المشاورات على تصميم الاستراتيجية، وأن تتضمن مناقشة لدور المجتمع المدني في المراقبة والتنفيذ مستقبلاً.

تقوية النظام المالي والنقدي الدولي

أدت العولمة إلى ظهور تحديات جديدة أمام صندوق النقد الدولي. ولعل أهم التحديات وأكثرها صعوبة هما كيفية تقوية النظام المالي العالمي بحيث يصبح أقل عرضة للأزمات المالية وأكثر قدرة على التصدي لها إذا وقعت وكيفية دعم جهود مكافحة الفقر في البلدان منخفضة الدخل.

ولقد حققت العولمة فوائد كبرى لبلدان كثيرة وأناس كثيرين في جميع أنحاء العالم، والحق أن الاندماج في الاقتصاد العالمي يمثل عنصراً جوهرياً في أية استراتيجية لتمكين البلدان المختلفة من التوصل إلى مستويات معيشية أعلى، ولكن العولمة، من خلال ما تحققه من زيادة في حجم تدفقات رؤوس الأموال الدولية وسرعة حركتها، قد أدت أيضاً إلى زيادة مخاطر الأزمات المالية. وفي الوقت ذاته، نشأت مخاطرة أخرى، وهي أن البلدان منخفضة الدخل، التي لم تستفد استفادة كبيرة بعد من العولمة، ستزداد تخلفاً عن الركب في الوقت الذي ترتفع فيه مستويات المعيشة في البلدان الأخرى.

بناء نظام مالي عالمي أقوى

كانت الأزمات المالية في الأسواق الصاعدة في منتصف وأواخر التسعينات تذكرة بالمخاطر المرتبطة بالعولمة حتى بالنسبة للاقتصادات التي حققت استفادة هائلة من ورائها والتي تدار إدارة جيدة من جوانب متعددة. فالاقتصادات التي تضررت من الأزمة الآسيوية في الفترة 1997-1998 على وجه الخصوص كانت قد حققت طوال عدة عقود مكاسب ضخمة من التجارة الدولية التي تزداد تكاملا يوما بعد يوم، ولقد كشفت الأزمات عن وجود جوانب ضعف في سياسات البلدان التي أصابتها الأزمة، بل وعن ثغرات في النظام المالي الدولي نفسه، مما أبرز الحقيقتين التاليتين:

إن المستثمرين قد يتراجعون على نحو سريع وجماعي إذا ما لمسوا وجود نقائص في السياسات الاقتصادية المحلية. ومتى فقد المستثمرون المحليون أو الأجانب ثقتهم في الاقتصاد، يمكن أن تنضب تدفقات رؤوس الأموال الداخلة وأن يؤدي خروج تدفقات صافية كبيرة على التعجيل بوقوع أزمة مالية .

إن الأزمة المالية التي تقع في بلد أو منطقة ما يمكن أن تمتد بسرعة لتنتشر في اقتصادات أخرى.

ومن أجل الحد من مخاطر وقوع الأزمات المالية في المستقبل ودعم إمكانية الحل السريع لما يقع منها، يعمل صندوق النقد الدولي على تقوية النظام النقدي المالي الدولي بالتعاون مع حكومات البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى والهيئات التنظيمية والقطاع الخاص. وتشمل الإصلاحات الجارية المجالات الآتية:

1- تقوية القطاعات المالية

من الأسباب الرئيسية وراء حساسية البلدان للأزمات الاقتصادية وجود ضعف في نظمها المالية تتجسد مظاهره في إعسار مؤسساتها أو افتقارها إلى السيولة، أو كونهاعرضة للإعسار أو نقص السيولة نتيجة في حال حدوث تطورات مناوئة. ولتقوية النظام المالي، قد تحتاج البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى تحسين ضوابطها الداخلية، بما في ذلك تقييم المخاطر وإدارتها. كذلك قد تحتاج السلطات إلى رفع كفاءة رقابتها للقطاع المالي و تنظيمها له بحيث تقترب من مستوى المعايير الدولية.

في عام 1999 بدأ الصندوق والبنك الدولي عمليات تقييم مشتركة للقطاعات المالية في البلدان الأعضاء، للمساعدة في تحديد جوانب الضعف الفعلية والمحتملة. ومنذ ذلك الحين، قامت فرق من الصندوق والبنك الدولي، بمساعدة خبراء من البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية في عموم الحالات، بتقييم قوة

النظم المالية في عدد مـن البلـدان الأعضـاء. ويجـري تقـديم هـذه التقيـيمات إلى البلدان المعنية لتكون مرشداً لها فيما ينبغي اتخاذه من إجراءات.

ويعمل خبراء الصندوق أيضاً من الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية الأخـرى لتحقيق ما يلي:

- تقوية الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية للبنوك .
- مراجعة الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي لدى البنوك والمؤسسات المالية .
- وضع مجموعة أساسية من المعايير المحاسبية الدولية .
- الانتهاء من وضع مجموعـة مـن المبـادئ الأساسـية لحسـن التنظـيم والإدارة في قطاع الشركات .
- تجنب نظم أسعار الصرف الحساسة لأي هجوم .
- ضمان تدفق البيانات المالية إلى الأسواق بحرية أكبر وفي الوقت المناسب.

وبالمثل، يتعاون صندوق النقد الدولي مع لجنة بـازل للرقابـة المصرفية مـن أجـل تحسين المعايير التنظيمية.

2- معايير ومواثيق الممارسات السلمية المقبولة دولياً

تستطيع البلدان طمأنة المجتمع الدولي لسلامة سياستها وممارستها باتباع معـايير ومواثيق الممارسات السـلمية المقبولـة دوليـاً. أمـا البلـدان التـي لا تتبـع هـذه المعـايير والمواثيق الدولية، فيمكنها الاسترشاد بها في تقوية نظمها المعتمدة. وقد عمـل صـندوق النقد الدولي على وضع وتنقيح المعايير الطوعية في مجالات تخصصه، وذلك بالتعاون مع منظمات دولية أخرى في بعض الحالات، مثل بنك التسويات الدولية والبنك الدولي.

ومـن بـين هـذه المعـايير مـا يتصـل بالممارسـات الإحصـائية في البلـدان الأعضـاء، ومواثيـق الممارسـات السـلمية في مجـال سياسـات الماليـة العامـة والسياسـات النقديـة والمالية، والمبادئ التوجيهيـة التـي تسـتهدف تقويـة القطـاع المـالي مثـل معـايير الرقابـة والتنظيم في الجهاز المصرفي.

وتكمل عمل الصندوق في هذا الميدان جهود بنك التسويات الدولية والبنك الدولي وغيرها من الهيئات المعنية بوضع المعايير الدولية في مجالات مثل المحاسبة ومراجعة الحسابات، والإفلاس، والتنظيم والإدارة في قطاع الشركات، وتنظيم أسواق الأوراق المالية، ونظم الدفع والتسوية.

ولمساعدة البلدان في تقدير مدى امتثالها لهذه المعايير، بدأ خبراء الصندوق في عام 1999، بالتعاون مع حكومات البلدان المعنية، في إعداد تقارير قطرية تجريبية حول موضوع مراعاة البلدان للمعايير والمواثيق، مع التركيز أساساً على المجالات التشغيلية التي تهم الصندوق بشكل مباشر. وقد قامت بلدان عديدة بنشر هذه التقارير على أساس طوعي .

3- تشجيع الانفتاح ونشر البيانات

يعتبر نشر معلومات حديثة عن السياسات الاقتصادية والمالية والممارسات المتبعة وكيفية صنع القرار في مختلف البلدان مطلباً لازماً لمساعدة المستثمرين في إصدار أحكام صحيحة، ولتمكين الأسواق من العمل بكفاءة ويسر. وفي أعقاب الأزمة المكسيكية في الفترة 1994-1995، استحدث صندوق النقد الدولي في عام 1996 معياراً خاصاً لنشر البيانات (SDDS) لإرشاد البلدان القادرة على دخول أسواق رأس المال الدولية والأخرى التي قد تسعى لدخولها في نشر البيانات الاقتصادية والمالية للجمهور. وتوافق البلدان المشتركة في هذا النظام على نشر بيانات مالية واقتصادية وطنية مفصلة، بما في ذلك بيانات الاحتياطيات الدولية والدين الخارجي، حسب جدول زمني معلن. وقد أنشئ أيضاً في عام 1997 نظام لنشر البيانات (GDDS) لإرشاد البلدان التي لم تسمح ظروفها بعد بالاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات والتي تحتاج إلى تحسين نظمها الإحصائية.

الشفافية والمساءلة في صندوق النقد الدولي

يعتبر تحسين المعلومات التي تقدم إلى الأسواق والجمهور العريض بمثابة عنصر أساسي من عناصر إصلاح النظام المالي الدولي، كما أنه يمثل حجر الزاوية في عملية الإصلاح التي بدأت مؤخراً ولا تزال مستمرة في الصندوق ذاته.

أما الشفافية، سواء من جانب البلدان الأعضاء في الصندوق أو الصندوق نفسه، فهي تساعد على تحسين الأداء الاقتصادي بطرق متعددة. فزيادة انفتاح البلدان الأعضاء تشجع الجمهور على تحليل سياسات هذه البلدان نطاق أوسع وبالاستناد إلى معلومات أدق، وتزيد من مساءلة صانعي السياسات ومن مصداقية السياسات المنتهجة، كما توفر للأسواق المالية معلومات تمكنها من العمل بنظام وكفاءة. أما زيادة الانفتاح والوضوح من جانب الصندوق فيما يتعلق بسياساته والمشورة التي يقدمها لأعضائه، فمن شأنها الإسهام في عقد مناقشات مستنيرة بشأن السياسات، وتحقيق فهم أفضل لدور الصندوق وعملياته. ومن خلال إتاحة الفرصة للجمهور العريض كي يتناول تفاصيل المشورة بالفحص والنقاش، يمكن أن يعمل الصندوق أيضاً على الارتقاء بمستوى التحليل لديه.

ومنذ منتصف التسعينات، حدثت زيادة هائلة في حجم المعلومات التي ينشرها الصندوق عن أنشطته وسياساته وأنشطة وسياسات البلدان الأعضاء لا سيما في موقعه على شبكة الإنترنت. فنشرات المعلومات المعممة، على سبيل المثال، التي تم نشرها في ختام مشاورات المادة الرابعة من حوالي 80% من البلدان الأعضاء في 1999-2000 تلخص مناقشات المجلس التنفيذي وتقدم الخلفية التي تستند إليها المشاورات. كذلك تقوم الحكومات المعنية بإصدار خطابات نوايا في حوالي 80% من البرنامج. وفي أبريل 1999، بدأ المجلس التنفيذي مشروعاً تجريبياً للنشر الطوعي لتقارير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة، ووافق حوالي ستون بلداً على هذا النشر على مدى الثماني عشر شهراً التالية.

وفي نوفمبر 2000 حل محل هذا المشروع التجريبي سياسة للنشر تنص على النشر الطوعي (أي رهناً بموافقة البلد المعني) لكل من تقارير مشاورات المادة الرابعة والتقارير الخاصة باستخدام البلدان الأعضاء لموارد الصندوق .

ولقد تعززت في السنوات الأخيرة قواعد مساءلة صندوق النقد الدولي أمام حكوماته الأعضاء والجمهور العريض عن طريق التقييمات الخارجية التي يقوم بها خبراء من خارج الصندوق لسياساته وأنشطته. وتضم التقييمات الخارجية المنشورة تقييمات التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي (الذي حل محله في عام 1999 تسهيل النمو والحد من الفقر) ورقابة الصندوق لاقتصادات البلدان الأعضاء وأنشطة الصندوق في مجال البحوث الاقتصادية. وقد تم في عام 2001 إنشاء مكتب التقييم المستقل(Independent Evaluation Office) .

وإذ يزيد المجلس التنفيذي من شفافية الصندوق، فهو يعي تماماً ضرورة الحفاظ على دور الصندوق كمستشار مؤتمن لبلدانه الأعضاء، وهو دور سيظل على الدوام جزءاً أساسياً من مهمة الصندوق.

إشراك القطاع الخاص في منع وقوع الأزمات وحلها

يسهم القطاع الخاص بالنصيب الأكبر في التدفقات المالية الدولية. وهنا تبرز أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في المساعدة على منع وقوع الأزمات المالية وحلها إذا وقعت. ويمكن منع حدوث الأزمات والحد من مدى تقلب التدفقات الخاصة عن طريق تحسين عمليات تقييم المخاطر والدخول في حوار أعمق وأكثر تواتراً بين البلدان والمستثمرين من القطاع الخاص. فمثل هذا الحوار يمكن أن يزيد من مشاركة القطاع الخاص في حل الأزمات عند حدوثها، وذلك بأساليب تتضمن إعادة هيكلة الدين الخاص. ويمكن لكل من الدائنين والمدينين الاستفادة من مثل هذا الحوار.

كذلك فإن إشراك القطاع الخاص في منع وقوع الأزمات وحلها من شأنه أن يساعد أيضاً في الحد من "الخطـر الأخلاقـي (moral hazard) أي إمكانيـة أن ينجـذب القطـاع الخاص إلى الدخول في عمليات إقراض غـير مضـمونة مـن منطلـق الثقـة في أن الخسـائر المحتملة ستكون محدودة نتيجة لعمليات الإنقاذ الرسمية، بما في ذلك الإنقاذ من جانب صندوق النقد الدولي.

ويعمل صندوق النقد الدولي ذاته عـلى تعزيـز حـواره مـع الأطـراف المشـاركة في السوق، من خلال تشكيل المجموعة الاستشارية المعنية بأسـواق رأس المـال، مـثلاً والتـي اجتمعت للمرة الأولى في سبتمبر 2000 وتمثل هـذه المجموعـة محفـلا للاتصـال المنـتظم بين المشاركين في أسواق رأس المال الدولية وإدارة الصندوق وكبار موظفيه حول القضـايا ذات الاهـتمام المشـترك، بمـا في ذلـك التطـورات الاقتصـادية العالميـة وتطـورات السـوق وتدابير تقوية النظام المالي العالمي غير أن المجموعة لا تناقش المسائل السرـية المتعلقـة ببلدان بعينها.

وعند وقوع الأزمات، ينتظر من البرامج المدعمة بموارد الصندوق أن تكـون قـادرة على استعادة الاسـتقرار في معظـم الحـالات، اسـتناداً إلى مـا تـوفره مـن تمويـل رسـمي وتعديل في السياسـات، ومـا يـرتبط بـذلك مـن زيـادة في ثقـة المسـتثمرين مـن القطـاع الخاص. ومع ذلك، فقد يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات أخرى في حالات معينة، مثل إعـادة الهيكلة المنسقة للديون من جانب الدائنين التابعين للقطاع الخـاص. وقـد اتفـق أعضـاء صندوق النقد الدولي على بعض المبادئ للاسترشاد بهـا في عمليـة إشراك القطـاع الخـاص في حل الأزمات غير أن هذه المبادئ تتطلب مزيداً من التطـوير وينبغـي تـوخي المرونـة عند تطبيقها على الحالات المختلفة لفرادى البلدان .

التعاون مع المؤسسات الأخرى

يتعاون صندوق النقد الدولي تعاوناً نشطاً مع البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، وهي مؤسسات لكل منها مجال تخصص معين ومساهمة خاصة في الاقتصاد العالمي، ويتسم تعاون الصندوق مع البنك الدولي في مجال الحد من الفقر بطابع وثيق خاص، لأن البنك، وليس الصندوق، هو صاحب الخبرة في مجال مساعدة البلدان على تحسين سياساتها الاجتماعية .

ومن المجالات الأخرى التي يتعاون فيها الصندوق والبنك الدولي تعاوناً وثيقاً عمليات تقييم القطاعات المالية في البلدان الأعضاء بهدف الكشف عن جوانب الضعف في نظمها، ووضع المعايير والمواثيق، وتحسين نوعية بيانات الدين الخارجي ومدى توفرها ونطاق شمولها.

كذلك فإن صندوق النقد الدولي عضو في منتدى الاستقرار المالي الذي يضم السلطات الوطنية المسؤولة عن الاستقرار المالي في المراكز المالية الدولية المهمة، وهيئات التنظيم والرقابة الدولية، ولجان خبراء البنوك المركزية، والمؤسسات المالية الدولية.

دور صندوق النقد والبنك الدولي

لم يكن بالطبع يدور في خلد وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية خلال اجتماعهم في هونج كونج في عام 1997 لحضور الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين أن تتطور الأزمة المالية في آسيا والتي كانت في مهدها في ذلك الوقت، وبدأت آنذاك وكأنها عقبة محلية بسيطة. إلا أن هذه الأزمة بعد مرور اثني عشر شهرا تفاقمت حدتها واتسع نطاقها بما يجاوز توقعات أي فرد، وأدت إلى

انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى النصف، كما ألقت بظلال كثيفة قاتمة على أداء المؤسسات المالية الدولية.

وفي خضم هذه الأحداث، وجد الاقتصاد الروسي نفسه في حالة من التفكك وفشل صندوق النقد الدولي في توفير الاستقرار للسوق المالية الروسية من خلال برنامج للإنقاذ بدأ تنفيذه في يوليو 1998، الأمر الذي أدى بعد مرور شهر لقيام روسيا بإعادة هيكلة الديون من جانب واحد، وهو ما أدى بدوره لتقويض ثقة المستثمرين في الأسواق الناشئة في أنحاء العالم. ووضعت الحكومة الروسية يدها على النظام المصرفي، وانهارت قيمة الروبل الروسي، وتواجه روسيا سنوات من الحرمان من الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، زيادة القروض التي توفرها بنوك التصدير والاستيراد الأمريكية خلال الشهور القادمة.

حض الكونجرس الأمريكي على زيادة رأسمال صندوق النقد الدولي

وقد يتمثل أحد الحلول المقترحة لهذه الأزمة الراهنة في تغيير جذري لهذا النظام، كالرجوع للعمل بقاعدة الذهب في ظل أسس جديدة، أو تفعيل دور صندوق النقد الدولي بجعله مقرضا أخيرا للنظام الائتماني الدولي، ولكن إذا نظرنا إلى الأمور نظرة واقعية، فلن يحدث أي من ذلك.

ويوجد منهجان للتعامل مع المشكلات القائمة في ظل النظام المالي الحالي: أولا: محاولة تقييد تدفقات رؤوس الأموال والعمل على تقليل اندماج النظام المالي. ويدلنا التاريخ على أن هذا المنهج مدمر من الناحية الاقتصادية، ومن المحتمل أن يسفر عن تحقق عزلة كاملة فيما بين اقتصادات الدول وبعضها البعض. ثانيا: القبول بأن الانفتاح من المحتم أن يجلب المخاطر بالإضافة إلى المنافع، والتأكيد

على تقليل فرص حدوث الأزمات لأدنى حد، والحد من الأضرار التي تنجم عنها.

صندوق النقد الدولي يحذر من كساد اقتصادي عالمي

عبر صندوق النقد الدولي قالاً في تقريره «نظرة على الاقتصاد العالمي» نصف السنوي حول الاقتصاد العالمي : "ان الولايات المتحدة باتت في مركز عاصفة مالية عالمية متفاقمة، وتتجه على ما يبدو نحو مرحلة انكماش يمكن ان تعرض اكبر اقتصاد في العالم الى ضغوط خلال معظم عام 2009" .

وخفض صندوق النقد توقعاته بشأن النمو الاقتصادي في العام المقبل من 3,9 % الى 3 % فقط. و جاء في التقرير : انه "بعد ان اصبح الركود يبدو الان اكثر ترجيحا، فان الاسئلة الرئيسية هي ما المدى الذي سيصل اليه هذا التدهور، و متى سيبدأ التعافي، و ما مدى القوة التي سيكون عليها" .

و اكد التقرير انه من الاسباب الرئيسة للمشكلة انفجار فقاعة الاسكان في الولايات المتحدة عام 2006 و ما صاحب ذلك من انخفاض في اسعار المنازل بنسبة تتراوح ما بين 5 و 17 بالمئة خلال العام الماضي ، اعتمادا على عدة اجراءات، و هو امر "لم يسبق ان حدث منذ الركود الكبير" .

و اضاف : انه "نتيجة لذلك فان اكثر من عشرة الاف عائلة امريكية تدين بقروض على منازلها تزيد قيمتها عن القيمة الحقيقية للمنازل، كما انخفض النشاط المرتبط بالاسكان، و انخفض عدد المنازل المملوكة حديثا بنسبة 60 % مقارنة مع عددها في ذروة عمليات التملك" .

و تحدث التقرير عن «مؤشرات اولية على الاستقرار» و اشار الى ان "التوقعات الاساسية تشير الى ان دورة الاسكان ستستقر في نهاية المطاف عام 2009

بعد اربع سنوات من التصحيح". و اكد الصندوق، ان هذا سيحدث بعد ان تنخفض اسعار المنازل بنسبة 10 % اضافية نهاية العام الحالي . و قال : ان "العوامل الرئيسية للتوقعات المستقبلية على المدى القصير ستكون فاعلية المبادرات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا للمساعدة في استقرار اوضاع الاسواق المالية، اضافة الى تصرفات الامريكيين في مواجهة الضغوط المتزايدة و عمق دورة الاسكان، و مقدار القيود التي ستفرضها مخاوف التضخم على السياسة النقدية" . و توقع وزير الخزانة الامريكي «هنري بولسون» ان تشهر مؤسسات مالية في بلاده افلاسها رغم دخول خطة الانقاذ المالي حيز التنفيذ الى ذلك ، اكدت السلطات الفرنسية التزامها بمنع اي افلاس مصرفي في فرنسا، و تعهد رئيس الوزراء «فرنسوا فيون» بوضع اليد على اي مؤسسة مالية قد تواجه مشاكل، و النهوض بها واعادة طرح مساهمات الدولة في السوق عندما تسمح الظروف .

و في محاولة للحيلولة دون انهيار النظام المصرفي في بلاده، و احتواء اثار الازمة الاقتصادية العالمية، كشف رئيس الوزراء البريطاني «غوردن براون» عن خطة انقاذ مالية تهدف لاستعادة الثقة باسواق المال البريطانية، و تصل اجماليا الى 250 مليار جنيه استرليني.

هذا و اكد رئيس الجمهورية محمود احمدي نجاد ان الاقتصاد الغربي سينهار بالكامل في وقت اكد فيه مسؤولون ايرانيون ان الاقتصاد الايراني لن يتاثر بالازمة المالية العالمية و ذلك لاعتماده على الانتاج الداخلي، و الغاء التعامل بالدولار .

خطة صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية العالمية

تبنى صندوق النقد الدولي الإجراءات التي تقدمت بها مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى لمواجهة الأزمة المالية العالمية وسط تحذيره من أن النظام المالي العالمي على وضع الانهيار ما لم يتم وضع خطط عاجلة لاحتواء هذه الأزمة.

خرج اجتماع أعضاء صندوق النقد الدولي الذي عقد في واشنطن بالإجماع على ضرورة دعم "خطة التحرك" التي تقدمت بها مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى لمواجهة الأزمة العالمية والتي تدعو إلى توظيف كل الوسائل والإمكانات لدعم البنوك الكبرى للحيلولة دون انهيارها والعمل على استعادة الثقة في الأسواق العالمية، وحذر صندوق النقد الدولي من أن النظام المالي العالمي على شفا الانهيار إذا لم يتم التحرك بسرعة لوقف الإعصار المالي العالمي.

من ناحيتها سعت أيضا اللجنة العليا في الصندوق، والتي تتحدث باسم جميع دول أعضاء الصندوق البالغ عددها 185 دولة، من أجل تنسيق أكبر مع الدول النامية التي بدأت تشعر بآثار الأزمة المالية العالمية الطاحنة. وذكر بيان للجنة النقدية والمالية الدولية للصندوق أن علاج الأزمة يتطلب "حذرا فائقا وتنسيقا والاستعداد لاتخاذ إجراءات جريئة".

مساعدة الدول النامية والمتضررة

وضعت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى خطة عمل لمواجهة الأزمة المالية العالمية كما أعرب صندوق النقد الدولي عن استعداده لمساعدة الدول المتضررة من الأزمة المالية، معتمدا التوجهات التي أقرتها مجموعة الدول الصناعية الكبرى في اجتماعها في واشنطن. وقال الصندوق إنه سيكون قادرا "بسرعة" على وضع "موارد كبيرة" في تصرف الدول المتضررة.

ويأتي هذا الإجماع بعد اجتماع ضم وزراء مالية الدول الصناعية السبع، قال فيه رئيس صندوق النقد الدولي دومينيك ستراوس إن حل الأزمة الراهنة يقتضي تعاونا دوليا من الدول كافة المتقدمة منها والنامية على السواء. وعبر المسؤول المالي الدولي في الوقت ذاته عن ثقته في أن العمل الدولي المشترك من شأنه أن يعمل على وقف سلسلة الانهيارات التي طالت الأسواق العالمية.

وكان وزراء مالية ورؤساء البنوك المركزية من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى التقوا أول أمس الجمعة حيث وعدوا باستخدام "كل الوسائل اللازمة " لإعادة الاستقرار إلى النظام المالي. ومن جانبه قال الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي التقى أمس السبت وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى، إن القوى الاقتصادية الكبرى في العالم ستعمل سويا عن كثب للتغلب على الأزمة المالية العالمية وستضع خطة للتعافي من آثارها.

اجتماع مجوعة العشرين في صندوق النقد الدولي

وفي سياق ذي صلة وعلى هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي عقدت مجموعة العشرين التي تضم أبرز الدول الغنية والناشئة اجتماعا حضره الرئيس الأميركي جورج بوش. وتعهدت المجموعة في بيانها الختامي باستعمال جميع الوسائل الاقتصادية والمالية لتأمين الاستقرار وحسن عمل الأسواق المالية.

يذكر أن هذه المجموعة تضم وزراء مالية وحكام المصارف المركزية في مجموعة السبع، بالإضافة إلى جنوب إفريقيا والسعودية والأرجنتين واستراليا والبرازيل والصين وكوريا الجنوبية والهند واندونيسيا والمكسيك وروسيا وتركيا. والعضو العشرون هو الاتحاد الأوروبي الذي يتمثل بالدولة التي تتولى رئاسته الدورية والتي تتولاها حاليا فرنسا.

مساعدات دولية للخليج لصندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية

أن دول الخليج تسعى لتوجيه جزء من الاستثمارات الحكومية في دول المجلس من خلال الصناديق الاستثمارية الحكومية للاستثمار في أسواق المالية الخليجية بهدف الحد من الآثار المترتبة على انهيارات البورصات وتعزيز تواجد الاستثمار المؤسسي في هذه الأسواق مما يزيد من استقرارها وتطورها وتحجيم السلوك الفردي والعشوائي فيها.

يأتي ذلك بعد دعوات دولية لدول الخليج بضخ أموال لتفادي الأزمة المالية، وفي مقدمتها من رئيسي وزراء بريطانيا جوردن براون الذي دعا دول الخليج العربي والصين إلى ضخ أموال في صندوق النقد الدولي بدعوى أن (صندوق النقد الدولي) يحتاج لمزيد من الأموال لمواجهة تبعات الأزمة المالية الحالية، وأضاف براون أن لدى صندوق النقد الدولي ما يعادل 250 مليار دولار لإقراض الدول التي طالتها الأزمة، غير أن ذلك لا يكفي، وفي حين لم يستبعد مساهمة بريطانيا في ضخ أموال لصندوق النقد الدولي.

أكد براون على أنه بإمكان الدول التي تتمتع باحتياطيات كبيرة كالصين ودول الخليج المساهمة في صندوق النقد الدولي، وأن الوضع يحتاج لضخ أموال كبيرة ويستدعي أن تقوم تلك الدول بذلك، مشيرا إلى أنه سيقوم بجولة لدول الخليج في نهاية الأسبوع ويخطط لمحادثة وبين جياباوو، رئيس وزراء الصين، خلال اليومين القادمين وأن هذا الموضوع سيكون ضمن أجندته. وكان صندوق النقد الدولي قد قام خلال الأسبوع الماضي بثلاث عمليات إنقاذ كبيرة لدول مستها الأزمة، حيث ضخ يوم الجمعة 2.1 مليار دولار لأيسلندا و16.5 مليار دولار لأوكرانيا يوم الأحد، كما ستتلقى المجر مساعدات من الصندوق الدولي والاتحاد الأوروبي أيضا.

هذا وأشار براون أن منع امتداد الأزمة المالية العالمية إلى أوروبا الشرقية يأتي في مقدمة أولوياته.

وينتظر أن يجتمع قادة الدول في اجتماع عالمي في الـ15 من نوفمبر القادم لتدارس ومناقشة حلول وطرق لإصلاح النظام المالي العالمي. وفي السياق ذاته، قال "روبرت كيميت" نائب وزير المالية الأمريكي، بأنه يعقد اجتماعات مع مسؤولي الصناديق السيادية في الخليج العربي، وأن الولايات المتحد الأمريكية بحاجة إلى العمل والتعاون مع المنطقة لتتمكن من تخطي الأزمة المالية التي تعصف باقتصادها.

وكان "كيميت" قد قال في شهر مارس الماضي إنه ينتظر مشاركة من دول الخليج في مواجهة الأزمة بالاستثمار عبر الصناديق السيادية. ويقوم كيميت حاليا بجولة في منطقة الخليج العربي يزور خلالها المملكة العربية السعودية والإمارات وغيرها من دول مجلس التعاون.

يذكر أن صناديق سيادية من أبوظبي بالإمارات وقطر وعدد من دول مجلس التعاون استثمرت وضخت في وقت سابق سيولة في شركات ومؤسسات مالية أجنبية وعلى رأسها سيتي جروب والتي ضخ فيها مستثمرون خليجيون أموالا بقيادة جهاز أبوظبي للاستثمار.

الفصل السابع

اضطراب الاسواق المالية العالمية

الفصل السابع

اضطراب الاسواق المالية العالمية

أولاً: اضطرابات في أسواق المال الاوروبية

البنك المركزي الأوروبي مستعد للمساهمة في ضمان استقرار الاسواق النقدية في منطقة اليورو وفي يوم أحد أسود لوول ستريت وافقت عشرة من أكبر بنوك العالم أيضا على تكوين صندوق للطوارئ بقيمة 70 مليار دولار يكون من حق أي من هذه البنوك الحصول على ثلث هذه القيمة.

ومن ناحية أخرى ذكرت تقارير صحفية أن مجموعة أمريكان انترناشونال جروب للتأمين المتعثرة طلبت من المركزي الأمريكي منحها قرض إنقاذ. وتشير هذه التطورات التي تأتي بعد ثلاثة أيام من المحادثات بين الرؤساء التنفيذيين للبنوك والسلطات التنظيمية في مقر مجلس الاحتياطي الاتحادي إلى أن وول ستريت وواشنطن تسلمان بأن قدرا هائلا من الدعم والمساعدة أصبح مطلوبا في مواجهة أزمة الائتمان ومتاعب سوق الإسكان في الولايات المتحدة.

تحرك البنوك المركزية في أوروبا واسيا

من جانبها سجلت الأسهم الأوروبية انخفاضا حادا في أوائل التعاملات بعد أن تسبب إفلاس بنك الاستثمار الأمريكي ليمان براذرز في اهتزاز أسواق المال. وحذت البنوك المركزية في أوروبا واسيا حذو مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) بمحاولة دعم الأسواق التي تترنح تحت وطأة انهيار بنك ليمان براذرز وبيع بنك ميريل لينش المتعثر. وهبط الدولار والأسهم في أسيا وأوروبا بشدة وقفزت السندات التي تمثل ملاذا آمنا بعد أن أخفقت محادثات طارئة جرت

في مطلع الأسبوع في انقاذ بنك ليمان الذي تأسس قبل 158 عاما من أن يصبح أحدث ضحية لأزمة الائتمان التي اندلعت منذ 13 شهرا.

وقالت بنوك مركزية في دول أخرى من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى إنها تتابع الأسواق عن كثب وتقف على أهبة الاستعداد للتحرك. وقال مصدر في بنك اليابان المركزي لرويترز "إننا نراقب تطورات السوق المالية وعلى اتصال مع المركزي الأمريكي والسلطات في دول أخرى." وأعلن البنك المركزي الأوروبي إنه مستعد للمساهمة في ضمان انتظام أحوال العمل في السوق النقدية في منطقة اليورو بينما قال بنك انجلترا المركزي إنه سيتحرك إذا تطلب الأمر.

تقلبات في البورصات الاوروبية

شهدت بورصة لندن بعض التحسن قرابة الساعة 9,00 ت غ فحقق مؤشر "فوتسي-100" ربحا بنسبة 0,57% لا سيما بعد كلام صدر عن مفوض الشؤون الاقتصادية والمالية في الاتحاد الاوروبي جواكين المونيا استبعد فيه حصول انكماش على الصعيد العالمي.

وكان مؤشر فوتسي تراجع بنسبة 2,83% عند الافتتاح كما الاسواق الاوروبية الاخرى: 3,95% بالنسبة الى مؤشر "ايبيكس" في مدريد و3,88% بالنسبة الى مؤشر "داكس" في فرنكفورت و2,57% بالنسبة الى مؤشر "كاك-40" في باريس. ولا تزال الاسواق المالية قلقة من حصول انكماش في الولايات المتحدة. واراد المونيا تهدئة الوضع مؤكدا ان لا خطر من حصول انكماش عالمي عام.

وقال المونيا قبل اجتماع لوزراء المال في الاتحاد الاوروبي في بروكسل "ليس هناك حديث عن انكماش عالمي. هناك خطر حصول انكماش اميركي.

وعبر المفوض الاوروبي عن امله بان تستعيد الاسواق المالية هدوءها "خلال الايام المقبلة". وخفف وزير المال السلوفيني اندريه باجوك الذي ترئس بلاده حاليا

الاتحاد الاوروبي من اهمية الاخطار المحتملة علـى الاقتصـاد الاوروبي. وقـال "اننـا مقتنعـون بـان اوروبـا قـادرة عـلى المواجهـة نتيجـة الاسـس القويـة التـي تقـوم عليهـا اقتصاداتها".

ودعت وزيرة الاقتصاد الفرنسية كريستين لاغارد بشـكل ضـمني الاثنـين المصرف المركزي الاوروبي الى عدم زيادة الفوائد بل تخفيضها "اذا كان النمـو سيشـهد تراجعـا في منطقة اليورو". الا ان الاضطراب كان سائدا في اوروبا.

وشهدت بورصة باريس الكثير من التقلبات مـن دون ان يرسـو مـؤشر "كـاك-40" على اتجاه واضح غداة تراجع بنسبة 7%. وتحسن المؤشر سريعا بعد ان خسر 5% خلال عمليات التبادل الاولى وعاد وحقق ربحا بنسبة 0,75% بعيد العاشرة (9,00 تغ).الا انـه تراجع مجددا وخسر 1,18% قرابة الساعة 10,17 (9,17 تغ).

ويفترض ان يتضح اكثر اتجاه الاسواق مع اعادة فتح بورصة وول سـتريت الثلاثـاء كونهـا كانـت مقفلـة الاثنـين في يـوم مـارتن لـوثر كينـغ. ويخشىـ المسـتثمرون امتـداد الانكماش الاقتصادي من الولايات المتحدة الى بقية دول العالم كما يخشون ازمة كبيرة في النظام المالي المقيد بسبب الصعوبات الناجمة عن الشركات المالية الضـامنة للمؤسسـات المدينـــة والتـــي تســـمح بالافـــادة مـــن نســـبة فائـــدة اقـــل ارتفاعـــا. في فرنكفورت شهد مؤشر الشركات الرئيسية الثلاثين الاولى تقلبات حادة الا انه قلص من نسبة خسارته حسب مؤشر "داكـس" 2,59% بعـد ان كـان فـتح بانخفـاض بنسـبة 4% وتراجع بالتالي الى ما دون 6500 نقطة بعد دقائق قليلة على الافتتاح.

وكان سجل امس الاثنين تراجعا بنسبة 7%. وفتحت بورصة موسكو ايضـا بتراجـع بنسبة تتجاوز 5% لمؤشرها الرئيسيـ (آر تي اس). كـذلك سـجلت سـوق المـال النمسـوية هبوطـــا وخسرـــ مـــؤشر "ايـــه تي اكـــس" الســـاعة 10,05 (9,05 تـــغ) 157%. سيطر الذعر في آسيا على البورصات نتيجة الخـوف مـن انكـماش اقتصـادي في الولايـات المتحدة التي تعتبر من ابرز زبائن الصادرات في المنطقة والانعكاسات

المحتملة على مجمل الاقتصاد العالمي. وتجاوز التراجع نسبة 5% في طوكيو و7% في شنغهاي و8,65% في هونغ كونغ.

وسجل مؤشر بورصة بومباي في الهند هبوطا بنسبة 4,97% عند الاغلاق بعد ان تم تعليق عمليات التبادل لمدة ساعة تقريبا بسبب تراجع حاد بلغ 10% لدى الافتتاح. وكانت بورصة بومباي سجلت تراجعا بنسبة 7,41% عند الاغلاق الاثنين وهو اكبر هبوط يسجل في تاريخها خلال جلسة واحدة.

ودعت الحكومة الهندية المستثمرين الى الهدوء وطلبت منهم عدم التأثر بمشاكل الغرب المالية.

وذكر وزير المال الهندي ب. شيدامبارام بان الاقتصاد الهندي يملك ثاني اقوى نسبة نمو في العالم بعد الصين بنسبة 9% متوقعة في 2007-2008 مشيرا الى ان "الاقتصاد القوي" في الهند "مختلف جدا عن اقتصاد الدول المتطورة".

كذلك علقت بورصة سيول الثلاثاء عملياتها خلال التداول بعد تراجع بلغ 6,23% واقفلت على تراجع بنسبة 4,4%. واقفلت بورصة جاكرتا على تراجع بنسبة 7,7%. وخسر ابرز مؤشر في البورصة الاندونيسية 16% من قيمته منذ بداية السنة وتراجع بنسبة 19% بالمقارنة مع الرقم القياسي الذي سجله في التاسع من كانون الثاني/يناير وبلغ 2830 نقطة.

وسجلت سوق المال السعودية الاكبر على الاطلاق في المنطقة العربية تدهورا حادا في نهاية تداولات بلغ تقريبا الحد الاقصى المسموح به للتذبذات وهو 10%.

ويعتبر هذا الهبوط في مؤشرات الاسواق المالية والمستمر منذ تشرين الاول/اكتوبر ثاني هبوط سريع منذ حوالى اربعين عاما ولو انه ليس الاكبر بحسب ما اعلن الثلاثاء مصرف "ليمان براذرز" الاميركي.

واشار المصرف في مذكرة بعث بها الى زبائنه الى ان "سرعة التراجع لافتة" مشيرا الى الهبوط الوحيد الاكثر سرعة الذي سجل كان في 1998". في تلك الآونة شهدت روسيا وآسيا ازمة اقتصادية خطيرة اضيفت الى خسارة كبيرة في البورصة تكبدها صندوق "لونغ تيرم كابيتال مانجمنت" الاميركي. واضافت المذكرة انه "الهبوط السادس الخطير منذ 1969".

ثانياً: انخفاض الاسواق المالية الخليجية

سجلت سوق المال السعودية الاكبر في المنطقة العربية تدهورا حادا في نهاية التداولات بلغ تقريبا الحد الاقصى المسموح به للتذبذات وهو 10%. وانخفض مؤشر التداول في السوق السعودية بنسبة 9,7% في نهاية نهار من التعاملات المحتدمة الى ما دون الحاجز النفسي عند 10 الاف نقطة ليصل الى مستوى 9338,54 نقطة.

والمؤشر السعودي الذي اغلق العام 2007 بارتفاع نسبته 40,6% انخفض حتى الان بنسبة 21% مقارنة باغلاقه الاعلى في 2008 وهو مستوى 11895,47 نقطة الذي سجل في 12 كانون الثاني/يناير. وقادت الاسهم القيادية في السوق السعودية حركة التدهور بما في ذلك اسهم عملاق البتروكيميائيات سابك وقطاعات المصارف والاتصالات.

وهو يوم التداولات الاسوأ في السوق السعودية منذ سنتين تقريبا اذ انهت جميع اسهم الشركات المدرجة في السوق (109) اليوم بالانخفاض. وخلال الاسبوعين الماضيين انخفضت السوق السعودية بنسبة 20%.

وعزا المراقبون الانخفاض الى المخاوف العالمية من حصول انكماش في الولايات المتحدة والى عدم الرضا عن نتائج الشركات المدرجة في السوق السعودية

علما ان مصارف قيادية وشركات كبرى اعلنت انخفاضا في ارباحها الصافية او حتى خسائر.

وساد اللون الاحمر في كافة اسواق الخليج السبعة. وبعد ان عوضت اسواق الخليج العام الماضي خسائرها بشكل لافت خسرت قسما كبيرا من ارباح العام الماضي في يوم تداول اسود الثلاثاء.

وفي سوق دبي المالية انخفض المؤشر بنسبة 6,2% ليصل عند الاغلاق الثلاثاء الى 5210,58 نقطة وذلك خصوصا بسبب الانخفاض الحاد في اسهم قطاعات الاتصالات والنقل التي انخفضت كلاها بنسبة 10%.

ومؤشر سوق دبي المالية منخفض بنسبة 12,2% مقارنة بمستوى الاغلاق في نهاية 2007 عندما سجل المؤشر 5931,95 نقطة علما ان المستوى الاعلى لهذه السوق سجل في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 وهو 8484,6 نقطة. اما سوق ابوظبي فسجلت عند الاغلاق انخفاضا بنسبة 6,8% لتصل الى مستوى 4302,46 نقطة وذلك خصوصا بسبب انخفاض اسهم قطاعات الطاقة والعقارات. وكان مؤشر سوق ابوظبي ارتفع بنسبة 51,7% خلال 2007 اما المستوى الاعلى لمؤشر ابوظبي فقد سجل في ايار/مايو 2005 (6238 نقطة).

اما سوق الدوحة فانخفضت الثلاثاء بنسبة 7,76% لتصل عند مستوى 9151,93 نقطة. وانخفضت سوق مسقط بنسبة 8,33% لتصل الى مستوى 8916,92 نقطة.

اما سوق الكويت المالية فخسرت 1,6% فقط من قيمتها فقط ليصل مؤشرها الى 13117,1 نقطة. ويبقى مستواها اعلى من مستوى اغلاق 2007 بنسبة 4,4% (12558) وانما ما دون المستوى القياسي المطلق الذي سجلته في 16 كانون الثاني/يناير وهو 13436,2 نقطة.

وخسرت سوق البحرين 1% في نهاية التعاملات لتقفل عند 2793,4 نقطة. وتضخ هذه الدول مجتمعة 15 مليون برميل من النفط الخام يوميا. وقال المحلل الاقتصادي السعودي عبدالله الوهاب ابو داهش ان "الانخفاض في الاسواق العالمية هو بالتاكيد السبب الاساسي للانخفاض الحاد في اسواق المال الخليجية وخاصة السوق السعودية".

واضاف ابو داهش في تصريح لوكالة فرانس برس ان "المخاوف من حصول انكماش في الولايات المتحدة وارجحية ان يؤثر ذلك على الاسواق الاوروبية والاسيوية قد زادت المستثمرين الخليجيين توترا".

الفصل الثامن

أزمة المخالفات المصرفية

والطرق الكفيلة لمعالجتها

الفصل الثامن
أزمة المخالفات المصرفية والطرق الكفيلة لمعالجتها

مفهوم المخالفات المصرفية

هي الخطأ في تجميع المعاملات المالية المكونة للبيانات المالية، أو أخطاء تطبيق الأصول المحاسبية، وقد تكون هذه الأخطاء معتمدة أو غير معتمدة في البيانات المالية.

أو هي الممارسات الغير قانونية قد تكون من قبل إدارته أو موظفيه نيابة عنه ولا ينطوي تحتها سوء التصرف الفردي من جانب أحد أفراد المصرف والتي لا تتعلق بأعمال ونشاط المصرف.

أو هي تحريف يتم عن وعي وبقصد لاحتساب مبالغ المعاملات المالية والتحريف في إعداد البيانات المالية أو الإفصاحات حول تلك البيانات.

أهمية التعرف على المخالفات المصرفية

1- أن يخطط لمهمة مراجع الحسابات بحيث يتوقع إلى حدود معقول أنه سيتمكن من اكتشاف التحريفات الناتجة عن المخالفات أو الغش.

2- الإبقاء دائماً على معرفة الأخطاء المكتشفة، وفي حدود معقولة

3- يجب على مراجع الحسابات أخذ العامل المادي في عين الاعتبار في مراجعة حسابات المصارف.

مسؤولية مراجع الحسابات

يجب على مراجع الحسابات أن يقوم بتصميم وتقويم إجراءات عمله في إطار ما يساعده على اكتشاف المخالفات والأخطاء التي يمكن أن تفسد الصورة الصادقة

للقوائم المالية، وكذلك أن يبذل العناية والمهارة الواجبة في تقريره عن البيانات المالية والمعيار المطلوب لتقديم العناية.

وكذلك الحصول على تأكيد كافي ووافي بتطبيق إجراءات مراجعة تتفق مع المعايير المتعارف عليها في مراجعة الحسابات للمصارف بأن الأخطاء والمخالفات المصرفية التي يمكن أن تترك أثاراً جوهرية على البيانات المالية لم تحدث.

مسؤولية الإبلاغ عن المخالفات المصرفية

هنا يجب على مراجع الحسابات أن يبلغ إدارة المصرف عن الحالات التالية:

- إذا كان الغش أو المخالفة موجودة بالفعل، فأنه يجب أن يبلغ الجهات الرسمية لهذا الغش.
- إذا كان مراجع الحسابات يعتقد باحتمال وجود غش حتى ولو كان أثره على البيانات المالية غير ذي أهمية نسبية.
- يجب على مراجع الحسابات أن يأخذ في اعتباره جميع الظروف عند تحديد المسؤول المناسب في المصرف الذي يتم إبلاغه بهذه المخالفات.
- الإفصاح عن المخالفات المصرفية للأطراف الأخرى غير كبار الإداريين لدى المصرف أو البنك المركزي أو مجلس الإدارة.
- الالتزام الأخلاقي والقانوني ومبدأ السرية.
- التزام المراجع للحسابات عندما يعمل على تغير مراجع الحسابات الحالي، بمراجع حسابات آخر، أو للاستجابة للمثول أمام المحاكم.

إيضاح البيانات المالية في المصارف

يقصد بالبيانات الميزانية العمومية وبيان الدخل ومصادر واستخدامات الأموال وبيانات أخرى تعتبر جزءاً من البيانات المالية، وتهدف إلى تمكين مراجع

الحسابات من إبداء رأيه في تلك البيانات، وتكوين رأي في مدى صدق البيانات المالية.

وتمكن مهام الإيضاح في البيانات المالية كما يلي:

أ- دراسة مراجع الحسابات أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية التي يرغب في الاعتماد عليها.

ب- مقارنة البيانات المالية مع السجلات المحاسبة وبيانات المصادر الأخرى ليرى فيما إذا كانت تلخص المعاملات والأحداث الموجودة فعلاً بالسجلات.

ج- القيام باختيارات وإجراءات التحقق الأخرى لاختبار المعاملات المالية وأرصدة الحسابات المختلفة.

ظواهر انتشار المخالفات المصرفية

(1) تضخم قيمة وحجم المخالفات المالية.

(2) تخلف وجمود التشريعات المصرفية، ووجود ثغرات كثيرة منها.

(3) اجماع على عمليات التزويد والاختلاس بشكل أكثر منه فردي.

(4) عدم توازن الضمانات المقدمة مع التسهيلات الممنوحة.

(5) تعاون وحماية أطراف ذوي نفوذ من خارج القطاع المصرفي.

(6) حدوث تغييرات كبيرة في الاقتصاديات العربية وتأثرها بتدفق الموارد المالية والطفرة النفطية.

(7) نقص الكوادر الكفوءة والمؤهلة في الأجهزة المصرفية.

(8) ضعف وعدم قدرة الأجهزة والإدارات المالية والمحاسبية والرقابية في المؤسسات المصرفية.

أوجه القصور في تطبيق الأصول والقواعد المصرفية

توجد عدة نقاط تساعد على وجود قصور في تطبيق الأصول والقواعد الصرفية تشمل على:

أ- عدم صرف التسهيل وتحصيله في مواعيد تتفق مع مراحل إنجاز المشروع وتدفقاته النقدية.

ب- عدم منح القرض بالقيمة الكافية لأغراض المشروع الممول.

ج- عدم مراعاة الحصول على ضمان يتناسب مع قيمة التمويل ونوعه.

د- عدم ربط التسهيل المقرر بغرض أو بمشروع محدد.

الحلول المقترحة لقصور تطبيق الأصول المصرفية

1- الاعتماد على طلب توفير الضمانات العقارية أو النقدية بما يعادل عن قيمة القروض بديلاً.

2- تقديم تسهيلات وخدمات مصرفية.

3- تأسيس دوائر الأبحاث وتوفير كافة المعلومات المالية والاقتصادية والنقدية لها.

4- التهاون في مهام متابعة القروض في خطوات هدفها واستخدمها وتحصيلها.

5- التجاوز في تقديم القروض المصرفية لنسب الأمان أو القانونية.

6- قبول الشيكات المؤجلة وانتشار ظاهرة الشيكات الصادرة.

التشريعات المصرفية ومراقبة البنوك المركزية لها

- توسيع صلاحيات السلطة النقدية أو البنـوك المركزيـة في التوجيـه وتحديـد ورقابة نشاط الجهاز المصرفي.
- شمول التشريعات لقواعد ممارسة المصرف.
- التشدد على عقوبة الجهات المخالفة لقواعدها.
- الوضوح في البنود والأحكام.

هنا يجب إنشاء وتنظيم ودعم البنـك المركـزي لهـا في ممارسـتها وقيامهـا بمهامهـا وأداها بوظائفه على أكمل وجه، وضمن وضع وتنفيـذ السياسـة النقديـة المتناسـقة مـع الظروف التي تحفظ الاستقرار النقدية وتحقيق النمو الاقتصادي.

وهناك ضمانات يجب احاطتها للدائرة تشمل على ضمانات لحماية العاملين فيها، وصلاحيات واسعة في الرقابة والتفتيش والمتابعة، وتكـرار الجـولات التفتيشـية والحـرص على تجديد وتغيير أساليب الرقابة في كـل زيـارة، والتأكـد مـن اسـتكمال البنـوك ودعـم دراستها وقراراتها بقوائم مالية معتمدة.

ويجب أن تحتفظ دائرة مراقبة البنوك بحقها بالاتصال مع أي مسؤول مصرفي، او استدعائه والاستفسار منه عن أعمال تتعلق بالبنوك، ومن ثـم المتابعـة الدائمـة للتقـارير السنوية لمراجعي حسابات المؤسسات المصرفية ومتابعة أي ملاحظات.

الجريمة المصرفية

يمكن تعريف الجريمة الاقتصادية بأنه محاولة الحصول على كسـب مـادي مبـاشر أو غير مباشر عن طريق مخالفة الأنظمـة والتشر-يعات المعمـول بهـا. وهنـاك مكونـات للجريمة الاقتصادية تكمن في حساب الـربح والخسـارة، ووجـود تشر-يع وأنظمـة يمكـن مخالفتها أو الخروج عنها، واحتساب المخاطرة، ووجود أجهزة متابعة للجريمة.

عناصر تشجيع الجريمة

1- نقص الرقابة والمتابعة.

2- التفاوت في احتمالات الكسب بين اتباع الأنظمة ومخالفتها.

3- درجة العقاب كالعقاب الشديد لردع الجريمة أفضل من العقاب الحفيف.

4- عدم وجود معايير دقيقة يمكن بواسطتها اكتشاف الجريمة وتحديدها.

5- نقص فاعلية النظام القضائي وقدرته على التحقيق في الجريمة.

الجريمة المنظمة

تعتمد المؤسسات الإجرامية تنظيماً ليس بعيداً عن التنظيم الإداري المشابه للمؤسسات المشروعة، إلا أن الوظائف تختلف قليلاً، والتي تعتمد على مدى نفوذها وتغلغلها في جهازي القضاء والأمن، لأن الرشوة أدنى من كلفة المخاطرة. والتي تعتمد أسلوب العنف لتصفيه المنافسة ولكنها تحتاج إلى انتهاج الأسلوب المحاسبي والمالي.

أما الإطار التحليلي المصرفي فيشمل:

- يجب أن تتوافر لهذا الشخص المقدرة على تكوين مركز اجتماعي هام له يعطيه حالة من الحماية، والذي يقوم بتقديم خدمات لهم وييسر أمورهم.
- لا بد من أن يكون المشرف أو المسؤول على العمل المصرفي على درجة عالية من الذكاء والخبرة المصرفية تمكنه إكمال العمل بشكل كامل.

كلفة الجريمة

يعتبر (جاري بيكر) أول من تحدث عن النظرية الاقتصادية في الاستثمار في رأس المال البشري، ويعتبر المجرم هو رجل يتصرف برشاد من أجل تعظيم المردود عليه بأدنى كلفة ممكنة، وبهذا فإنه يدخل في اعتباره عند دراسته لجدوى ارتكاب الجريمة المردود المتوقع، وكذلك احتمالية إلقاء القبض عليه وتجريمه.

كمثل على كلفة الجريمة نرى أن التهرب الضريبي دليل على ارتكاب الشخص العادي جريمة اقتصادية لأنه لا توجد الضوابط القانونية الكافية لتوقيع العقاب، ولهذا تكون احتمالية النجاح في التهرب تكون عالية، مما قد يؤدي غياب مفهوم الخجل من ارتكاب هذه الجريمة ويدل ضم التهرب عملية تهريب العملة حيث أن اغراءات الربح تكون عالية، وبهذا تنخفض المخاطرة إلى الصفر، وكذلك فروقات السعر الرسمي والسعر العملات والتي يجد المجمع والأفراد الوسائل الكفيلة للتهريب مما يجعل من الصعوبة الإمساك بالفاعل لأنه يتمتع بحماية الجماعية لهذا العمل.

أما الرشوة فتتعلق بمقاييس أثر الرشوة في أبعاد المجتمع عن نقطة الرفاه المثلى، وتحول هذا الأثر إلى أرقام تقيس مقدار الكلفة المباشرة وغير المباشرة.

مكافحة الجريمة

يجب توفر عناصر مهمة حتى تساعد على مكافحة الجريمة منها:

1- قدرة الاجهزة القضائية على البت في الحالات المعروضة عليه بكفاءة.

2- تواجد أنظمة وقائية للرقابة وأجهزة مساندة فاعلة.

3- مقدار استيعاب الاجهزة الأمنية وفاعليتها لهذه الجريمة.

الوضع التشريعي للمخالفة المصرفية

هناك تشريعات تحكم المخالفات بهدف أن يكون الحلال بين الحرام بين في مجال تماشية أو مخالفته للتشريعات المصرفية القائمة، وهذا التشريعات هي:

أ- القوانين والتشريعات الصادرة ذات العلاقة مثل قوانين البنوك والشركات.

ب- عقد التأسيس والنظام الداخل الذي يحكم نظام وأسس العمل المشترك للعمل في الشركة.

ج- الأوامر والتعليمات التي تصدرها عادة البنوك المركزية بين الوقت والآخر تبعاً لظروف ومتطلبات الاستقرار النقدي والمصرفي.

وهنا يجب أن لا يغفل التعليمات واللوائح والأنظمة الداخلية التي أقرتها إدارات هذه المؤسسات والتي يجب أن لا تخلف حكماً تشريعاً أو عرفاً مصرفياً سارياً.

المخالفات المصرفية

توجد عدة مخالفات مصرفية تخص تنوع وتعدد الأعمال التي تمارسها وهي:

1- مخالفة القوانين للرقابة والإشراف والتعليمات المتعلقة بالمصارف، مثل الأعمال التي يحظر على البنوك ممارستها، أو التقيد بأهم المؤشرات والنسب المالية.

2- مخالفة شروط الترخيص الأساسية في مجال الغايات والأهداف التي رخصت من أجلها المؤسسة المالية.

3- عدم التقيد بسياسات البنوك المركزية فما يتعلق بأسس ومحددات إعداد الحسابات الختامية للبنوك ومخصصات الديون المشكوك فيها.

4- مخالفـة الأحكـام المتعلقـة بقضـايا الائـتمان ومـنح التسـهيلات بمفهومهـا الواسع.

تفتيش البنوك عن المخالفات

وهي تفتيش للوقـوف عـلى طبيعـة وقانونيـة العمليـات المصرـفية التـي تمارسـها المصارف ومدى صحتها ومصابقتها للقوانين والتشرـيعات، ومـدى تنفيـذها عـلى الواقـع لأوامـر وتعلـيمات البنـك المركـزي، ومـدى صـحة ودقـة البيانـات المقدمـة، ومـن أهـم مسؤوليات للبنوك المركزية تكمن في:

أ- تحديد المخالفة وتبين العقوبة، وذلك في مجال منح المخالفـة قبـل وقوعهـا وذلك من خلال مدى كفاءة الرقابة الميدانيـة وكفايتهـا، وخاصـةً إذا كانـت المخالفة هي في مجال التزوير أو الاختلاس أو التحايل، ويجـب عـلى البنـك المركزي أن يوفر جهاز كفؤ وقادر على القيام بمهـام الرقابـة بفاعليـة، مـا في مجال بعد وقوع المخالفة واكتشافها، وهنا تحكمنا أمور منها نوع المخالفـة وأهميتها ووزنها ودرجة تأثيرها على المركز المالي للبنك.

ب- يجب أن تتوافر وسائل علاجية منها:

- تقـديم تسـهيلات للبنـوك المحتاجـة عـلى شـكل سـلف لمـدة محـدودة وبأسعار فائدة ميسرة.
- تعيين مراقب مقيم في البنك المعنى لمعرفة الخلل التي اسـتدعى تعيـين المراقب.
- وضع خطة محددة الأهـداف والغايـات، ويطلـب مـن البنـك تنفيـذها خلال فترة محددة.

- إشراف البنك المركزي على حفظ أمواله ووثائقه وتعيين لجان إدارة لهذه الغرض في حالة استنفاذ الوسائل الأخرى.

توصيات مهمة لمكافحة المخالفات المصرفية

أ- التوصل لأساليب متطورة من الإشراف والرقابة على أعمال البنوك والتي تخلق نظام إنذار مبكر يحذر من الخطر قبل وقوعه حتى يتم معالجتها.

ب- النظر في التشريعات المصرفية القاصرة كماً ونوعاً والتي تساعد على ضمان سلامة الجهاز المصرفي وقيامه بالواجب المطلوب على أكمل وجه.

ج- يجب إعطاء البنك المركزي مجالاً مناسباً للتدخل في الحالات التي تقررها في جميع المجالات المالية والمادية والإدارية.

د- وضع عقوبات صارمة مادياً وجزائياً بحق الإدارات التي تساعد على إعطاء معلومات غير صحيحة ومضللة عن أوضاع بنوكها.

هـ- التركيز أهمية ودور المدقق الخارجي ومنحه كامل الطمأنينة المادية والمعنوية التي تمكنه من القيام بدوره بكفاءة ونزاهة.

التدقيق الداخلي في المخالفات المصرفية

مفهوم التدقيق الداخلي

هو من أهم الأدوات التي تؤكد من التزام الموظفين المنفذين بالسياسات الإدارية المطلوبة، أو هو مجموعة من النظم أو أوجه النشاط المستقل الداخلي داخل المنظمة المصرفية.

حتى تحقق دقة العمليات لضمان دقة البيانات المحاسبية. أما معهد المدققين الداخلين الأمريكية فقد عرفوا التدقيق الداخلي على أنه وظيفة تقيمية مستقلة تؤسس داخل المشروع لفحص وتقييم نشاطات كخدمة للمشروع.

أساليب تنفيذ العمل في التدقيق الداخلي

1- فحص عينه للتأكد من سلامة الإنجازات.

2- معرفة العمل المراد إنجازه والهدف منه.

3- مقارنة التنفيذ مع الخطط النظرية الموضوعية.

4- بناء برنامج تدقيق يناسب الهدف الموضوع.

5- إرسال تقارير لمختلف المستويات الإدارية.

مجالات عمل التدقيق الداخلي

أ- مراجعة نظم الرقابة للتأكد من مسايرتها لسياسات المؤسسة وخططها.

ب- تقييم كفاءة واقتصادية أداء العمليات.

ج- مراجعة الفعالية في تحقيق اهداف البرنامج بالمقارنة مع الأهداف المرسومة.

د- تدقيق القوائم المالية.

الشروط المهمة في موظفي المدققين الداخلين في المصارف

يجب أن يكون موظفي المدققين الداخليين ذو كفاءة مهنية وذلك في المعرفة والإشراف والكفايات الضرورية للقيام بالعمل بشكل دقيق، كذلك الالتزام بقواعد السلوك المهني ونصوصه، وتوفر فن التعامل مع الآخرين، والتعلم بالاستمرار.

وأيضاً من الشروط في الاستقلال بنشاط الذين يقومون بتدقيقها من خلال أن يكونوا موضوعيين في قيامهم بعملهم، والقيام بمسؤولياتهم وشروط نطاق العمل في الثقة في المعلومات ومراجعة درجة وتكامل المعلومات المالية وتحديدها وقياسها. كذلك مراجعة الوسائل المستخدمة لحماية أصول المشروع، واستخدام اقتصادي كفء للموارد، وتحقيق أهداف العمليات وبرامجه.

ويوجد شرط أداء العمل في التخطيط لعملية التدقيق، والمتابعة للتقارير للتأكد من اتخاذ إجراء مناسب بهذا العمل.

عمليات التدقيق الداخلي في المصارف

1- حماية أموال المشروع من خلال التحقق من قيم الأصول وأنها مطابقة مع الدفاتر، وتتم هذه الحماية من خلال أحكام الرقابة على العمليات النقدية والتأكد من وجود التأمين الكافي.

2- دقة البيانات المحاسبية وتحليلها وذلك من خلال القيام بعملية تدقيق مستمر مستندياً وحسابياً لملائمة الأغراض التي ستستخدمها.

3- التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات المرسومة، من خلال إدارة التدقيق الداخلي بحكم إلمامها بجميع أوجه النشاط المشروع.

4- متابعة تنفيذ الخطوات السابقة الذكر من خلال تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة حتى تساعد على اكتشاف نقاط الخلل لتساعد على تعديلها وتحسينها.

الصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي العالمي

يواجه القطاع المصرفي العالمي حالة أشبه بحالة انعدام التوازن في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها معظم المصارف العالمية. ويقع القطاع المصرفي العالمي تحت وطأة ديون ترتبط بالرهون العقارية قيمتها مئات المليارات من الدولارات أصبحت قيمتها أقل من القيمة الأصلية بسبب أثر ركود سوق الإسكان الأميركي وما أعقبه من أزمة ائتمانية.

وفي الأسابيع الأخيرة تدخلت الحكومة لإنقاذ ثلاث من المؤسسات المالية العملاقة هي (ايه.اي.جي) عملاق صناعة التأمين وفاني ماي وفريدي ماك عملاقا صناعة الرهن العقاري. لكن التحركات الرسمية لحل الأزمة لم تفعل شيئا يذكر لاستعادة الثقة في أسواق الأسهم العالمية إلى أن ظهرت أنباء تضييق الخناق على البائعين على المكشوف وإمكانية وضع خطة لامتصاص الديون المتعثرة. وجاء الحظر على البيع على المكشوف في بريطانيا بعد أن طبقت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأميركية قواعد يتعين بمقتضاها أن يسلم البائعون على المكشوف والمتعاملون السماسرة الأسهم بنهاية ساعات العمل يوم تسوية الصفقات أي بعد البيع بثلاثة أيام. وقال جون ماك رئيس مورجان ستانلي لموظفيه في اجتماع انه يعتقد أن السلطات الأميركية بدأت تفهم المخاطر التي يمثلها البائعون على المكشوف.

وفي دلالة على المشكلات الهيكلية التي تواجهها المصارف أعلن وزير الاقتصاد الألماني ميشائيل جلوز تسريح اثنين من أعضاء مجلس إدارة مصرف «كيه.إف.دبليو» المملوك للدولة على خلفية الخطأ الفادح الذي وقع بتحويل مبلغ

350 مليون يورو إلى بنك ليمان براذرز الأمـيركي في نفـس اليـوم الـذي أشـهر فيـه إفلاسه.

وقال الوزير في أعقاب اجتماع لمجلس إدارة البنك إن العضـوين ديلتـف لاينبرجـر وبيتر فلايشر استبعد من مهام منصبيهما بالإضافة إلى أحـد كبـار المسـؤولين بالبنـك. وفي الوقت نفسه وافق مجلس إدارة المصرف على إتمام صفقة بيع بنك «آي.كيـه.بي» المتعـثر إلى المجموعة المالية الأميركية «ليون ستار» التي ستستحوذ على نسبة 8. 90% من أسهم بنك «آي.كيه.بي» المملوكة لمصرف «كيه.إف.دبليو».

وكانت عملية تحويل مبلغ 350 مليون يورو إلى بنك ليمان بـراذرز قبـل سـاعات من إعلان إفلاسه قد أثارت الكثير من الغضب في الأوساط المالية الألمانية على الرغم مـن أن البعض تحدث عن «خطأ فني».

وانخفضت خلال التعاملات الأخيرة أسهم مورجان ستانلي بما يصل إلى 42 في المئة وجولدمان ساكس 25 % اسـتمرارا للخسـائر الكبـيرة التـي منيـت بهـا في الأيـام الأخـيرة ومحت عشرات المليارات من الـدولارات مـن قيمتهـا السـوقية. لكـن أسـهم المؤسسـتين ارتفعتـا في التعـاملات الالكترونيـة بعـد الإغـلاق الرسـمي للبورصـة عقـب أنبـاء تحـرك الحكومتين الأميركية والبريطانية.

وكان المستثمرون بدأوا يطرحون التساؤلات عما إذا كـان نمـوذج بنـوك الاسـتثمار سيختفي وذلك بعد انهيار ليمان براذرز هولدنجز وخطة بيـع ميريـل لـنش لبنـك أوف أمريكا هذا الأسبوع. وقالـت مصـادر مطلعـة عـلى مجريـات الأمـور ان بنـك الاسـتثمار مورجان ستانلي يجري محادثات للاندماج مع بنـك واكوفيـا الأمـيركي وفي الوقـت نفسـه يبحـث إمكانيـة ان ترفـع مؤسسـة الاسـتثمار الصـينية وهـي صـندوق الـثروة السـيادية الصيني حصته في مورجان ستانلي لتصل إلى 49 % من 9. 9 %.

وكان الصندوق الصيني اشترى الحصة في ديسمبر المـاضي، وبـدأت المباحثـات مـع واكوفيا مساء الأربعاء باقتراح طرحه روبرت ستيل الرئيس التنفيذي لواكوفيا

على جون ماك الرئيس التنفيذي لمورجان ستانلي وبلغ بعد ذلك مرحلة ذات طابع رسمي، ودارت تكهنات أن جولدمان ساكس أقوى بنوك الاستثمار ربما يسعى للبحث عن شريك ومن المحتمل أن يتم ذلك من خلال شراء أحد بنوك التجزئة.

وقال مصدر على دراية بخطط مورجان ستانلي ان البنك الاستثماري الأميركي يعتزم ان يبقى مستقلا لكنه يجري محادثات اندماج مع بنك واكوفيا ويسعى إلى زيادة حصة صندوق استثماري صيني في رأسماله ضمن بضعة خيارات لمساعدته في تجاوز أزمة الائتمان المتفاقمة، وأضاف المصدر ان مورجان ستانلي وهو احد البنكين الرئيسيين المستقلين الباقيين في وول ستريت ينهج «مسارات متعددة».

وقال المصدر إن محادثات البنك الأولية للاندماج مع واكوفيا تسير قدما ودخلت مرحلة أكثر رسمية. وفي الوقت نفسه فإن مورجان ستانلي فاتح صندوق الاستثمار الحكومي الصيني (تشاينا انفستمنت كورب) بشأن إمكانية زيادة حصة في أسهم البنك. وقال المصدر انه فضلا عن واكوفيا فإن مورجان ستانلي يجري محادثات مع عدد من المؤسسات المالية الأخرى.

واستمرت محادثات أخرى خلال الساعات الماضية قد تسفر عن مزيد من الاندماجات الكبرى في القطاع المصرفي، فقد قالت مصادر مطلعة على الوضع ان بنك واشنطن ميوتيوال الأميركي العملاق للمدخرات والقروض والذي تحاصره خسائر الرهون العقارية واصل استكشاف كل الخيارات المتاحة مثل الاستمرار في المحادثات مع المشترين المحتملين أو زيادة رأس المال.

ومع ذلك فقد أدت أنباء عن عدم توصله بعد إلى خطة لحل مشاكله إلى تراجع أسهمه عن بعض المكاسب التي حققتها في وقت سابق في التعاملات الالكترونية بعد إغلاق البورصة. وقالت المصادر ان الخاطبين المحتملين مثل جيه.بي. مورجان تشيس وويلز فارجو لم يتقدموا بعد بعروض رسمية رغم

استمرار المفاوضات مع عدة أطراف أبدت اهتمامها بالبنك من بينها أيضا بنك اتش.اس.بي.سي ومجموعة سيتي جروب.

ويسعى بنك باركليز البريطاني إلى جمع 750 مليون جنيه إسترليني (4. 1 مليار دولار) عن طريق بيع أسهم في طرح خاص بالإضافة إلى 600 مليون جنيه إسترليني ضخها مستثمرون حاليون في البنك في إطار شراء أصول ليمان براذرز، وبجمع المبلغ الإجمالي وهو 35. 1 مليار جنيه إسترليني يزيد رأسمال البنك الذي تعرض لضغوط بسبب أزمة الائتمان ويعد اقل من أغلب منافسيه.

وجمع باركليز بالفعل 5. 4 مليارات جنيه إسترليني في يوليو، وقال باركليز ان زيادة رأس المال عن طريق بيع أسهم للمساهمين الحاليين سيمنحه موارد إضافية لتحقيق الغرض كاملا من شرائه لأصول ليمان براذرز لتحقيق قيمة كبيرة للمساهمين في باركليز. وشهدت الخطوة رد فعل ايجابيا بين المحللين والمستثمرين إزاء هذه الصفقة التي أعلنت منتصف الأسبوع الماضي.

الفصل التاسع

أزمة الدين العام الدولية وكيفية معالجتها

الفصل التاسع

أزمة الدين العام الدولية وكيفية معالجتها

تعريفات الدين العام

وهـي جميـع مصـادر الاقـتراض الحكـومي المحليـة والخارجيـة العامـة والخاصـة والدولية والإقليمية و غيرها، يستدان حتى تسـاعد عـلى تنميـة مواردهـا لسـد حاجاتهـا المادية .

بطاقة خدمة الدين العام

ويقصد به مقدرة الدولة المدينة عـلى تحمـل أعبـاء القـروض المحليـة والأجنبيـة المختلفـة بمـا في ذلـك الفوائـد المسـتحقة وأقسـاط القـروض وتـراكم النفقـات المتعلقـة بالقروض .

طاقة استيعاب الدين العام

وتشير إلى مقدرة الاقتصاد على الاستفادة من التسهيلات والأمـوال والاسـتثمارات المحليـة والأجنبيـة المتـوفرة ويشـمل ذلـك القـدرات الفنيـة والإداريـة والاجتماعيـة والاقتصادية والسياسية .

أهداف الدين العام

1. مبدأ إشباع الحاجات العامة .
2. معالجة المشكلات الاجتماعية في المجتمع .
3. تحقيق التنمية والتطوير بجميع جوانبه .
4. تحقيق الازدهار السياسي .

5. مساعدة الدولة في تنفيذ وظائفها الرئيسية .
6. وتلجأ بعض الدول إلى الدين من جهات محلية وأجنبية لتأمين الموارد المالية الضرورية عندما لا تكتفي واردات الدولة بتغطية كافة متطلبات الإنفاق الضرورية .

اسباب الدين العام

أولاً: الأسباب الداخلية للاستدانة

1) **الميل إلى الاستثمار من أجل التنمية :** تضطر الدول إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات من الدول الكبرى مما يتطلب كثافة رأسمالية وتكنولوجيا متقدمة .

2) **سوء توظيف القروض :** عندما تلجأ الدول إلى الاقتراض الخارجي على أمل السداد من مشروعات طموحة تم الاقتراض من أجلها وبسبب سوء التخطيط وتغيير السياسات الاقتصادية وتخبطها من أنظمة لا تقوم على الدراسة العلمية مما أدى إلى فشل الكثير من المشروعات ، لذلك اقترنت عملية الاقتراض في العديد من الأحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي وفساد الحكومات التي تقترض كثيراً للرفع من مستوى معيشة شعوبها بشكل غير منظم مما يزيد العبء على الدول ، وتسعى الدول الفقيرة إلى استيراد السلع الاستهلاكية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة بدلاً من التصرف بها بطريقة اقتصادية مدروسة مما أدى إلى تعرض تلك الدول على أزمات اقتصادية بسبب سوء الأنظمة الاقتصادية لتلك الدول .

3) **الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة :** أدى هذا التوجه إلى تزايد الحاجة إلى الواردات الغذائية وإهمال الزراعة كدعامة هامة

لاقتصاديات تلك الدول ، والاهتمام بالصناعة التي تتطلب بطبيعتها كثافة رأسمالية تفوق طاقات تلك الدول الفقيرة مما أدى إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات .

4) **العجز المتزايد في ميزان المدفوعات :** يؤدي العجز المستمر لموازين المدفوعات في معظم الدول الناجم عن تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات إلى اختلال تجاري بسبب اللجوء إلى الاقتراض الخارجي وتفاقم المديونية .

ثانياً: الأسباب الخارجية للاستدانة

1- **ارتفاع أسعار الفائدة :** إن الارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية له دور حاسم في استفحال أزمة المديونية حيث تجاوزت في العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي وتكبدت البلدان المدينة مبالغ متزايدة عبر السنين وأصبح بند خدمة الدين العامة يمثل نصيباً هاماً من صافي الديون ويستحوذ مبالغ كبيرة من الموازنة .

2- **انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام :** يؤدي انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة للأسواق العالمية إلى تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان المصدرة لهذه المواد مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية .

3- **آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية :** نظراً لاندماج معظم الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له تجارياً وغذائياً وتكنولوجياً فضلاً عن التبعية العسكرية والسياسية ، فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائياً في الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان .

أنواع ومصادر الدين العام

أولاً : النطاق الجغرافي والجهة المانحة :

1. دين عام محلي
2. ديـن عـام خـارجي (حكومـات وهيئـات عالميـة ومـنظمات إقليميـة ومؤسسات دولية).

ثانياً : أما طبيعة الديون : فإما أن تكون ديون تجاريـة (صـعبة) ، ديـون سـهلة ، وديون مشروطة وغير مشروطة .

ثالثاً : كما أن للمديونية العامة أدوات تسـتعملها الدولـة في الاسـتدانة وتسـمى أدوات الدين العام وهي :

1- سندات التنمية .

2- سندات الخزينة (ما يسمى بأذونات الخزينة)

3- سلف البنك المركزي .

4- الاقتراض من مؤسسات التمويل المالية الاقتصادية المتخصصة.

مزايا المديونية العامة

تلجأ الدولة عادة إلى الدين العام للتغلب على المشكلات المالية المعاصرة والملحـة ولتغطية العجز في موازنتها عندما لا تستطيع الدولة تأمين الاحتياجات المتزايدة للإنفـاق العام وزيادة العبء المالي على الدولة . ومن أهم مـا يميـز الـدين العـام عـن غـيره مـن مصادر التمويل للدولة :

1- تتميز المديونية بأنها مبالغ استثمارية ذات عوائد مجزية في الغالب .

2- يعتبر الدين العام اختياراً من قبل الدولة وليس إجبارياً .

3- أن عبء الدين العام مباشر على الأجيال الحالية وبالتالي فإنه يشكل عبء على الأجيال القادمة ومورد تستفيد منه الأجيال الحالية في إشباع حاجاتها والحصول على مزايا الخدمات العامة الممولة من قيمة الدين .

4- يعتبر الدين وسيلة اقتصادية مالية هدفها استثماري بالدرجة الأولى .

سلبيات الدين العام

إن للدين العام آثار وسلبيات ومحاذير سياسية منها :

1- احتمالية أن تقع الدولة تحت تأثير ضغوطات سياسية ودولية مما يؤثر على استقلالية الدولة المقترضة وسيادتها العامة .

2- قد تؤدي القروض الخارجية إلى ضعف القوة الشرائية للعملة المحلية أمام العملات الأجنبية .

3 - التأثير السلبي على الوضع الاقتصادي الدولي والمركز التجاري للدولة المقترضة فقد تؤدي القروض الخارجية إلى عجز في ميزان المدفوعات ونقص في العملات الصعبة أي أن الميزان العام للمدفوعات يتأثر سلباً بزيادة الاقتراض الخارجي. ضعف القوة الشرائية للعملة المحلية أمام العملات الأجنبية . الميزان العام للمدفوعات هو " وضع الاقتصاد القومي في نطاق الاقتصاد الدولي ويحتوي على مجمل التبادلات الاقتصادية من تحويلات مالية ونشاطات تجارية واقتصادية بين الاقتصاد القومي وغيره من الدول "
.

تعريف المساعدات الخارجية

هي مجموعة المنح والهبات والقروض وكافة أنواع الإعانات الفنية والاقتصادية والعسكرية والمالية التي تقدمها الدول الغنية إلى الدول الفقيرة اقتصادياً. يمكن أن تكون المساعدات الخارجية على عدة أشكال منها :

1- منح مالية وعينية وتستخدم في الحالات الإنسانية كالدعم الغذائي والصحي وفي مجال التعليم وغيرها .

2- مساعدات اقتصادية مثل الدعم المالي وتسهيل الاستثمار.

3- المساعدات العسكرية بأشكالها المختلفة .

4- القروض بمختلف أنواعها وشروطها ومصادرها .

5- دعم مالي مباشر للخزينة لدعم الموازنة العامة .

6- مساعدات فنية وتكنولوجية كالمعدات والخبراء والدراسات وغيرها .

طرق علاج ازمة الدين العام

للخروج من أزمة الدين العام يجب معرفة مدى تأثير هذا الجهد على تقليل حاجة هذه الدول للاقتراض الخارجي في الحاضر والمستقبل (تقليل حاجة هذه الدول للاقتراض الخارجي) . ومدى فاعلية هذا الجهد في رفع قدرة البلاد المدينة على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية التي تراكمت في الماضي (الالتزام بالوفاء بأعباء ديونها الخارجية) .

قضايا العلاج في الأجل الطويل

لا شك أن النمو الانفجاري الذي حدث في الديون الخارجية المستحقة على مجموعة البلاد العربية المدينة خلال عقد السبعينات قد ارتبط بظروف دولية وإقليمية معينة ، ومن هنا يصعب علينا أن نفترض استمرار هذه القدرة على الاستدانة في عقد الثمانينات بسبب تغير هذه الظروف من ناحية وبسبب عدم إمكان تصور استمرار نمو المديونية الخارجية إلى ما لا نهاية ، ومن ناحية أخرى ذلك أنه مهما زادت الديون واستمرت في نموها فلا بد وأن يأتي الوقت الذي تتعرض فيه قدرة الدولة على الاستدانة للتدهور ، وربما التوقف ما لم تسمح للدائنين والهيئات الدولية بالتدخل في شؤونها الاقتصادية الداخلية لوضع ما يسمى "

بالسياسات التصحيحية " التي تكفل من وجهة نظرهم سداد هذه الديون وبقاء تلك الدول خاضعة لسيطرتهم اقتصادياً ومالياً وربما سياسياً .

ولا يجب أن يغيب عن الذهن ، إن النمو الانفجاري الذي حدث في ديون تلك الدول كان محصلة طبيعية لاستراتيجيات وممارسات التنمية التي طبقتها هذه الدول في الماضي ومعظم هذه الاستراتيجيات والممارسات كانت تدور حول فلسفة التصنيع الإحلال للواردات (Import Substitution) وهو تصنيع لم يستهدف في الدرجة الأولى بناء على قاعدة إنتاجية متطورة تنتج من أجل إشباع الحاجات الأساسية للجماهير وتعمل من أجل خلق وتوسيع السوق المحلية وتحقيق التنمية المستقلة.

وإنما استهدف في المحل الأول إنتاج تلك السلع الكمالية ونصف الكمالية التي كانت تستورد من الخارج والحق أنه كان لتلك الإستراتيجية باع طويل في تزايد الديون الخارجية والاعتماد على العالم الخارجي وليس محله هنا أن نستعرض تفاصيل هذه الإستراتيجية والمثالب التي نتجت عنها وعلاقتها بتعميق تبعية هذه الدول للاقتصاد الرأسمالي العالمي بيد أننا نود الإشارة فقط إلى أن الفكر الاقتصادي العربي شأنه في ذلك الفكر التنموي الحديث ، قد تبين له خطورة الاعتماد على هذه الإستراتيجية بالشكل الذي طبقت به في الماضي وثمة إجماع الآن بين جمهرة واسعة من الاقتصاديين والخبراء العرب وكذلك عدد من قادة الدول العربية التي صاغها لها مفكروا الاقتصاد الرأسمالي الغربي ، ونحن في الواقع نشارك أنصار هذه الإستراتيجية الرأي في ملاءمتها لواقع عالمنا المعاصر بل إننا نرى فيها الإطار المناسب للخروج من مأزق القروض الخارجية للبلاد العربية المدينة على المدى الطويل .

كما نود أن نشير إلى أن هذه الإستراتيجية كما تواضع عليها الفكر التنموي الحديث ، إنما تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة أي نفي التبعية الاقتصادية للخارج ، وأن التوجه الأساسي لهذه التنمية يكون نحو الداخل وليس الخارج بمعنى أن برامج الاستثمار والإنتاج وسياسات التنمية عموماً إنما تصاغ من أجل خلق وتوسيع السوق المحلي. ولن يتحقق هذا إلا إذا استهدفت السياسة الاقتصادية إشباع الحاجات الأساسية للسكان (الغذاء ، الكساء ، التعليم ، الصحة ، الثقافة ، ..الخ) نظراً لتنوع هذه الحاجات وكثرتها فإنها تضمن بالتالي سوقاً واسعة مضمونة أمام الإنتاج المحلي ، ودوراناً مستمراً للطاقات الإنتاجية وتأسيساً على هذا التوجه الداخلي للتنمية " يتحدد دور كل قطاع اقتصادي ابتداءً الصناعة والزراعة والخدمات وانتهاء العلاقة مع العالم الخارجي.

والتنمية الاقتصادية المستقلة التي تستهدفها هذه الإستراتيجية لا يمكن أن تتحقق إلا بالاعتماد أساساً على النفس وهذا ما يعني ضرورة التعبئة الرشيدة والقصوى الاقتصادية والبشرية والمالية الحالية والمحتملة وأن توضع بكاملها في خدمة التنمية ولا يعني الاعتماد على النفس الانغلاق على العالم الخارجي ولا ينفي إمكان الحصول على التمويل الأجنبي ، أنه يعني أن يكون التعاون مع العالم الخارجي منطلقاً من إستراتيجية التوجه الداخلي التي تعتمد على السوق المحلي وأن تصاغ أهداف الاستيراد والتصدير والاقتراض في ضوء متطلبات هذه الإستراتيجية، بل أن هذه إستراتيجية تتطلب ضرورة توسيع مجالات التعاون مع الدول الاشتراكية والتعامل مع الدول الغربية وذلك على أساس إمكانات المنفعة المتبادلة بيننا وبين هذه الدول .

الأسباب التي أدت إلى هروب الأموال

أهم الأسباب التي أدت إلى هروب هذه الأموال وتوظيفها في أسواق النقد والمال في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا واليابان وهي :

1- عدم كفاية الضمانات المقدمة في الدول الإسلامية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية ، وبما أن معظم الضمانات القانونية متوفرة في الدول الإسلامية مصدرها تشريعات داخلية لذا تكون عرضة للتعديل والتبديل من طرف واحد.

2- عدم وجود أوعية أو مراكز استثمارية واضحة ومحددة ومدروسة ، فالمعلومات ضعيفة وغير واضحة وخاصة بالنسبة للمشروعات الإنتاجية المربحة ،ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات لا تكون معدة بصورة مسبقة وكافية لكي توضح مراكز الاستثمار ، إضافة إلى قلة المشروعات المدروسة والمحددة على أساس جدواها الاقتصادية .

3- انخفاض مستوى التقني لاقتصاديات الدول الإسلامية .

4- عدم وجود القدر الكافي من الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يشجع على الاستثمار في بعض الدول الإسلامية .

5- عدم الثقة في العملة المحلية والاتجاه إلى الادخار في شكل عملات أجنبية، ومع ذلك فإن المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال واستثمارها في الدول الصناعية لا تقل إن لم تزد عن المخاطر التي تتعرض لها عند توظيفها واستثمارها في الدول الإسلامية ومن ذلك قيام الدول الصناعية بمصادر وتجميد أرصدة بعض الدول الإسلامية كما حدث بالنسبة للودائع الإيرانية في المصارف الأمريكية في عام (1979) خلال أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران عندما جرى

تجميدها من قبل الحكومة الأمريكية وكذلك تجميد الودائع الليبية في المصارف الأمريكية خلال الأزمة التي نشبت بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية في عام (1986م) .

بالإضافة إلى التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات الرئيسية التي استثمرت فيها تلك الأرصدة كالدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي والمارك الألماني والين الياباني ، ومما أدى إلى خسارة المستثمرين لمبالغ طائلة من جراء ذلك الانخفاض في أسعار صرف تلك العملات . كما أن جزءاً كبيراً من هذه الأموال أصبح استثمارات مستغرقة في موجودات ثابتة يصعب استردادها بسهولة وبدون خسارة عند الحاجة .

المقارنة بين عدم القدرة والقدرة على الاعتماد على الذات

أولاً: عدم القدرة على الاعتماد على الذات

وفيها نجد أن الادخار المحلي يقل عن الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف . ومن هنا يلجأ الاقتصاد القومي للاستدانة لسد النقص في فجوة الموارد المتاحة للاستثمار طالما أن الموارد الأجنبية تستخدم في خلق وتوسيع الطاقات الإنتاجية وعلى نحو يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي . وفي هذه المرحلة يلاحظ أن عبء خدمة الديون الخارجية يكون ضئيلاً طالما أن الالتزامات المترتبة على التمويل الخارجي ما زالت مؤجلة للفترات القادمة ، وطالما سمح الانسياب الجديد للموارد الأجنبية لمواجهة عبء التزامات الديون الخارجية التي عقدت في الفترات الماضية .

ومن أهم خصائص هذه المرحلة هو اتجاه حجم المديونية الخارجية نحو التزايد بمعدلات مرتفعة وحتى تتجاوز الدول هذه المرحلة فإنها لابد وأن تحرص على الارتفاع بمعدل ادخارها الحدي وعلى النحو الذي يؤدي عبر الزمن إلى تضيق فجوة

الموارد المحليـة وبمـا يمكـن الدولـة في نهايـة المرحلـة أن تواجـه بمواردهـا المحليـة حاجات الاستثمار .

وفيما يتعلق بحالة البلاد العربية فإنه من الواضح لنا أنها مـا تـزال تقـع في بدايـة هذه المرحلة نظراً لعظم حجم فجوة الموارد المحلية وعدم اتجاه هذه الفجوة للانخفاض حيث لا تزال معدلات الادخار المحلي أقل بكثير من معدلات الاستثمار وهـو مـا يتطلـب استمرار الاقتراض الخارجي وتزايد المديونيـة ولكـن يلاحـظ في هـذا الخصـوص أن بـوادر التحرك نحو اجتياز هذه المرحلة الأولى لم تظهر بعد في الأفق بسبب عـدم زيـادة معـدل الادخار الحدي وهو شرط لازم للارتفاع تدريجياً بمعدل الادخار المتوسط كما يلاحظ مـن خصوصيات الواقع العربي .

إن هذه المرحلة من دورة المديونية الخارجية تتسم في هذه البلاد بارتفـاع عـبء خدمة الديون الخارجية نظراً لحلول آجال السداد للديون المتراكمة في السبعينات . وهذا يلقي عبئاً أكبر على البلاد العربية المدينة لتجاوز هذه المرحلة .

ويضاعف من هذا العبء ، أن هذه الـبلاد تحتـاج إلى القـروض الخارجيـة حاليـاً ليس فقط لسد فجوة (الغذاء أساساً) ومن هنا فإن الانسياب الصـافي للمـوارد الخارجيـة المطلوبة (القروض الجديدة ناقصاً خدمة أعباء الديون القديمة) لا يـزال كبـيراً وكـان مـن الطبيعي والحال هذه أن تتميز هذه المرحلة ، في كل البلاد العربية المدينة باتساع واضح في فجوة تجارتها الخارجية وهو مـا يعكسـه حجـم العجـز في الحسـابات الجاريـة لهـذه الدول واعتمادها بشكل رئيسي على المزيد من القروض لسد العجز .

والسؤال المطروح حالياً هو : ما هي متطلبات الإسراع باجتيـاز المرحلـة الأولى مـن مراحـل المديونيـة الخارجيـة في حالـة الـبلاد العربيـة المدينـة ، مـع افـتراض انتهاجهـا إستراتيجية الاعتماد عل النفس؟

وفي صدد الإجابة على هذا السؤال نطرح فيما يلي الخطوط العريضة لهذه المتطلبات دون التوغل لبيان تفاصيلها وإعطاء قياس كمي محدد لها:

1. يجب الارتفاع بمعدل الادخار الحدي ، حتى يمكن الاتجاه تدريجياً بمعدل الادخار المتوسط نحو التزايد فقد رأينا فيما تقدم أن متوسط معدل الادخار المحلي الذي ساد في هذه الدول خلال عقد السبعينات كان أقل بكثير من متوسط معدل الاستثمار القومي خلال هذا العقد ، إن العمل على تقليل هذه الفجوة وبما يلغي تدريجياً الحاجة للاقتراض الخارجي يتطلب ضرورة الارتفاع بمعدل الادخار الحدي .

2. إن الارتفاع بمعدل الادخار الحدي والمتوسط سوف يتطلب من الدولة العمل على تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي مع ما يستلزمه ذلك من سياسات حازمة وملائمة لتلافي عوامل الإسراف والفقد والضياع في الموارد والتخطيط السليم للاستهلاك وتشجيع الادخار وترشيد الاستهلاك وزيادة مستوى الإنتاجية ووضع سياسة ضريبة مناسبة إلى آخره .

3. إن تقليل الاعتماد على العالم الخارجي على النحو الذي يخفف من الحاجة للاقتراض الخارجي لاجتياز المرحلة الأولى من دورة المديونية الخارجية سوف يتطلب أن تعطى لقضية الأمن الغذائي أهمية ارتكازية في عمل السياسات الاقتصادية .

4. إن التخفيف من مقدار التضحيات أو الأعباء المطلوبة لتجاوز هذه المرحلة سوف يتطلب إعادة جدولة بعض الديون الخارجية التي اقترب موعد سدادها في عقد الثمانينات وإذا تمكنت هذه الدول من إعادة جدولة بعض ديونها الخارجية بشروط ميسرة فإن ذلك سوف يعطيها دفعة قوية في مجال زيادة قدرتها على الاستيراد والاستثمار وزيادة معدل نمو الناتج المحلي بقدر أقل من

القروض الخارجية حيث أن إعادة الجدولة لا تخرج في حقيقة الأمر عن كونها زيادة في موارد البلاد من العملات الأجنبية في الأجل القصير ، وهي العملات التي كان يجب أن تدفع للدائنين في حالة عدم إعادة الجدولة .

5. إن تجاوز المرحلة الأولى من دورة المديونية الخارجية سوف يتطلب البحث عن مصادر جديدة أفضل للافتراض . وهنا سوف يكتسب التعاون مع الدول الاشتراكية ، أهمية خاصة .

6. إن رفع قدرة الاقتصاد القومي على سرعة اجتياز المرحلة الأولى من دورة المديونية الخارجية سوف يتطلب ضمن ما يتطلب رفع قدرته على سداد ديونه الخارجية المتراكمة من الفترة الماضية . وهنا يستلزم الأمر ضرورة إعطاء قطاع الصادرات دفعة قوية . كما لا يجوز لنا أن ننسى موارد البلاد من العملات الأجنبية من السياحة من تحويلات العاملين بالخارج . ويرتبط بهذه النقطة أيضاً ضرورة ترشيد الواردات ومحاربة الاستيراد الاستهلاكي الترفي .

ثانياً: القدرة على الاعتماد على الذات

تبدأ هذه المرحلة حالما تصل الديون الخارجية إلى أعلى مستوى لها ، وتتميز بأن الفرق بين مستوى المدخرات المحلية ومستوى الاستثمار المطلوبة يتزايد باستمرار ، مما يعني تزايد حجم الفائض من المدخرات المحلية المتبقي بعد تغطية حاجات الاستثمار المحلي ، الأمر الذي يمكن الدولة من استخدام هذا الفائض من استهلاك وتصفية ديونها الخارجية التي تراكمت في المرحلتين السابقتين . ومن هنا يتجه حجم الديون وأعباءها نحو التناقص بشكل سريع . وتنتفي كلية حاجة الاقتصاد القومي إلى التمويل الخارجي ويسفر التطور الزمني في نهاية هذه المرحلة عن وصول الاقتصاد القومي إلى تلك الحالة التي تنتهي فيها مديونيته الخارجية وتصبح أعباؤها صفراً ، ويصبح قادراً على النمو الذاتي حيث تكون موارده المحلية قادرة على الوفاء باحتياجات الاستثمار المحلي .

وبعد انتهاء هذه المرحلة يكون الاختيار أمام الاقتصاد القويم هو إما أن يزيد معدل استثماره بمقدار الفائض الذي كان يخصص للوفاء بمتطلبات خدمة الديون الخارجية ، أو أن يقوم بتصدير هذا الفائض كرأسمال مقرض للعامل الخارجي إما أن يعمل على زيادة مستوى الاستهلاك المحلي.

تلك هي مراحل دورة المديونية الخارجية كما انتهت كثير من الدراسات في السنوات الأخيرة . وهي بلا شك تنطوي على تبسيط شديد للأمور . فالتجاوب التاريخية تدل على أن مثل هذا التطور لا يتم على النحو الآلي لأن عملية التنمية وما تنطوي عليه من تغيرات في المديونية الخارجية لا تتم على هذا النحو . بل أن التطور الواقعي لحركة المديونية الخارجية لبلد ما قد يسير على نحو معاكس تماماً لما تعرضه دورة المديونية الخارجية . ولكن أياً كان الأمر فإن هذه الدورة تنطوي على فروض أساسية لا يجوز الطعن فيها لضمان وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة النمو الذاتي ، مثل افتراض النجاح المتتالي لعملية التنمية واستمرارها ، وأن معدل الادخار المحلي المتوسط يجب أن يتزايد باستمرار وأن العائد من رأس المال الأجنبي يكون أكبر من تكلفته .

وعموماً ، فإن نموذج دورة المديونية الخارجية ينتهي بنا إلى تقرير حقيقة هامة،وهي أن سرعة انتقال الاقتصاد القويم في مرحلة إلى أخرى ، وفي اجتيازه دورة المديونية بمراحلها الثلاث تزداد كلما :

1. ارتفع معدل الادخار الحدي .
2. انخفض المعامل الحدي لرأس المال للدخل
3. انخفض سعر الفائدة على القروض الخارجية .
4. زادت فترة السماح وطالت مدة القروض .

المقترحات لعلاج أزمة الدين العام الدولي

1- استخدام سياسة تشجيع الصادرات وإحلال الواردات

تهدف سياسة إحلال الواردات أساساً على حماية الصناعة المحلية في حين تهدف سياسة تشجيع الصادرات إلى تحقيق النمو الصناعي عن طريق زيادة الإنتاجية الحديثة لعناصر الإنتاج في قطاع التصدير ، حيث ينعكس الاهتمام بهذا القطاع ايجابياً على التنمية الاقتصادية من خلال زيادة طاقة الاستغلال (Capacity Utilization) وتحقيق وفورات الحجم الكبير ، وتشجيع التطور التقني مع تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد (resources Allocation) حيث تحسن هذه السياسة من توزيع نسبة العمل إلى رأس المال في الدولة الإسلامية فيزيد الطلب على الأيدي العاملة بسرعة أكبر منها بالنسبة لإحلال الواردات .

2- إلغاء جزء من الديون الخارجية

وهذا الإجراء قد يسهم في التخفيف إلى حد ما من الالتزامات المالية الملقاة على عاتق الدولة الإسلامية المدينة ، ويمكن أن تسهم الدول الكبرى الدائنة في مثل هذا الأمر ، لأنه غالباً ما تقوم هذه الدول بتقديم القروض لتحقيق أهداف سياسية، ولذلك فإن الواجب يقتضي أن تقوم تلك الدول بهذا الإجراء .

وقد سبقت الإشارة إلى أن بعض الدول الإسلامية الدائنة قد قامت بإلغاء بعض الديون الخارجية المستحقة لها بعض الدول الإسلامية الأشد فقراً على الرغم من الظروف الاقتصادية التي تمر بها مثل المملكة العربية السعودية والكويت .

3- ضرورة العمل على ترشيد الإنفاق الاستهلاكي

نجم عن زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية زيادة الضغوط على موازين مدفوعات الكثير من الدول الإسلامية ، لذا فإنه من الضروري في هذه المرحلة إتباع الدول الإسلامية لمبادئ وتوجيهات الاقتصاد الإسلامي في مجال ترشيد الاستهلاك والابتعاد عن الإسراف والتبذير بشتى أنواعه وصوره ، وقال تعالى "

والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما " كما يعتبر ترشيد الواردات وخاصة السلعة الاستهلاكية الكمالية أمراً مطلوباً في ظل الظروف والأوضاع المالية الحرجة لمعظم الدول الإسلامية لكي تتمكن هذه الدول من تخفيف العبء الواقع على ميزان مدفوعاتها وتتمكن بالتالي من تخفيف عبء المديونية الخارجية ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار زيادة الفائض المتاح للتصدير نتيجة ترشيد الاستهلاك .

4- إعادة جدولة الديون

يمكن تقسيم الديون الخارجية من حيث قابليتها إلى ثلاثة أنواع :

أ- ديوان لا تقبل الجدولة : وهي الديون المستحقة لمنظمات دولية أو إقليمية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو صندوق النقد الدولي وغيرهما . وبالنسبة لهذا النوع من الديون ، يجب على الدول المدينة الوفاء بها في مواعيد الاستحقاق بغض النظر عن ظروفها الاقتصادية والمالية .

ب- الديون التجارية : وهي الديون المستحقة للمصاريف التجارية الخارجية ، ويتم إعادة جدولتها عن طريق التفاوض بين المصارف الدائنة والدول المدينة وتتم عمليات الجدولة في نادي لندن .

ج- الديون الرسمية الحكومية : وتتمثل في الديون المستحقة لحكومات أو مضمونة من حكومات ، وتتم إعادة جدولة هذا النوع من الديون عن طريق نادي باريس .

أن إعادة الديون تعود بالفائدة على كل من الطرفين الدائن والمدين :

- فبالنسبة للجهات الدائنة فإن تأجيل موعد سداد الدين أفضل من التوقف النهائي لسداده .

- وبالنسبة للدول المدينة فإن إعادة الجدولة تسمح لها نسبياً بتسوية أوضاعها الداخلية ومواجهة أعباء الديون وخدماتها بدلاً من الالتجاء على القروض الجديدة .

الفصل العاشر

أزمة الفساد المالي الدولي وكيفية علاجها

الفصل العاشر
أزمة الفساد المالي الدولي وكيفية علاجها

أولاً: ازمة الفساد المالي الدولي

تعريف الفساد

هـو قيـام أفـراد أو مجموعـات مـن الأفـراد باسـتغلال مناصـبهم ونفـوذهم في الحكومات بالامتيازات التي يتمتعون بها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي المجال الدولي كالجرائم المنظمة وغسل الأموال والتهريب والاتجار غير المشروع وغيرها مما لا يمكن حصره .

ظاهرة الفساد في العالم

اهتمت المؤسسات الدولية بالفساد، وفي مقدمتها البنك الدولي الذي وضع تـدابير مكافحة الفساد على قمة جـدول أعمالـه، وقـد أنشـأ لهـذا الغـرض هيئـة دوليـة، وهـي "مؤسسة الشفافية الدولية"، وهي هيئة لا تسعى إلى الربح مقرهـا بـرلين، وتعمـل عـلى مكافحة الفسـاد، ولهـا فـروع في العديـد مـن دول العـالم، وفي تقريرهـا السـنوي، قالـت المنظمة الدولية، إن ؤ سواء بسواء.

وتبني منظمة الشفافية الدولية تقريرها على معلومات تجمعها من رجال أعـمال وأكـاديميين ومـوظفين بالقطـاع العـام في كـل دولـة، مـن خـلال تجـربتهم في التعـاملات اليومية، ثم تقوم المنظمة بتحليل تلك المعلومـات وتلخيصـها في تقريـر سـنوي، بيـنما لا تتطرق المنظمة إلى البحث في فساد القطاع الخاص. وفي قراءة سريعة للتقرير يُلاحـظ أن قائمة أفضل وأسوأ الدول من حيث الفساد لم تتغير كثيراً عن العام الماضي.

الترتيب العربي

تقدمت سلطنة عمان إلى المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية والشرق الأوسط، لتحتل المرتبة (28) عالميًّا مسجلة (3.6) نقاط من أصل عشر نقاط على مؤشر مدركات الفساد، وجاءت بعدها دولة الإمارات العربية المتحدة بفارق1.0 نقطة. وجاءت قطر في المرتبة(32) والبحرين (36) والأردن (37) وتونس (43) والكويت (45) ومصر والمملكة العربية السعودية وسوريا في المرتبة (70) والمغرب (78) ولبنان (83) والجزائر (97) واليمن (103) وفلسطين (107) وليبيا (117) والعراق(137) والصومال والسودان (144).

وتكشف منظمة الشفافية العالمية النقاب عن مؤشر مدركات الفساد للعام 2005، الذي يشمل لأول مرة أكثر من 159 دولة في العالم، وتنتظره الحكومات والمؤسسات والنقابات في مختلف الدول؛ لتراقب أداءها في محاربة الفساد الاقتصادي والسياسي على مدار عام كامل.

وأظهر التقرير أن ثلثي الدول المدرجة في مؤشر مدركات الفساد لهذا العام (وعددها 159)، سجلت أقل من خمس درجات من أصل عشر درجات على المؤشر، مما يشير إلى استفحال الفساد بمستويات خطيرة أكثر من أي فترة مضت. ويكشف مؤشر الفساد 2005 تضاعف حجم الفقر في العالم، وتفاقم ظاهرة الفساد وضغوطه على الدول الأقل تطورًا.

وعلق بيتر أوجين، رئيس منظمة الشفافية العالمية، بأن الفساد هو السبب الرئيس في الفقر، بل إنه يشكل حاجزًا منيعًا يصد كل محاولات التغلب عليه، وأن المعركة التي لا تنتهي بينهما أوصدت على ملايين البشر أبوابها في حلقة مفرغة من التعاسة. وأكد أنه من الملح الآن توصيف معنى الفساد، وتحديد أشكاله، إذا كان هناك نية حقيقية لدى العالم في تحرير الناس من الفقر.

وأضاف: على الرغم من تحقيق تطورات مهمـة في بعـض الجبهـات، إلا أن هنـاك سبعين دولة تشكل نصف عدد الدول المشمولة في التقرير، سجلت أقل من 3 نقاط على مؤشر مدركات الفساد 2005، وهو ما يشير إلى وجود مشكلة فساد حقيقية.

ولعل من بين الدول الأكثر فسادًا على المؤشر هي تشـاد وبـنجلادش وتركمنسـتان ومواينمار وهاييتي، والتي هي أيضًا من أكـثر دول العـالم فقـرًا. وأكـد يـوجين أن الفسـاد يكبح جماح الأهداف التي تبناها العالم بتقليص نسبة الفقـر فيـه إلى النصـف مـع عـام 2015، ويعيق الإنجازات التي حققها برنامج الألفيـة الأممـي مـن خـلال تقـويض النمـو الاقتصادي واستمرار النمو، اللذين سيساهمان في تحرير الملايين من البشر من فخ الفقر.

وشدد على أن قضية الفساد يجب أن تكون المحـور المركـزي عـلى سـلم أولويـات دول العالم؛ لزيادة الموارد، ولتحقيق تلـك الأهـداف سـواء مـن خـلال الـدول المانحـة أو الإجراءات المحلية في كل دولة.

وأوضح أن الأبحاث الشاملة تظهـر أن الاسـتثمارات الأجنبيـة هـي أقـل نسـبة في الدول التي يتفشى فيها الفساد، حيث تقل فرص ازدهار الاستثمارات فيهـا، مشـيرًا إلى أن الدول التي تحسن من أداء حكمها وتقلل من الفساد ستحصد تلقائيًّا حصة مـن النمـو، وفقًا لما أعلنه معهد البنـك الـدولي، وسـتتمكن تلـك الـدول مـن خفـض معـدلات وفـاة الأطفال فيها وتحقيق معدلات دخل فردي وتعليم أعلى.

وقال: إن مبادرة الـدول الفقـيرة الأكـثر دينًـا أعفـت 19 دولـة مـن ديونهـا، لأنهـا اعتبرت من الدول الأكثر فقـرا في العـالم، ولكـن بـالنظر إلى الإنجـازات الاقتصـادية التـي حققتها فإن أيًّا منها لم يسجل أعلى من 4 نقاط على مؤشر إدراك الفساد، وهو مـا يشـير إلى وجود مستويات فساد خطيرة فيها.

وتابع: إن هذه الدول ما زالت تعاني من خطر محدق، لأن الأموال التي تم تحريرها من الديون الدولية، لتدخل الآن إلى الموازنة العامة، ستفقد بسبب الجشع والإهدار وسوء الإدارة، وهذا يعني أن الالتزام وإدارة الموارد تجاه تلك الدول يجب أن يركز على مدى نجاح تلك الدول في محاربة الفساد.

وأكد التقرير بأن تحديد ملامح الفساد وإعادة تنظيم تلك المساعدات تعد أمورًا جوهرية، لجعل المنح والمساعدات أكثر فعالية، ولتحقيق أهداف المجتمع الدولي في النمو الإنساني والاقتصادي.

من جانبه، أوضح ديفيد نوسبام، الرئيس التنفيذي لمنظمة الشفافية العالمية، أن الفساد ليس كارثة طبيعية كالزلازل والأعاصير التي لا يمكن مقاومتها أو وقفها، بل هو أشبه بنزلة برد تسرق بانتظام الفرصة من الرجال والنساء والأطفال الأقل قدرة على حماية أنفسهم منها. وهذا يفرض على القيادات التخلي عن الدور التقليدي الذي يقتصر على إطلاق الوعود الكلامية، واتخاذ دور أكثر مسؤولية والتزاما لتحسين أسلوب الحكم والشفافية والمحاسبة.

زيادة مطردة في الفساد

ويلاحظ في تقرير منظمة الشفافية الدولية لهذا العام ازدياد عدد الدول الداخلة في مؤشر إدراك الفساد مقارنة بالعام الماضي، ومنها كوستاريكا والجابون ونيبال وغينيا وروسيا وسيريلانكا وسورينام والارجواي، وعلى عكس العام الماضي سجلت بعض الدول تحسنًا ملحوظًا من حيث مدركات الفساد مثل استونيا وفرنسا وهونج كونج واليابان والأردن وكازاخستان ونيجيريا وقطر وتايوان وتركيا.

وشكلت مصادقة القمة العالمية الأخيرة للأمم المتحدة (سبتمبر 2005) على قرار بمكافحة الفساد، ويُفترض أن يسرع القرار، الذي سيدخل حيز التنفيذ في ديسمبر المقبل، عمليات استرداد الأصول والأموال المسروقة.

كما سيجبر القرار البنوك المركزية على اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد غسيل الأموال، بما يسمح للدول بملاحقة الشركات الأجنبية والأفراد الذين قاموا بعمليات فساد على أراضيها، ويمنع الرشوة في القطاع العام، كما ستتمكن الدول الفقيرة ومحدودة الدخل من خلال تبني القانون من دخول سباق الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادي.

الثروة والفساد

ويرى تقرير منظمة الشفافية العالمية أن مقدار الثروة التي تمتلكها دولة ما، لا يمثل شرطًا من شروط كبح الفساد، فقد أظهر تحليل مطول أجراه الخبير بمنظمة الشفافية الدولية، جوهان جراف لامبسدورف، أن مدركات الفساد تقلصت بشكل كبير في دول محدودة الدخل، مثل استونيا وكولومبيا وبلغاريا خلال العقد الماضي.

بينما ارتفعت مدركات الفساد في دول الدخل المرتفع مثل كندا وايرلندا خلال نفس العقد، بما يشير إلى أن الدول الغنية يجب أن تواصل العمل في محاربة الفساد؛ لتحافظ على موقعها المتقدم على مؤشر الشفافية. ويؤكد لامبسدورف، أنه بنفس المنطق، فإن حجم المسئولية الواقعة على عاتق الدول محدودة الدخل في الحرب ضد الفساد، لا تقل أهمية عن تلك الغنية، ففي الوقت الذي يمكن للأخيرة منع شركاتها من ممارسة الفساد داخل حدودها، يجب عليها أيضًا تحمل المسئولية في أنها لن تمارسه خارج حدودها.

ويضيف: يجب مقاضاة أي مخالفة قانونية، ومنع وقوعها في أية مناقصة عامة، كما أن ضمان فرص استمرارية مكافحة الفساد تقع على عاتق منظمة التجارة

الدولية التي تحتاج إلى الترويج لمعايير الشفافية ومحاربة الفساد على مستوى التجارة الدولية.

ويخلص التقرير إلى استنتاجات مفادها أن عوامل الخطر مثل تكتم الحكومات، والنفوذ غير المباشر للنخب، وجماعات الضغط والتمويل السياسي المبطن موجودة في الدول الغنية والفقيرة، وأنه لا توجد دولة غنية واحدة تمتلك مناعة كاملة من الفساد.

أفريقيا والشرق الأوسط

أوضح التقرير أن دول الشرق الأوسط واصلت تسجيل نتائج أفضل بكثير مقارنة بدول القارة الأفريقية على مؤشر مدركات الفساد لعام 2005، مشيرًا إلى أن دولة مثل الأردن حققت بعض التحسن مقارنة بالعام الماضي. وبرغم دخول دول أفريقية جديدة إلى المؤشر بعد توفر البيانات والدراسات الكافية حولها، إلا أن القارة السمراء لا تزال الأقل ترتيبًا على مؤشر الشفافية، إذ يوجد 31 دولة أفريقية من أصل 44 دولة، سجلت أقل من 3 درجات هذا العام. وخص التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية حول مؤشرات مدركات الفساد في الأردن بتنويه يشيد بتقدّمه المستمر في محاربة الفساد في السنوات العشر الماضية، بعد تحقيقه أربع نقاط جديدة على المؤشر.

وحافظ الأردن على المرتبة السابعة والثلاثين بين مائة وتسع وخمسين دولة، على الرغم من انضمام خمس عشرة دولة جديدة للمؤشر، وتقدم أربع نقاط ليحصل على نسبة 7.5 على السلم المكون من عشر درجات.

وقال التقرير: إن تقدم الأردن في محاربة الفساد ساهم بشكل رئيس في رفع أسهم الدول العربية في المؤشر، وجعلها تقفز عن دول القارة الأفريقية. وقال باسم سكجها، رئيس منتدى الشفافية الأردني: إن رسالة الملك لرئيس الوزراء حول

إنشـاء هيئـة مسـتقلة لمحاربـة الفسـاد انسـجمت تماماً مـع توجهـات المنظمـة الدولية، وسـاهمت إلى حـد كبـير في صـقل قناعتهـا بـالإرادة السياسـية الحقيقيـة لـدى القيادة بمحاربة الفساد. وأضاف: إن استكمال إنشـاء الهيئـة بـات مسـألة ضروريـة، وأن الكرة الآن في ملعب الحكومة والبرلمان لترجمـة الإرادة الملكيـة إلى هيئـة تمتلـك القـدرة على مكافحة الفساد ونشر ثقافة الشفافية في المجتمع.

تقنيات القياس في المؤشر

قامت منظمة الشفافية الدولية بتفويض البروفسور يوهان جراف لمبسدورف من جامعة باساو لتقـديم هـذا المـؤشر، وتتعلـق النتيجـة في مـؤشر مـدركات الفسـاد 2005 بمدركات درجة الفساد، كما يراها رجال أعمال وأكاديميون ومحللو مخاطر، وتتراوح هذه النتيجة بين 10 (نظيف جداً) وصفر (فاسد جداً)، وتشير الاستمارات التي استُعملَت إلى عدد الدراسات الإحصائية التي قامت بتحليل أداء بلدٍ ا.

وقد استعملت مجموعة مكونة من 16 دراسة إحصائية، ويتطلب ترتيب بلـدٍ مـا عـلى المـؤشر ثـلاث دراسـات عـلى الأقـل، هـي: الانحـراف: يشـير إلى التفارقـات في قـيم المصادر؛ كلما زاد الانحراف زادت التفارقات في مدركات بلدٍ ما بالنسبة للمصادر.

الفساد في إسرائيل

كشف تقرير للبنك الدولي أن معدل فساد السلطة في إسرائيل وصـل إلى 80.8%، في حين أن المعدل المتوسط في الدول المتطورة يصل إلى 91.4% ، وفق ما نشرته صـحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية. وقال اقتصاديون من "BDI": إن المعـدلات المتدنيـة في جودة السلطة تؤدي إلى أضرار في الاستثمارات الأجنبية، وإنه منـذ عـام 2000 تـدهورت جودة السلطة في إسرائيل، ومعدلات جودة السلطة فيها

متدنية بالنسبة لأغلب الدول المتطورة في العالم، وهذا ما توصلت إليه مجموعة "BDI" بعد تحليل معطيات البنك الدولي.

وحسب التقرير المقارن للبنك الدولي، الذي نشر أثناء النصف الأول من عام 2005، تعتبر إسرائيل إحدى الدول الخطيرة في العالم الغربي بسلطة غير مستقرة وغير فعالة، ومستوى مسؤولية متدنية، وبنسبة عالية نسبيًا في فساد السلطة، وتدني في مستوى سيادة القانون.

وحسب ما ورد في تقرير الصحيفة، وبالمقارنة مع دولة متطورة في العالم مثل هولندا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإسبانيا، التي تصل فيها جودة السلطة إلى 89.7%، فإن معدل إسرائيل في هذا المجال وصل إلى 74.4% بالمقارنة مع إسبانيا 85% وفرنسا 88.9% ومتوسط الدول المتقدمة 90.3%، وبعيداً عن الولايات المتحدة 92.3%، وألمانيا 93.2%، وبريطانيا 93.7%، وهولندا 95.2%.

قيمة غسيل الأموال والفساد والتهرب الضريبي

ظاهرة غسيل الاموال تشكل مشكلة عالمية تؤثر سلبا على العالم اقتصاديا واجتماعيا وامنيا، وان مكافحة جرائم غسيل الاموال وتمويل الارهاب تحتاج الى جهد دؤوب على المستويين الاقليمي والدولي.

وعملية غسيل الاموال هي منظومة من الاجراءات التي تهدف الى اخفاء المصدر الحقيقي للاموال المتأتية عن اعمال غير مشروعة ومنح الصفة الشرعية لها واعادة ضخها في الاقتصاد في مجالات وقنوات استثمار شرعية او غير شرعية.

واشار الى ان جريمة غسيل الاموال تدخل ضمن الجريمة المنظمة، موضحا ان التطور العلمي والتقني الذي يشهده العالم خلال العقدين الماضيين وفر تقنيات متقدمة ساهمت في تفاقم المشكلة ما يستدعي تطوير تقنيات العمل الامني وتعزيز التعاون الاقليمي والدولي بين الحكومات.

فقد افاد تقرير اقتصادي ان قيمة عائدات النشاط الإجرامي والفساد والتهرب الضريبي التي تتدفق عبر الحدود بما يتراوح بين تريليون و1.6 تريليون دولار أميركي سنويا، يأتي نصفها من بلدان نامية والبلدان السائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق. وفي مجال الفساد، اشار التقرير الذي صدر حديثا عن البنك الدولي إلى ان الأموال المرتبطة بالرشا المقدمة للموظفين العموميين تتراوح في البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق بين 20 و40 مليار دولار أميركي. وفي حين أن تقدير هذه الأموال يتسم بعدم الدقة، فإنه يعطي فكرة عن ضخامة أبعاد هذه المشكلة، الأمر الذي يستلزم تنسيق الجهود.

وقالت نجوزي أوكونجو إيويالا، وهي عضو شرف في معهد بروكينجز ووزيرة المالية السابقة في نيجيريا: «إن هذا التحدي هائل في ضوء تعقّد المشكلة وأبعادها الدولية». ويذكر أن نجوزي أوكونجو إيويالا قد لعبت دورا هاما في استعادة بلدها 500 مليون دولار أميركي من الأصول والأموال التي سرقها الدكتاتور ساني أباتشا «لن ننجح إلا إذا قامت علاقات شراكة قوية مع البلدان النامية والبلدان المتقدمة والهيئات الثنائية والمتعددة الأطراف».

يعرف غسيل الاموال بانه عملية يلجأ اليها من يعمل بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة او غير المنظمة لاخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع والقيام باعمال اخرى للتمويه كي يتم اضفاء الشرعية على الدخل الذي تحقق.

ويشير المصطلح الى ان الاموال المتأتية من هذه المصادر غير المشروعة لن تتمتع بالمقبولية اذا بقيت في حيازة جامعيها اذ ان ذلك يؤدي الى اكتشاف نشاطها وبالتالي فان غسيل الاموال يمثل محاولة لاخفاء الاصل غير الشرعي لهذه الاموال.

وتظهر الدراسات المتوافرة ان ابرز المتعاملين في غسيل الاموال هم مكاتب الصرافة ومراكز تحويل النقود والكازينوهات واماكن القمار وشركات الاوفشور،

وبالاضافة الى ذلك يلعب مقدمو الخدمات المتخصصة مثل المحاسبين والمستشارين الماليين دورا كبيرا في غسيل الاموال عبر ابتكار اساليب متجددة للتمويه والمراوغة.

وعلى مستوى آخر ساعد التطور التقني في زيادة عمليات غسيل الاموال خاصة بعد اعتماد بعض مؤسسات وشركات العالم التعامل النقدي عبر الانترنت فقد برز ما يسمى الغسيل الرقمي الذي هو عبارة عن تحويلات نقدية عبر شبكة الانترنت ومن مزايا هذه الطريقة تسهيل عمليات الدفع للمتعاملين في الاعمال والتجارة الالكترونية ولكن في المقابل زادت احتمالات القرصنة وصعوبة الرقابة على المتعاملين في ظل الالتزام بسرية المعلومات المصرفية.

ويتابع البنك مبادرة استعادة الأصول والأموال المسروقة بالمشاركة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وسيقيم البنك والمكتب علاقات شراكة مع هيئات أخرى، مثل بنوك التنمية الإقليمية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، ومجموعة الثماني، والبلدان النامية، وذلك من أجل ضمان أن تصبح هذه المبادرة حقا جهدا دوليا.

وتشمل المقترحات المطروحة طاولة المباحثات:

- إقناع جميع البلدان، ولاسيما التي تضم مراكز مالية، بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- مساعدة مختلف البلدان على بناء القدرات من أجل طلب المساعدة القانونية المتبادلة لاستعادة الأصول والأموال.
- إقامة علاقات شراكة لتبادل المعلومات والخبرات، وعرض الخبرات الفنية، على أساس طوعي، في مجال رصد استخدام الأصول والأموال المستعادة بغية ضمان الشفافية وظهور أثرها على التنمية.

إن الحاجة إلى تنسيق الجهود لاستعادة الأصول والأموال المسروقة كانت رسالة قوية صدرت عن مشاورات شملت العديد من أصحاب المصلحة ونظمها

البنـك الـدولي مـؤخرا بشـأن اسـتراتيجيته المعنيـة بإصـلاح نظـام الإدارة العامـة ومكافحة الفساد، والتي اعتمدها مجلس المديرين التنفيذيين .

وكان البنك الدولي قد كشف اخيرا النقاب عـن مبـادرة لمسـاعدة البلـدان الناميـة على استعادة أصولها وأموالها التي سرقها قادة فاسدون، وذلك في إطار استراتيجية البنـك المعنيـة بنظـام الإدارة العامـة ومكافحـة الفسـاد. ونوقشـت مبـادرة اسـتعادة الأصـول والأمـوال المسروقة أمـس في حلقـة عمـل مـع وفـود البلـدان المختلفـة وممثلـين عـن المؤسسات الدولية. وعُقدت حلقة العمل على هامش اجتماعـات الربيـع للبنـك الـدولي وصندوق النقد الدولي.

وقال هيلاري بن، وزير الدولة البريطانية للتنمية الدوليـة: «إن اسـتعادة الأصـول والأموال المسروقة تمثل مشكلة من ناحية التطبيق، وقد جـاءت هـذه المبـادرة في وقتهـا بالفعل، وهي تعتمد على أن يقوم كل منا بدوره». وكان وزيـر التجـارة والصـناعة فـلاح الهاجري قد قال اخيرا ان منطقة الخلـيج مسـتهدفة وجاذبـة لعمليـات غسـيل الامـوال، مشيرا الى ان العصابات المعنيـة بهـذا النشـاط الخطـير بـدأت توجـه انظارهـا نحـو دول الخليج العربي بعدما بدأ تضييق الخناق عليها من قبل الولايات المتحدة واوروبا.

واوضح الهاجري ان هذه العصابات بـدأت توجـه اهتمامهـا لمنطقـة الخلـيج مـن حيث كونها بيئة مواتية تتوافر فيها بنيـة اساسـية مـن مطـارات ومـوانئ وطـرق دوليـة ووجود اعداد كبيرة من العمالة الوافدة وخاصة من بعض الـدول التـي تنشـط في انتـاج المخدرات، مشيرا الى ان بعض هذه العمالة اصبحت تمثل نواة لعصابات ممارسة الجريمة المنظمة

الخسائر الناجمة عن الفساد

يمكن قياس حجم الفساد من خلال حجم ونشاط قطاع الإنشاءات والـذي يقـدر بحوالي (3200) بليـون سـنوياً، ولقـد قـدم تقريـر الفسـاد العـالمي عـام (2005) حـالات مفصلة عن مشاريع على مستوى كبير في البنية التحتية منها ما دفع رشوة لضمان الفـوز بعقد بناء سد في لوسوتو، وكذلك تورط بعض السياسيين في قضية فسـاد في عمليـة شراء جهاز حرق النفايات في ألمانيا (تولون) .

لقـد أظهـر تقريـر الفسـاد العـالمي لعـام (2005) أن الافتقـار إلى الشـفافية في المشاريع الكبيرة يمكن أن يكون له أثر مدمر على تقدم الاقتصاد . يقول ايجن اليوم " إن الفساد في الإجراءات المتبعة لاختيار العقود تبقي الدول النامية مثقلة بأعباء بنية تحتية غير مطابقة للمواصفات والمقاييس وتزيد من ديونها الخارجية، إن ما يفعله الفساد هـو رفع التكلفة وتخفيض نوعية البنية التحتية ولكن نتـائج الفسـاد تظهـر أيضـاً في فقـدان الأرواح . إن الدمار الذي تخلفه الكوارث الطبيعيـة كـالزلازل أكثر مـا يظهـر في الأمـاكن التي تلقى منها مفتشوا المباني الرشوة من أجل غض النظر عن أنظمة التخطيط والبناء .

كذلك يوجه الفساد الأموال المخصصة بعيداً عن برامج الصحة والتعليم ليتجه بها نحو مشاريع البنية التحتية الكبيرة وكذلك فإن الفساد قد يكون له نتـائج بيئيـة كارثيـة ونذكر على سبيل المثال : مشروع سد ياكريتا في الأرجنتـين ومشرـوع بنـاء محطـة توليـد الطاقة النووية في " جاتان " في الفلبـين ومشرـوع بنـاء سـد بوجاغـالي في أوغنـدا وهـذه المشاريع كانت موضع ادعاء وتساؤل بأنها استخدام غير مناسب للأموال.

وهناك أمور يجب ملاحظتها في حالة الجدية في القضاء على هذه الظاهرة:
أ- إن وجود نظام قضائي عادل مستقل، مع وجود بنود واضحة في القوانين النافذة هو أحد الأمور الأساسية في الحد من هذه الظواهر .إضافة لذلك وللظروف الحالية يجب إبقاء عقوبة الإعدام، وتطبيقها مع غيرها من المواد الصارمة في الفساد المالي، وذلك حسب ما موجود في قانون العقوبات، ولاسيما ما يتعلق من هذا الفساد بقوت الناس أو أمن وسيادة الوطن، وخيانة الأمانة وسرقة الدولة على نطاق واسع .يجب أن نؤكد هنا أيضاً أن وجود صحافة حرة وضمن قانونها الواضح، وتنظيمات سياسية ونقابية فعالة عامل مهم آخر في الحد منها.

والأهم من هذا هو وجود معارضة نشطة وضمن كيان الدولة العام، وليس خارجها، وذلك من خلال المجالس النيابية المختلفة. إن تجربة مجلس الحكم والتي تغطي عملياً على الرأي الآخر ليست تجربة ديمقراطية، إذ كما يعرف الجميع إن ما يسمى حكومات الوحدة الوطنية هي لمرحلة محددة حرجة. ولنأخذ مثلاً من تقارير واكسمان المشار إليها، فهو ضمن حزب آخر ونشره هذه التقارير والدعاية لها لا يعني إنه يتآمر على الدولة، إذ إنه ضمن النظام العام للدولة. إن الأمور المشار إليها هي الرقيب الأمين لفضح أي تجاوزات أو فساد، وبوجود المحاكم المستقلة يتأكد العقاب لمرتكبي مثل هذه المفاسد .

ب- إن الرشوة بين الموظفين الصغار بدأت للحاجة المادية، بسبب النظام السابق الذي سحق هذه المجموعات البشرية وجعلها تنظر للمال الحرام. ولكن مع الأسف أصبحت عادة عند البعض .إن تحسين الرواتب، ووجود الضوابط وتقليل الروتين والبيروقراطية في معاملات المواطنين، سيحد من هذه الظاهرة إلى درجة كبيرة. علماً يجب العقاب في حالة إستمرارها. ولكن هذه الظاهرة ليست المشكلة الكبرى، إذ المشكلة الكبرى هي الفساد بين الموظفين الكبار وقادة الدولة في حالة

إستمرار الحالة الأخيرة، فإن ظاهرة الرشوة بين الصغار ستستمر، كما أن الجماهير سوف لن تتجاوب كثيراً مع اللجنة المؤلفة لمحاربة الفساد، وإنما ستعتبر الأمر لعبة من الكبار على ذقون الناس.

ج- إن محاربة الفساد في المجموعة القائدة من الموظفين هو البداية، وإن عدمه سيؤدي إلى خلل كبير في الدولة. فمثال العهد السابق الفاسد واضح وكذلك أمثلة عالمية حالية. ففي إيطاليا وصلت المافيات ومؤيديها إلى الحكم بالإنتخاب بإنتصار ما يسمى اليمين. فرئيس وزرائها برلسكوني لم يأت بإنقلاب، ولكنه إستخدم أمواله وإمكانياته الإعلامية في إيصال مجموعته إلى الحكم. وهو معروف ولقد أوقفت عدة محاولات لمحاكمته بتهمة الرشوة والفساد، وجمع الثروة بطريقة مشبوهة، وكان تحت طائلة القانون لعدة مرات وعلاقته وكثير من وزرائه بالمافيا معروفة أيضاً .

لقد حاول في السبعينيات عدد من القادة النزيهين ومن ضمنهم عدد من القضاة، إنهاء ظاهرة الفساد الذي كان مستشري بين جميع الأحزاب الإيطالية (عدا الحزب الشيوعي إذ لم تثر حوله أية قضية). وكذلك إنهاء تأثير المافيات الصقلية ذات العلاقة الوثيقة بالولايات المتحدة. ولكن قامت المافيات والعصابات المرتبطة ببعض الأحزاب بقتل القضاة والقادة النزيهين وتفجير سياراتهم بحيث أدى الأمر إلى الخوف والزعزعة الإجتماعية وتراجع الحركات اليسارية، والمثل الآخر روسيا بعد سقوط الإتحاد السوفياتي ومجيء المشبوه يلتسين إلى الحكم.

وكانت نتيجة الفساد المالي والإداري تسليم البلاد وإقتصادها إلى المافيات المرتبطة بالغرب. وإنتهى غالبية الإقتصاد، وبالأخص النفطي، بيد المافيات الرئيسة الخمسة، والتي يرأسها خمسة مليار ديرية معروفون على النطاق العالمي على أساس رجال أعمال ناجحين وارتباطهم الرئيسي بالرأسمالية الأمريكية والإسرائيلية.

والآن يحاول الحكم الحالي بوتين إعادة هيبة روسيا، ولكن لا يستطيع بسهولة بسبب وضع الدولة الفاسد، ويضطر أن يراقب التوازنات السياسية

الداخلية والعالمية لتمشية مسيرته. وعندما أعتقل أحد هؤلاء المليارديـة بسبب الفساد والتهرب من الضريبة، ضجت قوى الرأسمالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة بالإحتجاج، مدعية أن روسيا بدأت بالإنحياز بعيداً عن الديمقراطية من المؤكد أن الشعب العراقي وجميع القوى الوطنية لا تريد للعراق مستقبل مثل هذه الدول. وهذا يتم فقط بالإنتباه لما تقوم به الرأسمالية الأمريكية بالنسبة للإقتصاد العراقي، فإذا نجحت فيما تسميه" الإقتصاد الحر "والمنفلت فهو أساس الفساد على المخلصين محاربة الفساد المالي بصورة قاسية ومحاسبة من قام ويقوم به بدءاً بالفوق وإلاّ ستكون النتيجة وخيمة .

د - لوضع الأمور في إطارها الصحيح، يجب ومنذ البداية إعتماد مواد قانونية واضحة، مثل أي بلد ديمقراطي آخر، تمنع السياسيين الذين يقودوا البلد من الدخول في مصالح مالية خارج وظيفتهم. إن كل من يدعي بإمكانية الجمع بين تكوين الشركات الخاصة وقيادة الدولة، وإن ذلك معمول به في الغرب هو خاطئ أو جاهل. إذ أن هذه الأمور ممنوعة قانونياً، وهناك تعليمات وشروط قاسية لهذه الأمور في جميع الديمقراطيات. ولكن هناك أيضاً من الفساد في هذه الدول والذي قد يؤدي إلى أن يلتف البعض عليها.

وإن إضطرار بيع جيني لأسهمه في هاليبرتن قبل القسم ليكون نائب الرئيس بوش، أو الضجة التي حدثت حول مارجريت ثاتجر بسبب تعامل إبنها مارك بالأمور التجارية وإحتمال التأثير السياسي في صفقاته، أمثلة واضحة.

كذلك نريد أن نثير مسألة مهمة متعلقة بالموضوع، وهي أيضاً موجودة في عدد كبير من البلدان، وهي مسالة من يحمل الجنسية العراقية وجنسية أخرى من المفروض منع من يحمل جنسية أخرى في أخذ مناصب قيادية في العراق، مثل مجلس الحكم أو الوزارة أو مجالس النواب أو القضاء، والتي تسمى أحياناً بالمراكز القيادية. إذ كلنا يعرف أن الجنسية العراقية حق مكتسب للعراقي من خلال أبويه العراقيين.

ولكن الجنسية الأخرى تأتي من خلال قسم الـولاء للدولـة الأخـرى (وهـذا واضـح جداً بالنسبة للجنسية الأمريكية). وعندما يكون هناك تضارب مصالح، فعليـه أن تكـون مصلحته مع الدولة الأخرى التي أقسم على أفضلية مصالحها، وإن تم العكس فالإحتمال كبير بأن يفقد جنسيته الأخرى. ليس هناك إعتراض من قيام حاملي الجنسيتين بأي عمل آخر، وبشرط أن لا تحميـه الجنسـية الأخـرى مـن طائلـة القـانون في العـراق في حالـة مخالفته .

هـ- إن العقود الموقعـة سـواء بالنسـبة للمقـاولات أو للإسـتيراد يجـب أن تكـون واضـحة ودقيقـة. وكـان العـراق وإلى مـا قبـل (20) سـنة يعتمـد شروط عامـة وخاصـة للمقـاولات تتضـمن جميـع الأمـور الماليـة والإداريـة والقانونيـة وبضـمنها شروط دفـع محددة وضمانات تضمن حقـوق الجهـة الحكوميـة. وهـي أمـور مقـرة مـن قبـل وزارة التخطيط ومعتمدة على ما يشبهها والتي تصدرها الدول الصناعية أو الأمم المتحدة، كما كانت تتضمن مواصفات فنية متكاملة.

أما بالنسبة للشراء أو الإستيراد فلقد كانت هناك تعليمات شراء واضحة ومحددة ولا يمكن تجاوزها، وتتم جميع الإحالات من خلال اللجان المختصة التي تبدل دورياً، أما الصلاحيات فتصدر لكل المستويات ضمن المنهاج الإستثماري السنوي والميزانيـة العامـة، والعقود بصورة عامة لم تكن الكلفة + ربح . Cost plus وحتى لو أستخدم هكـذا نـوع عقود فيوضع حد أعلى للكلفة يتحمل المقاول ما يتجاوزها، إضافة لـذلك إن مـن شروط إنجاح تنفيذ المشروع هو وجود هكذا نوع تعليمات وكذلك وجود إشراف جيـد، إضـافة لذلك كانت هناك مواصفات للمنتوج المحلي أو المستورد ودوائر ومختبرات للرقابة.

إن هذه الأمور لم ولن تمنع الفساد ولكن تقلله إلى حدود كبـيرة، وتجعلـه واضـحاً في حالة حدوثه ويمكن إكتشافه بصورة أسهل ومحاسبة المسؤولين عنه. علماً

أن هذه الأمـور لم تكـن مـن بـدع العـراقيين، وإنمـا أخـذت أساسـاً مـن الولايـات المتحدة والدول الأوربية أو ما أصدرته الأمم المتحدة .

كما أن المواصفات العراقية معتمدة أساساً على المواصفات الأمريكيـة والبريطانيـة ولجزء منها على الألمانية. إن عدم تنفيذ وزارة الدفاع الأمريكية للعمـل وفـق التعلـيمات المشار إليها أعلاه يمثل الشاذ، وليس الإعتيادي .

إن إهمال تنفيذ التعليمات المشار إليهـا أعـلاه والتـي أهملـت (20-15) سـنة الماضية، وزاد هذا الأهمال إلى درجة كبيرة بعد حرب الكويت هو الذي أدى بالعراق إلى هذا الوضع السيء. كما نود أن نؤكد إن بدايات الإستهتار بهذه التعليمات وعـدم وجـود الميزانيات أو الجدوى الإقتصادية للمشاريع، كانت مع جهات التصنيع العسكري بحجـة القضايا الأمنية، وعدم قبول الجهات الأجنبية بهذه الشروط. وطبعاً هـذا الوضـع يخلـق جواً مناسباً للفساد، وإن إنتشاره على مجمل الـدوائر كـان جـزء مـن خطـة مجموعـات صدام وبقية الفاسدين للسرقة والإغتناء غير المشروع.

ثانياً: مكافحة ازمة الفساد المالي الدولي

مسؤوليات الدول في مواجهة ازمة الفساد المالي

أولاً: مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول الكبرى منها والنامية:

وهذا يقودنا إلى بيان الأغراض الرامية لتحقيق ذلك:

- تدعيم التدابير والجهود الرامية إلى منـع ومكافحـة الفسـاد بصـورة ناجحـة وحاسمة.
- تيسـير وتـرويج ودعـم التعـاون الـدولي والمسـاعدة التقنيـة في مجـال منـع ومكافحة الفساد.
- تعزيز الشـفافية والنزاهـة والمسـاءلة والإدارة السـليمة للشـئون العموميـة والممتلكات العامة وهذا يتطلب:
  - منع الفساد والتحري عنه وملاحقة مرتكبيه.
  - تجميد وحجز وإرجاع العائدات المتأتية من الأفعال المجرّمة.

إن كل دولة تكفل ضمن قوانينها وجود هيئة حسب الاقتضاء تتولى منع الفسـاد ومحاربته بوسائل:

- تنفيذ السياسات المشار إليها سابقاً.
- زيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد وتعميمها.
- توفير موارد مادية وموظفين متخصصين وما يحتاجه الموظفـون مـن تأهيـل وتدريب.

ثانياً: مسؤولية تقع على عاتق الموظفين المدنيين:

إن اعتماد وترسيخ وتدعيم نظم للتوظيف للموظفين المدنيين تقوم على:

- مبادئ الكفاءة والشفافية والمعايير والضوابط اللازمة كالجدارة والإنصاف والأهلية والتخصص.
- اعتماد إجراءات مناسبة لاختيار وتدريب أفراد لتولي المناصب العمومية.
- وبرامج تعليمية وتدريبية للموظفين لتمكينهم من الوفاء بمتطلبات الأداء الصحيح والمشرف والسليم للوظائف العمومية وتوفير التدريب المتخصص والمناسب لهم مع تنمية وترسيخ المفاهيم الدينية والأخلاقية .
- وضع معايير تتعلق بالترشيح للمناصب العمومية واختيار شاغليها ومنع تضارب المصالح مع وضع قواعد ومعايير لاختيار القيادات الإدارية العليا.

إن كل ذلك يساعد في ترسيخ وتدعيم نظم تعزيز الشفافية والنزاهة وتمنع تضارب المصالح.

ثالثاً: مسؤولية تقع على عاتق القضاء:

إن استقلالية القضاء له أهمية كبيرة لما له من دور حاسم في محاربة ومكافحة الفساد. كما إنه من الضروري أن تتخذ كل دولة إجراءات وتدابير لتدعيم النزاهة ومواجهة مخاطر الفساد دون المساس باستقلالية القضاء مع مواجهة فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي. مع ضرورة اتخاذ وتطبيق تدابير ذات مفعول مماثل للتدابير المتخذة داخل جهاز النيابة العامة والذي يتمتع باستقلالية مماثلة. ومن الضروري التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون لتعزيز القيام بالدور المناط بها لتحقيق سيادة القانون وصون نزاهة القضاء والنيابة العامة في محاربة الفساد ومكافحته.

رابعاً: مساءلة المفسدين:

إن القيام بأنشطة إعلامية تساهم في عدم التسامح مع المفسدين ونشر ما يتعلق بالفساد ووجود برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية واحترام وتعزيز حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها. الأمر الذي يجب أن يراعي:

- ♦ حقوق الآخرين وسمعتهم.
- ♦ حماية الأمن الوطني والنظام العام.
- ♦ صون صحة الناس أو أخلاقهم.

خامساً: مكافحة الكسب الغير المشروع:

ومن الضروري جداً تفعيل الهيئة المتخصصة في مكافحة الكسب غير المشروع واتخاذ التدابير اللازمة لمنع غسيل الأموال بإنشاء نظام داخلي شامل للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية بما في ذلك الشخصيات الطبيعية أو الاعتبارية المعرضة بوجه خاص لغسل الأموال وذلك من أجل ردع وكشف جميع أشكال غسل الأموال.

سادساً: ارساء سياسة قوية للقوانين:

إن الإرادة السياسية القوية الحازمة والحاسمة والرادعة مهمة جداً في إرساء قواعد وأساليب مكافحة الفساد ومحاربته. كما أن الاسترشاد بالمبادرات والخبرات والتعاون بين المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية وتبادل المعلومات والخبرات ضمن تنمية وتعزيز التعاون الدولي والثنائي بين الدول وبين السلطات القضائية وأجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الرقابة المالية من أجل مكافحة الفساد وغسل الأموال وإرساء قواعد ومبادئ النزاهة والشفافية يساهم مساهمة فاعلة في محاربة الفساد ومكافحته.

قوانين لمحكافحة الفساد المالي

1) المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية

1- تقوم كل دولة طرف، وفقا للمبـادئ الأساسـية لنظامهـا القـانوني، بـالخطوات اللازمة لإنشاء نظم اشتراء مناسبة تقوم على الشفافية والتنافس وعلى معايير الموضوعية في اتخاذ القرارات، وتتسم، ضمن جملة أمور، بفاعليتها في منـع الفسـاد. وتتنـاول هـذه النظم، التي يجوز أن تراعى في تطبيقها قيم حدية مناسبة، أمورا، منها :

(أ)- توزيع المعلومات المتعلقة بإجراءات وعقود الاشتراء، بمـا في ذلـك المعلومـات المتعلقة بالدعوات إلى المشاركة في المناقصات، والمعلومات ذات الصلة أو الوثيقة الصـلة بإرساء العقود، توزيعا عاما، مـما يتـيح لمقـدمي العـروض المحتملـين وقتـا كافيـا لإعـداد عروضهم وتقديمها.

(ب)- القيام مسـبقا بـإقرار ونشرـ شروط المشـاركة، بمـا في ذلـك معـايير الاختيـار وإرساء العقود وقواعد المناقصة.

(ج)- اسـتخدام معـايير موضـوعية ومقـررة مسـبقا لاتخـاذ القـرارات المتعلقـة بالمشتريات العمومية، تيسيرا للتحقق لاحقا من صحة تطبيق القواعد أو الإجراءات.

(د)- إقامة نظام فعّال للمراجعة الداخلية، بما في ذلك نظام فعّال للطعـن، ضـمانا لوجـود سـبل قانونيـة للـتظلّم والانتصـاف في حـال عـدم إتبـاع القواعـد أو الإجـراءات الموضوعة عملا بهذه الفقرة.

(هـ)- اتخاذ تدابير، عند الاقتضاء، لتنظيم الأمور المتعلقة بالعاملين المسؤولين عـن المشتريات، مثل الإعلان عن أي مصلحة في مشتريات عمومية معينـة، وإجـراءات الفـرز، والاحتياجات التدريبية .

2- تتخذ كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، تدابير مناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية. وتشمل هذه التدابير ما يلي :

(أ) إجراءات لاعتماد الميزانية الوطنية.

(ب) الإبلاغ عن الإيرادات والنفقات في حينها.

(ج) نظاماً يتضمن معايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات وما يتصل بذلك من رقابة.

(د) نظماً فعالة وكفؤة لتدبر المخاطر وللمراقبة الداخلية.

(هـ) اتخاذ تدابير تصحيحية عند الاقتضاء في حال عدم الامتثال للاشتراطات المقررة في هذه الفقرة .

3- تتخذ كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير مدنية وإدارية، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، للمحافظة على سلامة دفاتر المحاسبة أو السجلات أو البيانات المالية أو المستندات الأخرى ذات الصلة بالنفقات والإيرادات العمومية ولمنع تزوير تلك المستندات.

2) المتاجرة بالنفوذ

تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية، عندما ترتكب عمدا :

(أ) وعد موظف عمومي أو أي شخص آخر بأي مزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، لتحريض ذلك الموظف العمومي أو الشخص على استغلال نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من

إدارة أو سلطة عمومية تابعة للدولة الطرف على مزية غير مستحقة لصالح المحرّض الأصلي على ذلك الفعل أو لصالح أي شخص آخر.

(ب) قيام موظف عمومي أو أي شخص آخر، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالتماس أو قبول أي مزية غير مستحقة لصالحه هو أو لصالح شخص آخر، لكي يستغل ذلك الموظف العمومي أو الشخص نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية تابعة للدولة الطرف على مزية غير مستحقة.

3) قانون منع عمليات تبييض الأموال

أن يكون مجال هذا القانون، كما تبينه المادة 14 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تحت عنوان " تدابير منع غسل الأموال " هو:

- فرض الرقابة والإشراف القانونيين على المصارف و المؤسسات المالية غير المصرفية و غيرها من الهيئات المعرضة بوجه خاص لغسل الأموال، مع احترام قواعد تطبيق قوانين السرية المصرفية .

- ردع و كشف جميع أشكال غسل الأموال .

- إنشاء وحدة معلومات مالية تعمل كمركز وطني لجمع و تحليل المعلومات المتعلقة بعمليات غسل الأموال المحتملة، و لتعميم تلك المعلومات .

- إقدار السلطات الإدارية و الرقابية و المعنية بإنفاذ القانون بما فيها السلطات القضائية على المكافحة العملية لغسل الأموال .

- التعاون و تبادل المعلومات على الصعيد الخارجي من أجل إقرار الشفافية والنزاهة في ما يتعلق بهوية و مصدر الأموال و غيرها من الصكوك ذات المحتوى النقدي العابرة للحدود، و تعزيز سلطة القضاء في مكافحة الأموال المشبوهة و غير النظيفة

تدابير منع غسل الأموال

1 - على كل دولة طرف :

(أ) أن تنشئ نظاما داخليا شاملا للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك الشخصيات الطبيعية أو الاعتبارية التي تقدم خدمات نظامية أو غير نظامية في مجال إحالة الأموال أو كل ما له قيمة، وعند الاقتضاء على الهيئات الأخرى المعرّضة بوجه خاص لغسل الأموال، ضمن نطاق اختصاصها، من أجل ردع وكشف جميع أشكال غسل الأموال، ويتعين أن يشدد ذلك النظام على المتطلبات الخاصة بتحديد هوية الزبائن والمالكين المنتفعين، عند الاقتضاء، وحفظ السجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة .

(ب) أن تكفل، دون مساس بأحكام المادة 46 من هذه الاتفاقية، قدرة السلطات الإدارية والرقابية والمعنية بإنفاذ القانون وسائر السلطات المكرسة لمكافحة غسل الأموال، (بما فيها السلطات القضائية، حيثما يقضي القانون الداخلي بذلك)، على التعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي ضمن نطاق الشروط التي يفرضها قانونها الداخلي، وأن تنظر، لتلك الغاية، في إنشاء وحدة معلومات استخبارية مالية تعمل كمركز وطني لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعمليات غسل الأموال المحتملة، ولتعميم تلك المعلومات .

2- تنظر الدول الأطراف في تنفيذ تدابير قابلة للتطبيق لكشف ورصد حركة النقود والصكوك القابلة للتداول ذات الصلة عبر حدودها، رهنا بضمانات تكفل استخدام المعلومات استخداما سليما ودون إعاقة حركة رأس المال المشروع بأي صورة من الصور. ويجوز أن تشمل تلك التدابير اشتراط قيام الأفراد والمؤسسات التجارية بالإبلاغ عن إحالة أي مقادير ضخمة من النقود والصكوك القابلة للتداول ذات الصلة عبر الحدود .

3- تنظر الدول الأطراف في تنفيذ تدابير مناسبة وقابلة للتطبيق لإلزام المؤسسات المالية، ومنها الجهات المعنية بتحويل الأموال بما يلي :

(أ) تضمين استمارات الإحالة الالكترونية للأموال والرسائل ذات الصلة معلومات دقيقة ومفيدة عن المُصدر.

(ب) الاحتفاظ بتلك المعلومات طوال سلسلة عمليات الدفع.

(ج) فرض فحص دقيق على إحالات الأموال التي لا تحتوي على معلومات كاملة عن المُصدر .

4- لدى إنشاء نظام رقابي وإشرافي داخلي بمقتضى أحكام هذه المادة، ودون مساس بأي مادة أخرى من هذه الاتفاقية، يجدر بالدول الأطراف أن تسترشد بالمبادرات ذات الصلة التي اتخذتها المؤسسات الإقليمية والأقاليمية والمتعددة الأطراف ضد غسل الأموال .

5- تسعى الدول الأطراف إلى تنمية وتعزيز التعاون العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي بين السلطات القضائية وأجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الرقابة المالية من أجل مكافحة غسل الأموال.

4) تجريم نهب المال العام

أن تنص كل القوانين و كذا مشاريعها ذات الصلة، بالوضوح المطلوب و اللفظ غير القابل للتأويل، على أن مختلف أشكال نهب المال العام و كذا الخاص هي جريمة معاقب عليها، و أن يراعى في ذلك إعمال المادة 17 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تنص على أن " تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية و تدابير أخرى لتجريم قيام موظف عمومي عمدا، لصالحه هو أو لصالح شخص أو كيان آخر، باختلاس أو تبديد أي ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خصوصية أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم

موقعه، أو تسريبها بشكل آخر "، و أن يراعي إعمال كذلك المواد 18، 19 ، 20 21 و المادة 22 من نفس الاتفاقية التي تنص بدورها على أن " تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية و تدابير أخرى لتجريم تعمد شخص يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص، أو يعمل فيه بأي صفة، أثناء مزاولة نشاط اقتصادي أو مالي أو تجاري، اختلاس أي ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية خصوصية أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم موقعه " .

استرداد الأموال المنهوبة و توظيفها للمساهمة في حل معضلة البطالة و الفقر وغيرها من الخدمات الاجتماعية : أن يتم الالتزام باحترام الحكم العامو المواد 51، 52 ، 53 ، 54 ، 55 ، 56 ، 57 ، 58، و 59 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تؤكد على أن استرجاع الموجودات هو مبدأ أساسي في هذه الاتفاقية، وأن يتم توظيف قيم هذه الموجودات في المساعدة على خلق مناصب جديدة للشغل وتمكين برامج التنمية البشرية من إدماج الأحياء السكنية المهمشة و الأرياف النائية وذوي الحاجات الخاصة من فرص التعليم و التدريب و تنمية الاقتصاديات المحلية والخدمات الصحية؛

- تعزيز استقلالية القضاء و النيابة العامة .

- توفير الحماية اللازمة بل و المكافأة للموظفين العموميين و غيرهم الذين يبادرون إلى التبليغ عن حالات للفساد و نهب للمال العام أو إهداره .

- تقعيد حق المواطن و الإعلام في الولوج إلى المعلومات حيثما كانت و في أي وقت كان، و تجريم حالات الحرمان من ذلك .

- اعتماد قواعد سلوك للموظفين العموميين من أجل تحفيزهم على تنفيذ مهامهم بشكل سليم ينأى بهم عن وضع اليد على ما ليس في ملكيتهم، وذلك مع توفير ضمانات توليتهم للوظائف التي يسمون فيها بناء على معايير الكفاءة

والتدريب و التكوين المستمرين و دعمها بوسائل مشروعة للتظلم و الانتصاف وبسلم للأجور و التعويض يكون عادلا .

- مبادرة نواب و مستشارين من داخل البرلمان إلى إحداث هيئة من قبيل " برلمانيين ضد نهب المال العمومي " توظف الأدوات و الوسائل البرلمانية في الضغط من أجل مكافحة هذه الآفة .

دور الشفافية في مكافحة الفساد المالي الدولي

مفهوم الشفافية

تعني ببساطة شديدة توفير المعلومات اللازمة ووضوحها و (إعلان) تداولها عبر جميع وسائل الإعلام المقروءة والمكتوبة والمسموعة والتصرف بطريقة مكشوفة وعلنية .

أهمية الشفافية

1. تحقيق المصلحة العامة.
2. المساعدة في اتخاذ القرارات الصحيحة .
3. توفير النجاح والاستمرارية لأية منظمة تريد مكافحة الفساد بكل أشكاله.
4. تسهيل جذب الاستثمارات وتشجيعها .
5. إنعاش السوق المالي .
6. إزالة العوائق البيروقراطية والروتينية .

فوائد تطبيق الشفافية

يترتب على تطبيق مفهوم الشفافية العديد من الآثار الإيجابية على اتخاذ القرارات الفردية وعلى التنظيمات الإدارية، وهذه الفوائد تبدو لنا كما يلي :

1. تقليل الصلاحيات الواسعة في عمليات اتخاذ القرارات، وذلك لتخفيف درجة المركزية كما ويجب العمل على تشجيع المبادرات الشخصية ضمن قواعد العمل وأنظمته، والعمل على ضرورة توفير الفرص لتنمية المهارات والقدرات المتوفرة لدى الأفراد العاملين.
2. ترسيخ قيم التعاون وتضافر الجهود ووضوح النتائج، حيث يتم المحاسبة على التجاوزات بشكل جماعي من خلال اتخاذ قرارات جماعية .
3. العمل على اختيار القيادات الإدارية ذات القدرة على أخذ القرارات النزيهة والأمانة والموضوعية والانتماء والولاء للمنظمة وللصالح العام، كما يتم من خلال اتخاذ قرارات مناسبة على إظهار نقاط الضعف والقوة وتحديد الانحرافات والعمل على تصحيحها الأمر الذي يعني المزيد من الشفافية في بيئات العمل .
4. يتمتع الأفراد العاملين في التنظيمات الإدارية المطبقة باستقلالية أكثر أثناء قيامهم بواجباتهم الوظيفية ، وهذا يعزز الرقابة الذاتية بدلاً من الرقابة الإدارية المستمرة، الأمر الذي يجعل قرارات الأفراد العاملين فيما يتعلق بأعمالهم أكثر شفافية ومصداقية .
5. العمل على تغير الثقافة التنظيمية السائدة، وهذا يتطلب اتخاذ قرارات ضرورية متغيرة في ثقافة المنظمة حتى يتكون لدى الأفراد العاملين اتجاهات إيجابية تشير إلى أن أهم ما في التنظيم هو العمل على تقديم خدمات ذات جودة للمواطنين مع ضرورة التعامل معهم بشفافية عالية واتخاذ قرار مناسب لهم خالي من العقد والروتين .

الدعوة للشفافية

مكافحة الفساد والهدر، المساءلة وبناء الديمقراطية وتعزيز بناءها إن مفهوم الشفافية مرتبط ارتباطاً وثيقاً من حيث المطالبة بمفهوم آخر هو الفساد و الهدر والتقصير ويعتمد أساساً في بناءه وتأكيده على صفته وقيمته في حياتنا على جانب آخر هو المساءلة والإصلاح والمحاسبة فبقدر ما نحقق الإصلاح و المساءلة ونكافح الفساد والمفسدين نكون أقرب إلى بناء مجتمع الشفافية الذي ينادي به كل المخلصين من أبناء الوطن .

وأهم عوامل بناء المجتمع الشفاف هي :

1. تعزيز قيمة الصدق في حياتنا من خلال تأكيد أن الشفافية ليست متطلباً فقط بل هي قيمة ملتزمة تلازماً أكيداً بمفاهيمنا التربوية والسياسية والأخلاق والديمقراطية وقبل ذلك هي جزء من قيمنا التاريخية والوطنية وفي صلب المكونات العقائدية في حياتنا دينية كانت أو سياسية وليست حكراً على جماعة وطنية دون أخرى وعلى تنظيم سياسي دون سواه .
2. تعزيز البناء الديمقراطي في حياتنا على مستوى الفرد والجماعة ومنح المواطن كامل حقوقه وأهمها حقه في عملية صنع القرار على كافة الأصعدة وأهم من ذلك اطلاعه بصدق وشفافية على المكونات الرقمية التي تلعب دوراً أساسياً في عملية صنع القرار سواء الاقتصادي أو السياسي أو حتى الاجتماعي.
3. التأكيد على أن المحاسبة هي حق من حقوق المواطنين تجاه السلطة كأحد الضمانات الأساسية لتعزيز الديمقراطية في المجتمع وبناء المجتمع الشفاف و تعزيز شرعية الانتخاب ضمن الشروط التي تناسب استمرار المواطنين في الرضى عن هذا المسؤول أو تقديرهم لحسن أدائه وضمن إطار آخر هو

تقيـده بالقـانون الـذي أرسـاه المجتمـع ووضـعه لهـذا القـانون أساسـاً لحمايـة مستقبل مواطنيه من خلال مراقبـة المخلصـين وتعزيـز قـدرة الأجهـزة الرقابيـة السلطوية والاجتماعية .

4. إن مشاركة أوسع فئات المواطنين (دون نظرة تخوينية لأحد أي لا يمكن إثبـات ذلك إلا عن طريق الإدانة القانونية ولـيس السياسـية) وفـتح المجـال أمامهـا في التأثير وعملية صنع القرار في كل المستويات هـي أهـم الضـمانات التـي تكفـل تعديل وتحسين وتطوير أداء مختلف الهيئات في المجتمع بمـا يضـمن باسـتمرار تحقيق مصلحة الجزء الأكبر من المواطنين ومن شأن ذلك أن يدفع باسـتمرار إلى تطوير المجتمع ورقيه باتجاه توفير السبل والوسـائل لحيـاة المـواطنين وراحـتهم ورقيهم وتقدمهم .

5. إن الشفافية تعني بالشكل الأساسي أن تكون كل المرافق والمؤسسات التي تـدير الشأن العام شفافة تعكس ما يجري بداخلها ومـا يـدور بـداخلها ومـا يشـاع في أروقتها وذلك ينطبق على الأحزاب والنقابات والمؤسسات والمرجعيـات الثقافيـة والدينية بحيث تكون كل الحقائق معروفة ومتاحة للبحث والمساءلة والنقاش .

6. تـوقير سـيادة القـانون والفصـل بـين السـلطات (لا أن تعـزز سـطوة السـلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وفق مـا جـرى في قـرار صرف القضـاة بحجـة إصلاحها ومكافحة الفساد فيها) وصون حق حرية الحصول على المعلومـة وفـق الأطر القانونية واحترام حقوق المواطن على اختلافها هي من أهم الأسـس التـي يعتمد عليها في بناء بيئة سليمة للممارسة والشفافية.

7. تعزيز قيمة المساءلة في حياة المواطن والجماعة واتخـاذ الإجـراءات التـي تعـزز هذه القيمة وأهمها الخطوات التي تكون على المسـتويات الأعـلى بمثابـة قـدوة ومحرك للتغيير وتعزيز هذه القيمة مراعين الظروف التي مر بها المواطن

والهيئة الاجتماعية خلال عشرات السنوات التي ارتبطت بالظروف الاستثنائية وعدم قدرة المواطن على تجاوز حاجز الشرطي الذي يقبع في داخله ويعرقل انطلاقته نحو مرحلة المحاسبة الشعبية .

8. تعزيز دور الإعلام الشفاف نظراً لما يلعبه هذا الإعلام سواء كان عاماً أو حزبياً خاصاً في تحريك عجلة التغيير الاجتماعي والتربوي عبر وسائله الأكثر انتشاراً و أكثر قدرة على الدخول إلى أبعد وأصعب المعاقل .

9. استغلال التراث الحضاري والسياسي والديني في عملية زرع روح القدوة والشفافية في حياة المواطن والجماعة وعدم تناس ذلك .

إنه من الواضح أن الشفافية والفساد مفهومان متعارضان والعلاقة القائمة بينهما هي علاقة عكسية فبقدر ما تزيد الشفافية في المجتمع وفي كل المجالات وعلى كافة الأصعدة كلما ارتفعت إمكانية محاربة الفساد والحد منه والسيطرة على آثاره المدمرة في كافة المجالات .

اتخاذ خطوات لمنع الفساد

تمشياً مع نشر تقرير الفساد العالمي لعام (2005) فإن مؤسسة الشفافية الدولية تطلق مبادرة دولية تهدف للقضاء على الفساد في المشاريع الإنشائية. ويقول (نيل سنانزبري)، مدير مشروع الهندسة والبناء في الشفافية العالمية " سيقل الفساد في مشاريع الإنشاءات إذا ما قام كل الأطراف بتطبيق المعايير التي تمنع الفساد وهذا يتطلب خطوات دولية منسقة من قبل الحكومات والبنوك ووكالات الإقراض الدولية وأصحاب المشاريع والمقاولون وبقية الأطراف الأخرى ذات العلاقة " .

وقد عملت الشفافية الدولة سلسلة من تخمينات المخاطرة ووضعت خطط وطرق لمنع الفساد في قطاع الإنشاءات وسوف تلجأ لكسب تأييد المنظمات ذات العلاقة من أجل اتخاذ إجراءات لمنع الرشوة .

وقد تضمن التقرير العالمي للفساد لعام (2005) كذلك تقارير وتقييمات مفصلة عن الفساد في (40) دولة أعدته الشفافية الدولية وخبراء آخرون . وتضمن الكتاب " التقرير " أحدث النتائج المتعلقة بأبحاث الفساد وأفضل الطرق لمحاربته . ودراسات عن العلاقة بين الفساد وقضايا مثل التلوث ، النوع الاجتماعي ، والاستثمار الأجنبي .

تقوم منظمة " الشفافية الدولية " بنشر الحد الأدنى لمعايير المصادقة على العقود العامة.

يعتبر الفساد في المشاريع العامة الكبيرة الحجم عقبة كبيرة أمام " التنمية المستدامة " على حد قول السيد ايجن رئيس منظمة الشفافية الدولية (TI) أثناء عرضه التقرير العالمي للفساد لعام (2005) والذي أعدته المنظمة .

ويضيف ايجن " إن الفساد في عملية إضرام أو تنفيذ العقود يعتبر كارثة كبيرة على الدول المتطورة والنامية على حد سواء ". ويضيف " عندما تكون الرشوة كبيرة ويغلب على الإنسان المال على القيم، تكون النتيجة إنشاءات رديئة الجودة وإدارة ضعيفة للبنى التحتية . إن الفساد مضيعة للمال، ونهب لموارد الدولة، وتؤدي إلى قتل الأرواح في الكثير من الأحيان .

يقول ايجن " يجب المحافظة على الأموال والمعونات المخصصة لمشاريع إعادة البناء في بعض الدول مثل العراق من خطر الفساد ". ويضيف قائلاً : " يجب أن تكون الشفافية الشعار الأول، وخصوصاً في هذا الوقت الذي تقوم فيه الدول المانحة بضخ مبالغ هائلة من أجل إعادة البناء في الدول الآسيوية التي تضررت بفعل مد تسونامي ". إن التقرير العالمي للفساد (2005) والذي وضع مقدمته " فرانسيس فاكوياما " يركز بشكل خاص على ممارسات الفساد في عملية البناء وإعادة البناء التي تلي انتهاء النزاع.

ويظهر التقرير أيضاً الحاجة الملحة للحكومات والشركات الدولية من أجل ضـمان الشفافية في عمليات الإنفاق العام من أجل القضاء على ظاهرة الرشـوة عـلى المسـتويين الداخلي والخارجي.

يقول ايجن : " لقد أظهرت الفضيحة التي تم الكشف عنها في البرنامج الممول من قبل الأمم المتحدة " النفط مقابل الغذاء " والخاص بالعراق الحاجة الملحة لوضع قوانين صارمة فيما يتعلق بتضارب المصالح ، وأهمية الانفتاح في عملية المناقصات . وكما يقـول (راينو ليندرز) و(جستن الكسـاندر) في تقريـر الفسـاد لعـام (2005)، إن أغلـب الأمـوال المتوقع إنفاقها في عمليتي البنـاء والشراء في العـراق لم يـتم إنفاقهـا بعـد فـإذا لم نتخـذ خطوات سريعة سيصبح العراق عندئذ أكبر فضيحة فساد في التاريخ .

ومن أجـل جعـل التقريـر العـالمي للفسـاد (2005) مميـزاً، فقـد قامـت منظمـة الشفافية الدولية بتضمينه الحد الأدنى مـن المواصـفات والمقـاييس المطلوبـة للمصـادقة على العقود العامة، والذي يشكل دليلاً نحو شفافية في عملية إبـرام ومصـادقة العقـود. وحسبما تقول " جوانيا اولايا " مديرة برنامج عقود العمل في منظمـة الشـفافية الدوليـة فإنه " يجب على الممولين الدوليين وحكومات الدول المستفيدة من التمويل العمـل معـاً من أجل ضمان الشفافية ضد الفساد في جميع المشاريع، واتخاذ عقوبـات صـارمة بحـق الشركات التي يثبت تورطها بالرشوة، بحيـث يـتم سـحب المشرـوع منهـا ووضـعها عـلى اللائحة السوداء كي لا تفوز بمشاريع أخرى في المستقبل .

إن هذه المواصفات التي تنادي بتطبيقها المنظمة تدعو السلطات المختصة بـإبرام العقود أن تجعل هذه العقود مناقصات منافسة مفتوحة. ومن المعايير الأخـرى في هـذا التقرير هو الإبقاء على الشركات المتورطة بالرشوة على القائمة السوداء،

وضمان الانفتاح لعملية العقود العامة بأكملها، وضمان وجود عملية الرقابة على العقود تقوم بها وكالات إشراف مستقلة جنباً إلى جنب من المجتمع المدني .

كذلك فإن المواصفات التي تقدمها منظمة الشفافية الدولية تؤيد استخدام ميثاق الشرف الذي وضعته والذي يلزم السلطات والشركات المتنافسة بعدم اللجوء إلى الرشوة قطعياً. يعتبر ميثاق الشرف وسيلة ناجحة للتقليل من انتشار الفساد، وتخفيض الأسعار للعشرات من عقود الشراء حول العالم، ومثال ذلك ما حصل في عقد إنشاء مطار برلين (براندبيرغ) حيث تم تنفيذ المشروع بسعر أقل من المطلوب بحوالي (2 بليون يورو) .

وقد قامت مؤسسة الشفافية الدولية كذلك بتشجيع القطاع الخاص من أجل اتخاذ خطوات أكبر لكبح جماح الرشوة ويقول ايجن على الشركات الموجودة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنموي (OECD) الوفاء بالتزاماتها التي يحددها ميثاق محاربة الرشوة في هذه المنظمة سواء في داخل الدولة أو خارجها . ويقول ايجن أيضاً " مع انتشار التشريعات والأحكام الموحدة والتشريعات ضد الفساد ليست هنالك أي ذريعة لمدراء الشركات للقيام بدفع رشوة .

هنالك إشارات ايجابية على حد قول ايجن ومنها إلحاق المادة العاشرة ضد الفساد إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة حيث وقع عليه ما يقرب من (2000) شركة دولية ومن الإشارات الإيجابية أيضاً التوقيع على معاهدة محاربة الفساد من قبل (65) شركة عاملة في قطاع الطاقة، المعادن والمناجم والهندسة والبناء وذلك أثناء انعقاد الملتقى الاقتصادي العالمي في دافوس في يناير 2005 . إن التحدي الذي تواجهه الشركات الآن هو فرض سياسات صارمة ضد الرشوة .

قائمة المراجع

المراجع العربية

(1) شكري، ماهر كنبح، (2004). **المالية الدولية**، (ط1). دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان – الأردن.

(2) القريشي محمد صالح، (2008). **المالية الدولية**، (ط1). دار الوراق للنشر والتوزيع. عمان – الأردن.

(3) رضوان، عبد الحميد، (1996). **أسواق الأوراق المالية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،القاهرة.

(4) حنفي، عبد الغفار، قرياقص، رسمية، (1997). **البنوك وشركات التأمين والبورصات**،كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

(5) العربيد، عصام ،(2000). **الاستثمارات في بورصات الأسواق المالية**، دار الرضا، دمشق .

(6) الهنيدي، منير ،(1992). **الأوراق المالية وأسواق رأس المال** ، دار المعارف بالإسكندرية.

(7) أمين، سمير ،(2003). **أمريكا اليوم، ندوة المتغيرات العالمية والدور الأمريكي**، مركز أخبار اليوم – القاهرة.

(8) **تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية** (يونيدو) 2004.

(9) **تقرير الإحصاءات المالية والتجارية العالمي**، جنيف، 2002.

(10) **تقرير الإحصاءات المالية والتجارية العالمي**، جنيف، 2002.

(11) وهب الراوي، خالد، (1999).**الأسواق المالية والنقدية، جامعة العلوم التطبيقية**، عمان- الاردن.

(12) **تقرير الإحصاءات المالية والتجارية العالمي**، جنيف، 2002.

(13) **تقرير الإحصاءات المالية والتجارية العالمي**، جنيف، 2002.

(14) **صندوق النقد الدولي – التقرير السنوي** – 2002.

(15) العواملة ، نائل عبد الحافظ ، (2003) . **الإدارة المالية** ، (ط4) . مركز أحمد ياسين . عمان – الأردن .

(16) دراز ، حامد عبد الحميد ، (2001) . **مبادئ المالية العامة** . الدار الجامعية للنشر والتوزيع . الإسكندرية.

(17) اتحاد والمصارف العربية، **المخالفات المصرفية**. بيروت.

(18) الشرقاوي، عبد الحكيم، (2005). **العولمة المالية وامكانيات التحكم- عدوى الأزمات المالية**. دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

المراجع الأجنبية

(1) Batra , 6. S., (2004). **Globalization of Financial : Theory and Policy**. Rutledge, New Delhi.

(2) Madura , Jeff, (2003). **international Fanatical. Management**, South western. Mason, USA.

(3) Gitman, Lawrence., (2000). **Principles of Managerial Finance**, ^{s}th ed. Addison Wesley: Reding.

(4) Steiner, Bob, (2002). **Foreign Exchange and Money Markets: Theory Practice and Risk**, Butterworth – Heinemann: oxford.

(5) Pilbeam, Keith, (1988). **Finance and financial** ,Markets. Macmillan, London.

(6) Aliber, Robert, (2002). **The new international Money Game**, University of Chicago press . Chicago.

(7) Delong j . Brad ford, (2002). **Macro economics** , Mc Graw – Hill Boston.

(8) Rose, Peter s., (2003). **Money and capital Markets** , ^{8}thed . Mac Graw Hill: New York .

(9) Redhead, Keith , (2001). **Introduction to the in ternationa L Mouey Mar – kets** , The charted institute of Bankers : London.

(10) Harrison Tina, (2000). **Financial Services Marketing** . Pearson Education Limited , London.

(11) Randallk. Filler,(1999). **stock. Markets Development Economic**, Growth London.

(12) Susan Greane, Rishi, (2001). **Goyal Financial Sector Development, in** the Mied le East .

(13) Http: //www**. archinabrodcast**.

(14) www **.business.maktoob**.com.

(15) www.**unleco.org/book.php**.

(16) www.**asharqalawsat.com/details**.

(17)***www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata***

(18) www. **forum.fxopen.com/archive/index.php.**

(19) www.**arabic.farsnews.com**

(20) www.**33aqaree.com**

www.**uaeec.com/news-action-**

(21)**showwww.kantakji.com.**

www.web.worldbank.org.

(22) www.**banor.net/forum/archive**

(23) www.**modon.org/index.**

(24) www.**asharqalawsat.com**

(25) www.**facb.gov.ps/down**

(26) www.**nscoyemen.com/index.**

قائمة المحتويات

الفصل الرابع

مقترحات لمعالجة الازمة المالية الدولية في أمريكا

الفصل الخامس

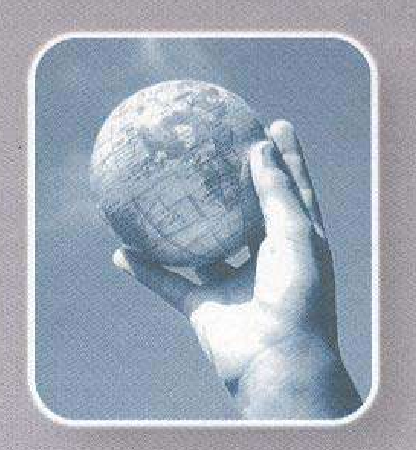
المتغيرات المالية في الازمة الدولية

الفصل السادس

صندوق النقد الدولي ودوره في الازمات المالية

الفصل العاشر

أزمة الفساد المالي الدولي وكيفية علاجها



إدارة
الأزمات الدولية
المالية والإقتصادية





الأردن - عمان

شارع الملكة رانية - مقابل كلية الزراعة - عمارة العساف

Tel. : +962 6 5343052 - Fax : +962 6 5356219

E-mail: dar.jaleesalzaman@yahoo.com
dar.jaleesalzaman@hotmail.com

ISBN 9957-81-076-6

